

وزارة الثقافة



الهيئة العامة لقصور الثقافة  
THE GENERAL ORGANIZATION OF CULTURE PALACES

الفلسفة 9

# مقال عن : المنهج الفلسفي عند ابن رشد



د. فاطمة إسماعيل



# مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

مقال عن:  
المنهج الفلسفي عند ابن رشد

أ.د. فاطمة إسماعيل  
كلية البنات - جامعة عين شمس

وزارة الأوقاف



تعنى بنشر كل ما يثرى الفكر الحر ويضيئ  
الوعي لدى القارئ العام وجمهور المثقفين

### • هيئة التحرير •

رئيس التحرير  
د. سعيد توفيق  
مدير التحرير  
د. أحمد حسن أنور  
سكرتير التحرير  
سحر عصام

الأراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة  
بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف في المقام الأول.

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور الثقافة.  
• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن  
كتابى من الهيئة العامة لقصور الثقافة، أو بالإشارة إلى المصدر.

## ملامة الفلسفة

تصدرها

الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة

د. سيد خطاب

أمين عام النشر

محمد أبوالمجد

مدير إدارة النشر

إبتهال العسلى

الإشراف الفنى

د. خالد سرور

• المنهج الفلسفى

عند ابن رشد

• د. فاطمة إسماعيل

• الطبعة الأولى

الهيئة العامة لقصور الثقافة

القاهرة - 2014م

• تصميم الغلاف

د. خالد سرور

• المراجعة اللغوية، ممنوح بدران

• رقم الإيداع، ٢٠١٤ / ٢٥٦٢٥

• الترقيم الدولى، 5-0025-92-977-978

• المرسلات

باسم / مدير التحرير

على العنوان التالى، 16 شارع أمين

سسمى - قصر العيني

القاهرة - رقم بريدى 11561

ت، 27947891 (داخلى، 180)

• الطباعة والتنفيذ

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت، 23904096



مقال عن:

المنهج الفلسفي عند ابن رشد



# إهداء

إلى ابنتي هبة  
وزوجها محمد  
مع تمنياتي بالسعادة





## تمهيد

ازدادت فى الآونة الأخيرة الدراسات والبحوث الجادة العربية والأجنبية فى الشرق والغرب حول فلسفة ابن رشد (٥٢٠-٥٩٥هـ/١١٢٦-١١٩٨م) وأعماله الخالدة، وذلك بمناسبة إحياء الذكرى المئوية الثامنة لوفاته<sup>(١)</sup>.

والبحث المقدم أحد الاجتهادات لقراءة ابن رشد، والحوار معه بغية إحياء الذات فى التراث الرشدى.

ونحن نؤمن بأن إحياء الذات لا يتأتى بالوقوف على المذهب، إنما بالوقوف على المنهج. فالمشكلات تتغير من عصر إلى عصر، غير أن الطريقة العلمية المنهجية هيالتى تبقى صامدة أمام تغيرات الزمان والمكان. والسؤال الذى ينبغى طرحه هو: هل قدم ابن رشد نظرية صريحة عن "مناهج البحث"، أم على القارئ أن يكتشف هذه النظرية وهى

تتجادل مع "المذهب"؟ أى حين تتجادل الصورة والمادة فى الممارسات العقلية للفلسفة عند ابن رشد؟

فى إشارة سريعة نقول: إن ابن رشد له مؤلفات صريحة تحمل عناوينها مصطلح "مناهج مثل: "الكشف عن مناهج الأدلة..." وهذا شىء لم يتوفر للكندى مثلاً<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن أن المشكلات الفلسفية التى طرحها ابن رشد كانت جميعها مشكلات إبستمولوجية (معرفية/ منهجية) -على ما سنبين فيما بعد- جاءت نتيجة اهتمامه الشديد بالمنطق الأرسطى حين اعتبره ابن رشد علم التفكير الصحيح. غير أن الأمر عنده يتطلب الكشف عن نظريته المنهجية من خلال مذهب الفلسفى. لذلك سيكون حديثنا عن "منهج البحث الفلسفى" وبخاصة فى الإلهيات عند ابن رشد من جهة "صورته" لا من جهة "مادته"، وإن كان الأمر يحتاج بالضرورة الرجوع إلى "المادة" أى إلى "المذهب" لاستخلاص الأقوال المنهجية أى "الصورة" المنهجية من مادتها، والإبقاء على هذه الصورة عارية من كل ما يعلق بها من موضوعات تخص "المذهب". وذلك لأن غرضنا هو "المنهج" وليس "المذهب"، مع التأكيد على الترابط الوثيق بينهما. مع الأخذ فى الاعتبار أن الفارق بينهما هو أن "المنهج" تجريد للطريقة التى صيغ بها المذهب، و"المذهب" عرض للمادة العلمية فى ضوء هذا المنهج. ونحن لسنا بصدد "التطبيق" فى هذا البحث بل بصدد "التجريد".

وخلال تجريد الطريقة المنهجية من مادتها ينبغى أن نتعرف على معنى "المنهج" الفلسفى عند ابن رشد؟ هل هو العمليات العقلية

المنطقية التي دعا الآخرين إلى استخدامها في كتب المنطق حين قدم المنطق الأرسطي منهجاً للبحث في كل فروع العلوم بدءاً من الطبيعية والرياضيات وما بعد الطبيعة؟ أم أن المنهج عنده هو العمليات العقلية المنطقية التي استخدمها بالفعل في ممارساته المنهجية؟

وطرح السؤالين السابقين يضرع عندي عدة أمور يتعلق أولها بالفارق بين منهج اكتشاف الحقيقة عند فيلسوف ما، وبين منهج تبليغها أو تعليمها للآخرين وإقناعهم بها، أي الفارق بين الفيلسوف الذي يكتشف المنهج المطبق بالفعل في نطاق لغته وثقافته وحضارته، ويأتي فيلسوف آخر - قد ينتمي إلى حضارة أخرى وثقافة أخرى ويتحدث لغة أخرى - ويدعو إلى استخدام منهج الفيلسوف الأول. وهذا هو الحال مع ابن رشد.

فقد اكتشف أرسطو المنهج، كما هو مطبق بالفعل في ظل اللغة اليونانية والثقافة والحضارة اليونانيتين، وجاء ابن رشد - من بعد - ليدعو إلى ضرورة فهم وتعليم هذا المنهج الأرسطي وتطبيقه في بيئة عربية، وفي ظل ثقافة وحضارة إسلامية، وهو شيء قد سبقه إليه المفكرون، والفلاسفة المسلمون منذ بداية نقل التراث الأرسطي إلى المشرق العربي، وهنا ظهرت مشكلة وهي: هل "مناهج البحث"، أي منطق التفكير علم عام قائم بذاته - مثله مثل باقي العلوم الأخرى كالرياضيات مثلاً - يمكن أن يُطبق في ظل أية حضارة كائنة ما كانت لغتها وثقافتها؟ أم أن مناهج البحث علم يرتبط بمنطق الفكر

عند أصحابه، ويرتبط بلغتهم التي يفكرون بها، وبثقافتهم التي تتأسس عليها حضارتهم؟ لقد كان هذا التساؤل أحد العوامل التي جعلت المفكرين والفلاسفة العرب المسلمين ينقسمون بإزائه اتجاهين: -اتجاه يدافع عن الفلسفة والمنطق الأرسطي الذي يقدم منهج البحث باعتباره منهجاً عاماً، وعلماً قائماً بذاته، يكون مقدمة ضرورية لفروع العلوم الأخرى، وهو مشترك إنسانى عام لا يخص ثقافة معينة أو لغة معينة، بل يخص التفكير العقلى فى حد ذاته، أى يخص الفكر من حيث هو فكر، وعلى رأس هذا الاتجاه الفلاسفة العرب والمسلمون جميعاً وبعض المتكلمين وعلى رأسهم الإمام الغزالي. أما الاتجاه الآخر كان يتزعمه فريق من الفقهاء نظر إلى المنطق الأرسطي باعتباره منطقاً خاصاً يرتبط باللغة اليونانية، وبالثقافة اليونانية ولا يصلح فى البيئة العربية، من هنا بدأت تخرج فتاوى تحريم المنطق<sup>(٣)</sup>. وعبر عن هذين الاتجاهين أبو حيان التوحيدى حين نقل لنا تلك المناظرة الشهيرة التى حدثت بين أبى سعيد السيرافى وأبى بشر بن متى بن يونس، فى كتابه "الإمتاع والمؤانسة"<sup>(٤)</sup>، وكتاب المقابسات .

وإذا تركنا هذه المسألة جانباً، ونظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى سنجد أنفسنا أمام أمر آخر يتعلق بمسألة العلاقة بين النظرية والتطبيق، المنهج والمذهب، الصورة والمادة؟ هل هناك ثنائية انفصالية بين الطرفين؟ أم هناك تلازماً ضرورياً بين الاثنين هو التلازم الموجود عند أرسطو بين الهيولى والصورة؟ لقد كشف تاريخ الفكر الفلسفى

-فيما أرى- النقب عن إمكانية وجود ثغرات بين النظرية والتطبيق وذلك قد يكون ناتجاً -في نظر البعض- عن الفصل بين المادة والصورة، أو المضمون والشكل، وهذا الرأي يرى أن التمسك بوجود قواعد تعصم العقل من الزلل لم يؤد إلى تقدم في المعرفة، وهذا هو الذي حدث في العصور الوسطى<sup>(٥)</sup>.

غير أن العبرة -فيما أرى- ليست في الفصل بين المنهج والمذهب، أي بين الصياغة النظرية للقواعد وبين تطبيقها.. بل العبرة في إيجاد النظرية المنهجية التي تتلائم منطقياً مع حقائق الواقع، أي التي تفسر لنا حقائق الوجود وحقائق العالم تفسيراً معقولاً ومقبولاً.

على سبيل المثال: لم يقدم لنا أفلاطون في نظريته المنطقية تصورات معقولة يمكن على ضوءها فهم وقائع العالم. أما أرسطو فقد قدم لنا نظرية معقولة يتلائم فيها المنطق بالمذهب تلازم الصورة بالمادة عنده، لذلك كانت نظريته معقولة وواقعية في الوقت نفسه، وعلى أساسها أمكن فهم حقائق العالم، وهذا سر سيادتها على عرش التفكير الإنساني ما يقرب من عشرين قرناً من الزمان، لذلك يخطيء من يظن أن المنطق الأرسطي كان منطقاً صورياً بحتاً، بل كانت التصورات العقلية التي تأسست عليها النظرية المنطقية عند أرسطو تصورات تلائم العقل والواقع معاً، لأنها جمعت المحسوس والمعقول معاً. غير أن هذا لم يكن ليمنع القول بوجود ثغرات بالفعل في العلاقة بين النظرية المنطقية (المنهجية) والتطبيق الفعلي لها.

وربما كانت تجربة كانط (١٧٢٤-١٨٠٤م) هي المثل الصارخ الذي عبّر عن هذه المسألة، حيث أراد أن يجعل الميتافيزيقا علماً؛ فحاول وضع نظرية في المنهج تكون بمثابة مقدمة ضرورية لكل ميتافيزيقا يمكن أن تصير علماً في المستقبل<sup>(٦)</sup>.

أراد كانط أن تكون تلك النظرية بمثابة الأسس والقواعد المنطقية التي يسير عليها العقل لتحلّ له كل مشكلات الميتافيزيقا مستقبلاً. لكن النتيجة التي انتهى إليها كانط بدل أن تؤدي إلى تأسيس ميتافيزيقا علمية؛ أدت إلى موت الميتافيزيقا! وبالطبع لم يقصد كانط هذا على الإطلاق، ولم يخطط لاستبعاد الميتافيزيقا أبداً على نحو ما فهم بعض المعاصرين له. لقد كان هذا سوء فهم منهم لما قصده ولما قام به بالفعل. لكن كان لهم عذرهم في ذلك لأن كانط كان قد شرع في وضع نوع جديد من الفلسفة- كما كان يعتقد- أطلق عليه اسم الفلسفة الترانسندنتالية أو الفلسفة النقدية، غرضها أن تكون مدخلاً أو تمهيداً للميتافيزيقا، وأن تحذر الفيلسوف الميتافيزيقي من مغالطات المنهج، وأن تضعه على الطريق الصحيح. لقد كانت في الواقع منهجاً للبحث في الميتافيزيقا. افترض فيه كانط أن على الفيلسوف أن يحكم السيطرة على المدخل أو التمهيد أولاً ثم يعود بعد ذلك إلى عمله الخاص الذي هو النظر الميتافيزيقي بعد أن يكون قد تعلم المنهج الصحيح للميتافيزيقا، وتكون الميتافيزيقا بذلك قد أُعيد إصلاحها وتنظيمها وبالتالي سوف تتقدم بخطى ثابتة مثل الرياضيات وعلم الطبيعة<sup>(٧)</sup>.

ولم يختلف موقف كانط كثيراً عن موقف أرسطو من حيث الهدف. حيث أراد كل منهما أن يميز بين علم مناهج البحث وبين الميتافيزيقا ليجعل -كل منهما- علم المناهج مدخلاً للفلسفة الحقيقية، يرشدها ويجعلها قادرة على التقدم على نحو لا نهاية له. غير أن ما قادت إليه محاولة كانط أدى إلى جلب مشكلات علم المنهج إلى بؤرة اهتمام الفكر الفلسفي، وأدى إلى ظهور مناقشات قادت إلى عكس ما كان يهدف إليه كانط، حتى محاولة كانط نفسها لم تكن توضح إذا كان علم المنهج الفلسفي "النقد" (نقد العقل الخالص) يُعدّ تمهيداً للفلسفة أم جزءاً من الفلسفة؟ فإذا كان تمهيداً هل يُطلق عليه فلسفة أم لا؟ وإذا كان جزءاً من الفلسفة سوف ينهار مشروع كانط لأننا في هذه الحالة لن نأمل بعد ذلك في حسم المشكلات المنهجية مرة واحدة وإلى الأبد، ثم نواصل السير مع الفلسفة الحقيقية، لأن أي تقدم في هذا السبيل سينعكس على مشكلات علم المنهج ويعيد فتح ملفها من جديد<sup>(٨)</sup>. وعليه فقد كشف لنا تاريخ الفكر الفلسفي عن اتجاهين يتعلقان بمسألة المنهج:

**اتجاه رأى:** أنه كي تتقدم الفلسفة عليها أن تتبع نموذج العلم في المناهج والأهداف، وهذا الاتجاه نظر إلى "علم المناهج" Methodology باعتباره قواعد وأسساً ومبادئ تعصم الذهن عند مراعاتها من الوقوع في الخطأ. وبالتالي فهو مقدمة ضرورية ومدخلاً لدراسة العلوم كلها بما في ذلك الميتافيزيقا. وكان رائد هؤلاء أرسطو مخترع المنطق الصوري، وديكارت، وب يكون وغيرهم. جميعهم أرادوا توحيد منهج التفكير.

**واتجاه آخر:** ذهب أصحابه إلى أن للفلسفة خصوصية تتميز بها عن العلوم الأخرى رياضية وطبيعية، ومن ثم فإن منهجها ينبغى أن تكون له الخصوصية ذاتها. أى ينبغى أن تحقق أهدافها بمنهجها الخاصة وهو اتجاه تبناه الفيلسوف الإنجليزي كولنجوود (١٨٨٩-١٩٤٣). ويبدو لى أن محاولة كانط أدت إلى بروز هذين الموقفين فى العصر الحديث حيث أراد أن تكون الفلسفة علمية لكنه ميّز فى الوقت نفسه تمييزاً دقيقاً بين التفكير الفلسفى والتفكير العلمى "حين ذهب- بالتفصيل- إلى أنه ليس ثمة ملاحظة واحدة من ملاحظات العلم الرياضى يمكن أن توجد فى الفلسفة، وأن تبني المناهج الرياضية فى الفلسفة لا يفيد بل يضر"<sup>(٩)</sup>. وقد كان معظم من جاؤا قبله يتبنون المناهج الرياضية ويدعون إلى استخدامها فى التفكير الفلسفى مثل ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠) واسبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧)، وليبنتز (١٦٤٦-١٧١٦).

وعلى صعيد الفكر العربى الإسلامى دار هذا الصراع نفسه- بصورة أخرى- بين الغزالي وابن رشد، من حيث أنهما قطبان ينتميان إلى ثقافة واحدة نهلت من منبع واحد.. دار بينهما أروع حوار فلسفى إبستمولوجى، ظهرت فيه بوضوح هذه المشكلة المنهجية الصارخة والتي يمكن صياغتها فى السؤال التالى: هل على الفلسفة أن تتبنى المناهج العلمية؟ أم عليها أن تتخلى عن هذه المناهج وتتبع طرقاً أخرى تتلائم مع موضوعاتها الخاصة وتحديدًا فى مجال الإلهيات؟.



هذا هو السؤال الجوهرى الذى ينبغى أن يدور حوله البحث. وعليه يمكن صياغة أسئلة البحث فيما يلى:

١ - هل دعا ابن رشد إلى منهج واحد عام يضم العلوم كلها بما فيها الميتافيزيقا؟

٢ - هل المنهج الذى دعا إليه ابن رشد هو ذاته المنهج الذى استخدمه فى ممارساته المنهجية الفعلية أم لا؟

٣ - هل مرتّ نظرية المنهج عنده بمراحل تطور تغيرت فيها بعض ملامحها، أم ظلت ثابتة؟

٤ - هل هناك عوامل خارجية أثرت على البناء الداخلى للنظرية المنطقية كتلك العوامل الإيديولوجية العقيدية، أم أن العمليات العقلية الاستدلالية لم تتأثر بتلك الجوانب؟

سنحاول من خلال البحث الإجابة عن هذه التساؤلات بقدر الإمكان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد بات من المسلم به فى تاريخ الفكر الفلسفى أنه "لا يمكن فهم أية فلسفة فهما حقيقيا وشاملاً ما لم يُنظر إليها فى سياقها التاريخى وعلى ضوء ارتباطها بالمذاهب الأخرى"<sup>(١٠)</sup>، وعلى ضوء غاياتها المقصودة فى كل مرحلة من مراحل تطور التفكير الفلسفى لدى الفيلسوف. لذلك ينبغى فى أية دراسة فلسفية وعلى الأخص الدراسة المنهجية أن تلتزم بشرط ضرورى وهو محاولة إيجاد الرابطة الضرورية الموحدة التى تربط مراحل التفكير الفلسفى فى نشأته وتطوره واكتماله حتى بلوغه

الصورة العليا داخل نسق واحد مترابط يعبر عن مذهب الفيلسوف ومنهجه في أن معاً، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده في الفصل الأول.

## بوافع اختياري لموضوع البحث

دفعني الاهتمام بهذا الموضوع عدة أمور أهمها ما يلي:

١ - المشاركة في إحياء الذكرى المتوية الثامنة لوفاة ابن رشد، وغنى عن البيان أن معنى "الإحياء" له دلالة قوية تدل على معنى القراءة الموجهة لنص قديم، ومدى ما يمكن أن يحصل عليه القارئ المعاصر من هذا النص القديم، وما يريد أن يعرفه، أو بالأحرى ما يريد تحقيقه من أهداف له طبقاً لما يحتاجه هو في عصره الراهن، وباختصار فإن إحياء التراث تفاعل للواقع الراهن مع النص القديم. فقد تكون الظروف متشابهة بين القديم والجديد أو غير متشابهة، وقد تكون القراءة الجديدة تدريجياً وقوة دافعة لمحاكاة الفكر المبدع في الزمان والمكان، إن النص كائن حي قد يتعرض للموت والفناء، وقد يظل حياً بفعل من يقومون بإحيائه واحتوائه وتجريده من ثوبه المادي والإبقاء على صورته التي قد يبعث فيها الحياة دوماً كلما تسنح الظروف بذلك.

٢ - أيضاً يتعلق بدوافع اختياري للموضوع هدف رئيسي ومهم تراه الباحثة ضرورة لازمة لكل دارس للفلسفة وهو الدعوة إلى الفلسفة باعتبارها منهجاً، وإن لم يتحقق هذا الهدف، فاقبل ما يجب فعله هو الاهتمام بمناهج البحث الفلسفي والعلمي؛ لأن مناهج البحث أجدر بالعناية من العناصر الأخرى في الفكر الفلسفي، وتحويل

مسار الفكر الفلسفى من جدل التاريخ إلى بناء العقل لا يتم إلا بالتركيز على علم "مناهج البحث" باعتباره منطلقا للتفكير والنقد والتمحيص والتدقيق. الأمر الذى يتطلب العودة مرة أخرى إلى الاهتمام بهذا العلم كما كان فى العصر الحديث، واعتباره علما قائما بذاته مستقلاً عن المحتوى المادى للمشكلات الفلسفية. والهدف من ذلك هو إكساب العناصر المنهجية أبعاداً كلية نعلو بها على المحتوى المادى. للمشكلات الإنسانية الجزئية اللامتناهية، لتكتسب هذه الأبعاد طرقاً علمية منهجية جديدة تصلح لحلّ مشكلات الحياة الجزئية المتجددة و المتغيرة. وقد كان ابن رشد - فيما أرى - من الفلاسفة الذين جعلوا مهمة الفلسفة مهمة منهجية بالدرجة الأولى. تهتم أكثر ما تهتم بالكليات المنهجية التى تحكم حركة الجزئيات التى تنطوى تحت هذه الكليات على نحو ما أكد بنفسه فى كتابه "الكليات فى الطب"، وهو كتاب صريح فى فلسفة الطب أى فى فلسفة العلم.

٣ - دفعنى الاهتمام أيضا بابن رشد أنه من الفلاسفة الذين ساهموا فى جعل الفكر الإنسانى سلسلة متصلة الحلقات، فكان هو الحلقة التى ربطت الغرب قديمه بحديثه، وكان ممثلاً للحوار الفكرى بين الحضارات قديمها وحديثها، إنه كان بحق فيلسوف الشرق والغرب على السواء.

٤ - أيضا أكد ابن رشد أن الفلسفة "حوار مستمر" حين عبر كتابه 'تهافت التهافت' عن أروع حوار فكرى على مستوى الفكر الفلسفى العربى الإسلامى، إن لم يكن العالمى.

٥ - أيضا يمثل ابن رشد إنموذجا للفيلسوف الذى يعيش عصره بكل ما فيه من مساوئ وإيجابيات، وتناقضات ومفارقات. فهو يمثل إنموذجا لما قد تفعله المؤثرات الاجتماعية بمعناها الواسع سياسيا وفكريا وعقائديا... إلخ حين تفعل فعلها فى الفيلسوف. فكشفت نصوص ابن رشد - وكتب التاريخ أيضا - عن معارك الفلسفة مع السلطة الاجتماعية، والسياسية والعقدية، لتؤكد لنا أن من المقدمات السياسية أو الاجتماعية ما قد يودى - سلبا وإيجابا - إلى نتائج فلسفية.

٦ - وأخيراً من عوامل اختياري لموضوع بحثي أيضا؛ أن ابن رشد من الفلاسفة الذين كثرت حولهم الأقاويل، وصدرت فيهم الأحكام، بعضها ظالم، وبعضها أحكام موضوعية علمية، وبعضها نشأ عن تحيز وتحزب له: إما لصالح الجانب العقلاني، وإما لصالح الهوية الإسلامية الخالصة لابن رشد، ويتطور الموقف الأول على يد بعض كتّابنا المعاصرين فى المغرب العربى الذين يُصرون على الهوية المغربية الخالصة لفلسفة ابن رشد، ويطبّقون على أعماله منهج القطيعة مع التراث الفكرى فى المشرق العربى لأنهم "يعتقدون أن مفكرى المغرب العربى يمتازون بنمط من التفكير مختلف تماماً عن نمط التفكير الذى ساد فى مشرقنا العربى. فالنمط السائد فى المغرب العربى - فى رأيهم - يجعل من العقل حكماً فى كل شىء، ويجعل التفكير العقلى أساساً ومنهجاً، بعكس العقلية المشرقية التى ورثت تراث ابن سينا بما ينطوى عليه من عناصر صوفية إشراقية تتعد به عن التفكير العقلى" (١١).

غير أن هؤلاء الكُتّاب المعاصرين في المغرب العربي حين يطبقون منهج القطيعة ينسون (أو يتناسون) أنهم بهذا يقطعون مع التراث كله، ومع الإنجاز العربي السابق على ابن رشد، ويتناقضون مع أنفسهم من حيث يدعون إلى "إحياء التراث الفلسفي العربي" في سلسلة إصدارات تحمل هذا العنوان<sup>(١٢)</sup>، ويتجاهلون قاعدة من القواعد المنهجية الأساسية وهي أن مبدأ القطيعة المنهجية نفسه يتأسس على مبدأ التناثر السلبي بأفكار الآخرين، فلولا أن قطع أرسطو مع أفلاطون حين رفض نظرية المثل، ما جاء أرسطو برأى جديد. لأن كل سلب يتضمن إيجاباً، فالنقد الذي وجهه بيكون- في أورجانونه الجديد- إلى أورجانون أرسطو القديم جعل من الأورجانون القديم جزءاً لا يتجزأ من تكوين الأورجانون الجديد ذاته، فكان للقديم فضل على الجديد لا شك في ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن موقف هؤلاء المعاصرين لا يعدّ إحياءً للتراث، بقدر ما يعدّ تكريساً للعداوة التي كانت متأججة بين المشاركة والمغاربة"<sup>(١٣)</sup>.

٧ - وأخيراً من عوامل اختياري لموضوعي هذا أن بعض الباحثين مازالوا مختلفين حول ابن رشد، حتى نجد الباحث الواحد يغير رأيه من فترة إلى أخرى<sup>(١٤)</sup>، وهذا لا يعدّ قدحاً، بل ربما يدل على غنى النص الرشدي نفسه الذي يحتمل وجوهاً متعددة من التفسيرات والتأويلات والقراءات الجديدة، وربما يعود أيضاً إلى ظهور بعض أعمال لابن رشد تمّ الكشف عنها ونشرها مؤخراً ،

تؤدى بالباحثين إلى تكشف مواطن إبداع جديدة عنده (١٥).

ونتيجة للدوافع السابقة، أرادت الباحثة أن تشارك في بحثها هذا في تيار الفكر العربي الراهن لعلها تنال شرف الاجتهاد وثوابه.  
منهج الدراسة

أما عن منهج الدراسة فقد اتبعت المنهج التحليلي وكذلك التاريخي والمقارن، لتتبع الآراء وتحليلها بغية فهمها، مع مراعاة مراحل التطور الفكري عند ابن رشد، وقصدت تجريد العناصر المنهجية من سياقها مع مقارنة بعض آرائه بآراء السابقين له أو اللاحقين عليه.

محتويات الدراسة

تنقسم الدراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة كالتالي:

- التمهيد.
- الفصل الأول: يتناول مراحل الوعي الفلسفي عند ابن رشد وانعكاساتها على موقفه المنهجي.
- الفصل الثاني: الضروري في منهج البحث الفلسفي عند ابن رشد.
- الفصل الثالث: الاستدلال المنهجي في الإلهيات عند ابن رشد.
- خاتمة البحث.

## الهوامش

(١) على سبيل المثال: بحوث مهرجان ابن رشد بمناسبة مرور ثمانمائة عام هجرية على وفاته الذي عقد في الجزائر ٤-١٠ نوفمبر ١٩٧٨ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

ومن المؤتمرات الفلسفية التي عقدت حول فلسفة ابن رشد، ندوة باريس عام ١٩٧٦ والتي تناولت محاورها ابن رشد المسلم، ابن رشد مفسر اليونان، مذهب ابن رشد الفلسفي، وكذلك ندوة روما عام ١٩٧٧، وقد تناولت محاورها دراسة ابن رشد وأرسطو، ومشكلة دخول ابن رشد إلى الغرب، والرشدية في تاريخ الفكر. وهناك بحوث ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي، جامعة محمد الخامس في المغرب، وقد نشرت أعمال هذه الندوة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت عام ١٩٨١.

وهناك بحوث ودراسات عن حياة ابن رشد وأفكاره ونظرياته الفلسفية أصدرها المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الفلسفة والاجتماع، القاهرة عام ١٩٩٢ بعنوان: الفيلسوف ابن رشد مفكراً عربياً ورائداً للاتجاه العقلي، إشراف وتصدير د. عاطف العراقي، أيضاً: البحوث التي قدمت في المؤتمر الدولي تحت رعاية الجمعية الفلسفية الأفرو آسيوية (ونشرت) بعنوان ابن رشد والتنوير" تحرير: د. مراد وهبه، ود. منى أبوسنة، تقديم: د. بطرس غالي، الناشر، دار الثقافة الجديدة، طبعة أولى عام ١٩٩٧.

أيضاً البحوث التي قدمت في ندوة عن "حدائث ابن رشد" تحت رعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) الذي استضاف أعمال الندوة في مقره بقرطاج أيام ١٦-٢١ / ٢ / ١٩٩٨. ونشرت بحوث الندوة في مجلدين بعنوان: "ابن رشد

- فيلسوف الشرق والغرب في الذكرى المئوية الثامنة لوفاته"، راجع البحوث وأعدّها للنشر د. مقداد عرفة منسية، طبعة أولى، تونس ١٩٩٩ .
- فضلاً عن الندوة التي عقدتها كلية الآداب، جامعة عين شمس بعنوان: الأبعاد التنويرية في فلسفة ابن رشد في الفترة من ٢٥-٢٦ / ١١ / ١٩٩٨م، وذلك بمناسبة الذكرى المئوية الثامنة لوفاة ابن رشد، وقد شاركت الباحثة ببحثها هذا في صورته الأولى، ولم تنشر أعمال هذه الندوة.
- (٢) راجع د. فاطمة اسماعيل. منهج البحث عند الكندي، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة أولى ١٩٩٨ .
- (٣) راجع د. إمام عبد الفتاح إمام، محاضرات في المنطق، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٦، ص ٥٨-٥٩ .
- (٤) أبو حيان التوحيدى الامتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت، مكتبة الحياة، د.ت، ج١ ص ١١٠ .
- (٥) راجع د. إمام عبد الفتاح إمام، محاضرات في المنطق، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٥، ص ٢٠ .
- (٦) راجع كانط- مقدمة لكل ميتافيزيقا يمكن أن تصير علماً، ترجمة د. نازلي إسماعيل، مراجعة د. عبد الرحمن بدوي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ .
- (٧) كولنجود. مقال عن المنهج الفلسفي، ترجمة ودراسة د. فاطمة إسماعيل. مراجعة د. إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة رقم (٣١١)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، طبعة أولى ٢٠٠١، ص ص ١٦٠-١٦١ .
- (٨) راجع كولنجود، المرجع السابق، الموضوع نفسه.
- (٩) المرجع السابق، ص ١٦٢ .
- (١٠) ثرديك كويلستون. تاريخ الفلسفة، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (٤٣٦)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة ٢٠٠٢، مجلد ١، ص ٣٢ .
- (١١) د. محمد مهران رشوان ابن رشد هل كان مجرد شارح للمنطق



الأرسطى؟ بحث ضمن كتاب: ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، تونس سنة ١٩٩٩، مجلد ٢، ٣٦، ٣٧.

(١٢) نشر مركز دراسات الوحدة العربية، وأشرف على المشروع الدكتور محمد عابد الجابري، والسلسلة تحمل عنوان سلسلة التراث الفلسفى العربى، مؤلفات ابن رشد، صدر منها: ١- فصل المقال... ٢- الكشف عن مناهج الأدلة فى عقائد الملة،

٣- تهافت التهافت، ٤- الضرورى فى السياسة -مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، ٥- الكليات فى الطب. والسؤال هو: هل ستتوقف السلسلة عند مؤلفات ابن رشد فحسب، أم ستتواصل الجهود لإحياء التراث الفلسفى العربى، وهل سيقتصر التراث الفلسفى العربى على المغرب العربى فحسب، وهكذا بدل أن يكون إحياء التراث قوة دافعة لتأكيد الوحدة العربية، أصبح إحياء التراث عادة للخلاف وللانقسام بين الباحثين العرب فى الشرق والمغرب".

(١٣) راجع: د. زكريا بشير إمام، الجدل بين ابن رشد والمتكلمين، بحث ضمن كتاب: ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، مجلد ١، ص ٤٠٨.

(١٤) لقد غيرت الدكتورة زينب محمود الخضيرى موقفها من ابن رشد، حيث كان لها موقف أول نشرته فى كتابها "أثر ابن رشد فى فلسفة العصور الوسطى"، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣، (وقد كان فى الأصل أطروحتها للدكتوراة)، وموقف آخر مخالف للرأى الأول تماما، نشرته فى بحث لها بعنوان "مشروع ابن رشد الإسلامى والغرب المسيحى"، منشور فى الكتاب التذكارى بعنوان "الفيلسوف ابن رشد مفكراً عربياً ورائداً للاتجاه العقلى، ص ١٤٥-١٦١، أيضا بحث آخر بعنوان: "ابن رشد بين الفكر الغربى الوسيط والفكر العربى الحديث"، ضمن كتاب: ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، مجلد ٢، ص ٤٢٣.

(١٥) كما عبّر عن ذلك د. محمد المصباحى بعد ظهور تلخيص ابن رشد لكتاب النفس لأرسطو، الذى أتاح له الفرصة ليعود إلى دراسة نظرية العقل من جديد. (راجع: د. محمد المصباحى: الوجه الآخر لحداثة ابن رشد، دار الطليعة، بيروت، طبعة أولى، سنة ١٩٩٨، ص ٩).



## الفصل الأول

### مراحل الوعي الفلسفي عند ابن رشد وانعكاساتها على نظريته في المنهج

لا يمكن الحديث عن منهج البحث الفلسفي عند فيلسوف ما بمعزل عن مراحل الوعي الفلسفي عند هذا الفيلسوف في نشأته الأولى وفي تطوره واكتماله وظهوره في نسق معرفي متكامل واضح المعالم. ومؤلفات ابن رشد قد تعددت مجالاتها لتشمل المنطق والفقه والطب والفلسفة... الخ، وتنوعت أشكالها ما بين مختصرات وجوامع وتلخيصات وشروح كبرى ومقالات ومؤلفات موضوعية<sup>(١)</sup>، وكل شكل من هذه الأشكال السابقة كان له هدف معين وغاية محددة قصدتها ابن رشد قصداً فرضته بالضرورة درجة تطور الوعي الذاتي عنده، كما اقتضته ظروف العصر في الوقت نفسه. وهذه المؤلفات المتنوعة تشهد على مدى تطور الوعي الفلسفي عند ابن رشد كما تشهد على تطور فلسفة المنهج عنده، وهو ما يخص بحثنا.

ومراحل تطور الوعي الفلسفى عند ابن رشد تواكب كل مرحلة منها درجة من درجات إسهامه الفعلى فى التنوير العربى، ويمكن تقسيمها إلى أربع مراحل كما يلى:

**المرحلة الأولى:** مرحلة تأسيس الوعي ونشأته، وتمثلها المختصرات الأولى لبعض كتب السابقين عليه، وذلك فى مجالات مختلفة.

**المرحلة الثانية:** مرحلة تطور الوعي الفلسفى ممثلة فى إعادة قراءة وشرح التراث الأرسطى وتنقسم هذه المرحلة إلى:

١ - الجوامع: (الشروح الصغرى).

٢ - التلخيصات: (الشروح الوسطى).

**المرحلة الثالثة:** مرحلة نقد وإعادة قراءة التراث الإسلامى وتمثله المؤلفات الأصيلة، (فصل المقال، مناهج الأدلة، تهافت التهافت).

**المرحلة الرابعة:** مرحلة اكتمال الوعي الفلسفى وبلوغه قمة النضج الرشدى فى العلم والفلسفة، وهى مرحلة الشروح الكبرى، والمقالات الاستدراكية التى تحمل تأويلات جديدة لمواقف قديمة.

وفى كل مرحلة من المراحل السابقة يصعد الوعي الفلسفى عند ابن رشد درجة أعلى فى سلّم أشكال الوعي التى ستشير إليها بإيجاز. وغنى عن البيان أن هذه المراحل تتداخل فيما بينها غير أن الموقف المنهجى سيكون هو الحاسم الذى سيشطرها قسمين كما سنرى. وفى كل مرحلة من المراحل السابقة تظهر مؤلفات تشهد على طور المرحلة وتميزها موضوعاً وغاية ومنهجاً ونعرضها بإيجاز فيما يلى:

## المرحلة الأولى: مرحلة تأسيس الوعى ونشأته (مرحلة المختصرات):

وهى المرحلة التى تعبر عن اهتمام ابن رشد بتاريخ الفلسفة العام، وهو الاهتمام الذى يعتبر مقدمة ضرورية لآى تطور أو إبداع فى المستقبل، من حيث لا يبدأ الإبداع من فراغ، بل "لا إبداع دون مصادر، ودون تطوير لبذور أولى، ودون تنويع على أشكال سابقة... لذلك يبدأ المبدعون بتقليد سابقهم حتى يستقلوا بأسلوبهم، ويتميزوا بآدائهم فيما بعد"<sup>(٢)</sup>.

وقد كان ابن رشد فى هذه الفترة تقليديا. ظهرت مؤلفاته فى "مختصرات" شملت مصادر متنوعة إسلامية وغير إسلامية، ظهر فيها تأثير ابن باجة، وابن تومرت<sup>(٣)</sup>، وابن طفيل، والفارابى، والغزالى، وبطليموس وأرسطو، وكان أرسطو فى هذه المرحلة ضمن المصادر المشار إليها، حيث كان المنهج فى هذه المرحلة يخضع للتقليد الشائع فى التفكير الإسلامى وهو البدء بكتابة "المختصرات" وهو تقليد عرفه الفكر الإسلامى بدءاً من الكندى الذى كانت له إسهامات فى نقل التراث الفلسفى وبخاصة اليونانى<sup>(٤)</sup>، فهو كما وصفه ديلاسى أوليرى، بأنه "مؤسس المدرسة العربية الأرسطوطاليسية، وأنصرف نشاطه الجدى إلى ترجمة كتب الفيلسوف، وتعريف العرب بتعاليمه تعريفا صحيحا يغنيهم عن الأفكار المبهمة المغلوبة التى جمعوها وتزيدوا فيها عند أخذها من شراح فلسفته من السريان"<sup>(٥)</sup>، وهذه المهمة التى قام بها الكندى فى المشرق العربى، أراد أن يطلع بها ابن رشد فى بلاد المغرب

والأندلس، فكان لابد أن يستفيد من تلك البدايات العظيمة التي بدأها فلاسفة المشرق خاصة الفارابي (ت ٩٥٠م) الذي أسس عمله على معرفة وثيقة بنصوص كتب أرسطو التي تأتت له بمجهودات الكندي<sup>(٦)</sup>. ويعود الفضل لابن باجة (توفى عام ٥٢٣هـ-١١٢٢م) في نقل تراث الفارابي إلى أسبانيا، وكان عمله استمراراً لعمل الفارابي... وهو يتطور بشرح الأفلاطونية المحدثة لمذهب أرسطو تطوراً متزناً محافظاً، وكتب شروحاً لطبيعيات أرسطو (الكون والفساد، والآثار العلوية)، وألف كتباً في الرياضيات، وفي النفس، وكتاباً سماه "تدبير المتوحد" انتفع به ابن رشد<sup>(٧)</sup>.

وشكلت "المختصرات" التي قام بها ابن رشد البدايات الأولى لتشكيل وعيه الفلسفي، وهي ليست شروحاً على أرسطو، بل في تلك الفترة المبكرة من حياة ابن رشد لم يكن المعلم الأول عنده يختلف عن بطليموس أو الغزالي أو الفارابي أو غيرهم ممن جعلهم أصوله الأولى في هذه المرحلة<sup>(٨)</sup>، فلم يتمكن الإعجاب بأرسطو من عقل وقلب ابن رشد بعد. فالمختصرات الأولى أهمها: مختصر المجسطي، والمختصر في المنطق، والمختصر في النفس، ومختصر المستصفي في أصول الفقه للغزالي، وغيرها من مقالات تعبر عن كتابات فترة الشباب<sup>(٩)</sup>.

وتسود المختصرات روح واحد ومقاصد واحدة هي التعبير عن أزمة عصر ابن رشد في هذه المرحلة، حيث قصد منها إنقاذ ما هو ضروري في المعرفة العلمية التي لا يجوز للإنسان بما هو إنسان أن

يُعَرَى منها لتحقيق كماله الأول<sup>(١٠)</sup>، أو أدنى درجة في الكمال الإنساني، لذلك كانت تسود مختصراته نبرة يائسة متشائمة على نحو ما جاء في "المختصر في النفس" حين عبر بقوله: "...والقول في هذه الأشياء على الاستقصاء يستدعى قولاً أبسط من هذا بكثير، لكن قولنا جرى في هذه الأشياء، بحسب الأمر الضروري فقط. وإن فسح الله في العمر، وجلى هذه الكُرب، فسنتكلم في هذه الأشياء بقول أبين وأوضح وأشد استقصاء من هذا كله. لكن القدر الذي كتبناه في هذه الأشياء هو الضروري في الكمال الإنساني وبه تحصل أول مراتب الإنسان- وهذا القدر لمن اتفق له الوقوف عليه بحسب زماننا هذا كثير..-(١١).

والنص السابق يحمل إشارات إلى عوامل سياسية واجتماعية تنعكس بدورها على حالة الفكر الذي يعيش في ظل الفتن والاضطرابات السياسية فيعيش في ظروف "الكُرب" بحسب تعبير ابن رشد، تلك الظروف التي فرضت على ابن رشد -باعتباره فيلسوفاً يعيش حالة عصره- أن يكتب بالقدر الذي يحتمله "الزمان" وهو القدر "الضروري" المختصر والمفيد لتكوين أول درجات الكمال الإنساني لا آخره، على أمل منه بأن المستقبل سيأتي بما هو "أفضل" في سلّم أشكال الكمال الإنساني.

فابن رشد يفرق -في هذه المرحلة- بين "الضروري" أو المدخل وهو المختصر، وبين "طلب الأفضل" (\*)، الذي يراه يكاد يكون ممتعا في تلك الفترة، فيقول في "المختصر في المنطق" -وهو باكورة أعماله

على الإطلاق - الغرض في هذا القول تجريد الأقاويل الضرورية من صناعة المنطق في تبين مراتب التصور والتصديق المستعملة في صناعة صناعة من الصنائع الخمس، أعنى البرهانية والجدلية والسفسطائية والخطبية والشعرية، إذ كان هذا المقدار من هذه الصناعة هو الضروري أكثر ذلك في تعلم الصنائع التي قد كملت على نحو ما هو عليه في زماننا هذا أكثر الصنائع كصناعة الطب وغيرها. وأما القول في الأشياء التي منها تلتئم هذه الأقاويل وتعمل فإما أن يكون ذلك غير نافع في تعلم الصنائع التي قد كملت، وإما إن كانت نافعة فعلى جهة الأفضل لا على جهة الضرورة. وطلب الأفضل في زماننا هذا يكاد أن يكون ممتنعاً. ومع هذا كله فإنه يكون كالمدخل لمن وجد في نفسه نشاطاً وفراغاً وأحب أن يستوفي أجزاء الصناعة<sup>(١٢)</sup>.

وإذا كانت المختصرات تهدف "الضروري" الذي لاغنى عنه بحسب ظروف الزمان، فهي تختلف من حيث بنائها ومقاصدها عن الجوامع والتلخيصات التي ستمثل المرحلة الثانية، فالمختصرات ليست تجريداً للأقاويل العلمية من مؤلفات أرسطو، فهي ليست شروحاتاً صغيرة مثل الجوامع. فالمختصر في المنطق ليس شرحاً لمؤلفات أرسطو في المنطق بل هو أقرب إلى أن يكون اختصاراً لمؤلفات الفارابي المنطقية منه إلى أن يكون نظراً في أوجاؤون أرسطو، ومختصر البرهان كان تعليقا على كتاب البرهان لأبي نصر الفارابي<sup>(١٣)</sup>، نقد فيه ابن رشد ابن باجه وغيره، وانتصر لموقف



الفارابي حيث كان ابن رشد متأثراً تأثراً كبيراً بمنطق الفارابي (١٤)، حيث مازال الوعي الفلسفي عند ابن رشد في هذه المرحلة يستخدم الوسائط المعرفية التي تُنقل إليه عبر وسائط أخرى، أو تُنقل عن الأصل في أفضل الأحوال، ولم يبلغ تطور الوعي عند ابن رشد مرحلة العودة للأصول بعد، أعني النظر في أرجانون أرسطو أو النص الأصلي للمؤلفات الأرسطية.

وهكذا يمكن القول: إن المصادر أو الأصول التي ساهمت في تشكيل الوعي الفلسفي عند ابن رشد في هذه الفترة المبكرة مصادر متنوعة ومختلفة، ومع اختلافها وتنوعها هذا فهي كما يقول العلوي ليست صادرة عن إرادة الامتلاء المعرفي أو الاغتناء النظري في إطار توجه فكري معين، وإنما هو راجع إلى انعدام استراتيجية فكرية مضبوطة سوى إنقاذ ما هو ضروري في المعرفة العلمية، بل إن هذا الإنقاذ نفسه لا يخضع إلى ضابط فلسفي محدد أي أنه ليس هناك ما يؤسسه فلسفياً" (١٥). ومع اختلافه مع العلوي في قوله بانعدام الاستراتيجية الفكرية، وذلك لأن "إنقاذ ما هو ضروري في المعرفة العلمية" يُعد في حد ذاته استراتيجية فكرية، كما أن التنوع والتعدد والاختلاف في المجال ليس دليلاً على انعدام الضابط الفلسفي، خاصة ونحن نعرف أن الفيلسوف المسلم كان موسوعياً فقد كان طبيياً وفقهياً ومنطقياً وموسيقياً وفيلسوفاً... الخ هكذا كان ابن رشد (\*). ومن قبله كان الكندي والفارابي وابن سينا. وبالتالي فانتقال ابن رشد من المنطق إلى الهيئة، ومن أصول الفقه إلى علم

النفس. لا يعنى انعدام الخيط الرابط الذى ينتظمها فى رؤية معينة صادرة عن موقف فلسفى واضح المعالم كما يرى العلوى<sup>(١٦)</sup> إلا إذا كان يرى أن الخيط الرابط هو أرسطو نفسه الذى يمكن أن تتوحد على أصوله نظرة ابن رشد.. غير أنى أرى أن أول درجات الكمال، أو الحد الأدنى فى سلم درجات الإبداع هو الانفتاح على التاريخ العام، حتى لو بدت هذه المرحلة تقليدية فى روحها تتبّع ثوابت تقليدية عرفها التقليد الإسلامى فى مجال المنطق على يد الفارابى، أو فى أصول الفقه، عند الغزالي، أو حضور ابن باجة فى علم النفس (فى مختصره للنفس).

وإذا كان مختصره للمجسطى -الذى انتصر فيه ابن رشد لكثير من آراء بطليموس الفلكى- هى الآراء التى ما كان لينتصر لها لو كان على وعى بما تقتضيه أصول أرسطو فى العلم الطبيعى وما بعد الطبيعى<sup>(١٧)</sup>، فإن هذا الموقف يتناسب مع طبيعة المرحلة التى هى مرحلة النشأة والتأسيس فلم يتبلور فيها الوعى بدرجة أعلى وهو ما سينقلنا إلى المرحلة الثانية.

**المرحلة الثانية: مرحلة تطور الوعى الفلسفى ممثلة فى إمادة شرح وتصحيح التراث الأرسطى، وتمثلها: الجوامع والتلخيصات. أولاً: الجوامع (الشروح الصغرى):**

مع صعود حركة الوعى الفلسفى عند ابن رشد وتطور مسار مشروعه؛ كان لابد أن تتغير درجة الصعود كماً وكيفاً، درجةً ونوعاً،

غايةً ومنهجًا، لتتحد الغاية مع المنهج، معلنة عن مرحلة جديدة في سلم أشكال الوعي الفلسفي عند ابن رشد، أما الدرجة فهي صعوده نحو "الأفضل"، أما "النوع" فكان محددًا وواضحًا وممثلًا في أعمال أرسطو، أما عن "الهدف" فكان استخلاصًا للأقاويل العلمية من أعمال أرسطو الطبيعية وما بعد الطبيعة<sup>(١٨)</sup>.

وكانت الجوامع<sup>(١٩)</sup> هي التعبير الواضح عن هذه المرحلة، والجوامع هي درجة من الشرح، هي الشرح الأصغر لذلك سماها ابن رشد "الجوامع الصغار"<sup>(٢٠)</sup>، فلم تكن "المختصرات" في المرحلة السابقة شروحًا لمؤلفات أرسطو - كما أشرنا - لذلك كانت الجوامع هي الإعلان الأول عن أرسطية ابن رشد، "محددة" ومخصصة بدرجة من درجات الكمال الإنساني وهي درجة "الأفضل"، حيث أراد ابن رشد أن يرتفع بالفكر العربي درجة "أفضل" من مرحلة "الضروري" المختصر، ومن جهة أخرى فالأفضل على مستوى تاريخ الفكر الفلسفي هو أرسطو، وبالتحديد أقاويله العلمية.

فالجوامع شروح صغرى للنصوص الأرسطية، بدأت بمباحث العلم الطبيعي، وبخاصة الأجزاء الأربعة الأولى من الموسوعة الطبيعية لأرسطو؛ (وتضم: جوامع السماع الطبيعي، وجوامع السماء والعالم، وجوامع الكون والفساد، وجوامع الآثار العلوية)<sup>(٢١)</sup>. وكذلك بعض المقالات السيكولوجية، التي جمعت في كتاب الحس والمحسوس، بالإضافة إلى واحد من هذه الجوامع يهتم بما بعد الطبيعة، أي بكتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو<sup>(٢٢)</sup>.

ومن الملاحظ أن بداية الاهتمام بالفلسفة الأولى، أو بما بعد الطبيعة، أو الإلهيات؛ كانت في مرحلة الجوامع، ولم تكن في مرحلة المختصرات. وربما هذا يرتبط بنمو الوعي عند ابن رشد نحو الأفضل.

والجوامع هي المرحلة التي نعدّها وثيقة الصلة بموضوعنا؛ لأنها هي المرحلة الأولى، والحاسمة التي يُعلن فيها ابن رشد صراحة بأول اهتمام له بالناحية المنهجية في العلم والفلسفة على حد سواء؛ حين جعل الغرض أو الغاية محددة وواضحة بهدف مميز وفريد من نوعه هو تأكيده على تلخيصه للأقاويل العلمية. ويتضح هذا الهدف والقصد في مقدمة الجوامع الطبيعية. يقول ابن رشد: "...فإن قصدنا... أن نعمد إلى كتب أرسطو فنجرد منها الأقاويل العلمية التي تقتضى مذهبه، أعنى أوثقها، ونحذف ما فيها من مذاهب غيره من القدماء، إذ كانت قليلة الإقناع وغير نافعة في معرفة مذهبه... ولنبدأ بأول كتاب من كتبه وهو المعروف بالسماع الطبيعي، ونلخص ما في مقالة مقالة منه من الأقاويل العلمية، بعد أن نحذف أيضا منها الأقاويل الجدلية...." (٢٣).

وتقول الخاتمة: "وها هنا انقضى القول في تجريد الأقاويل البرهانية من الكتب الأربعة من كتب أرسطو بحسب ما اشترطنا. والحمد لله على ذلك كثيراً" (٢٤).

والقصد واضح ومعلن عنه في بداية الأعمال، فإذا كان الاتجاه الذي ساد المرحلة السابقة (مرحلة نشأة الوعي) اعتمدت على

الضرورى من كتب الفكر فى التاريخ القديم بعامة، ولم تخصص  
أرسطو بالعناية؛ فإن هذه المرحلة "تخصيص" و"تحديد"، و"اختيار"  
و"انتقاء" و"حذف" و"استبعاد"، إنها بالجملة "إيجاب وسلب" فى أن  
واحد، تجريد وتلخيص لأقاويل محددة بمنهج معين، إنها أقاويل  
علمية برهانية، معيارها الاتفاق مع المذهب الأصلى، أو أصول  
المذهب الأرسطى نفسه، وهى من جهة أخرى سلب أو حذف  
واستبعاد لكل ماهو غير برهانى، أو لكل ماهو جدلى، ويعنى  
بالتحديد مذاهب كل من هم غير أرسطو من القدماء. وسبب الحذف  
أن أقاويلهم جدلية، بمعنى أنها قليلة الإقناع وغير نافعة، ويلزم عن  
ذلك أن أقاويل أرسطو هى البرهان وعلمه هو البرهان، وكل ما عداه  
لا يمت للبرهان بصلة.

هكذا اتضحت معالم المرحلة فى هذا الحسم المنهجى الخالص  
والمحدد بالأقاويل البرهانية لأرسطو.

غير أن هناك مقدمة أخرى أو صياغة أخرى للتقديم العام فى  
نسخة أخرى من الجوامع -نذكرها على طولها لأهميتها ولأنها  
تضيف أبعاداً للمرحلة التى نحن بصددتها- يقول فيها ابن رشد:  
"قصدنا فى هذا القول أن نعمد إلى كتب أرسطو؛ فنجرد منها  
الأقاويل العلمية الضرورية فى حصول الكمال الإنسانى، الذى  
يحصل عنها أولاً وبالذات، ونحذف الآراء والأقوال التى تعد شكوكا  
على أقاويله، إذ معرفة ذلك غير ضرورية فى حصول الكمال المقصود  
بالإنسان... والشكوك تكاد أن تكون غير متناهية، وماهو غير متناه

فلا نحيط به معرفة، ولا يحصل عنه شيء بالذات. وأيضا فإن جهة حل الشكوك الواردة على الشيء منطوية بالقوة القريبة في المعرفة التامة، وإنما ينبغي أن نعدد ذلك ما كان مشهوراً في الزمن الحاضر، كما فعل أرسطو، لأن الحكمة في زمانه كانت لم تتم، وكان فيها آراء لأقوام مشهورين يُظن بهم الحكمة. وأما اليوم والحكمة قد كملت، وليس في زماننا أقوام يُظن بهم الحكمة، أو أن مقصودهم فيما يتكلمون فيه إعطاء أسباب الموجودات والمعرفة بها من حيث هي موجودة؛ فينبغي أن يكون النظر في هذه العلوم على جهة ما ينظر اليوم في التعاليم. ولهذا السبب بعينه ينبغي أن نحذف منها الأقاويل الجدلية، لأنها إنما كان مضطر إليها (يعنى أرسطو) عند الفحص عن المطالب الفلسفية قبل أن يوقع عليها... فلا مدخل لها في التعليم إلا على جهة الارتياض، ويكفي في ذلك الاقتصار على مسائل محددة العدد<sup>(٢٥)</sup>.

لقد ذكرنا هذه الديباجة رغم طولها لما لها من أهمية في إيضاح بعض الأمور التي نوجزها فيما يلي:

١ - يتضح لنا من النص أننا أمام مرحلة حاسمة وواضحة أرادت تصحيح مسار الفكر الفلسفي في البيئة العربية الإسلامية وذلك بتصحيح صورة العلم والفلسفة وإخراجها في صورة علمية، لتسهم في حصول درجة من الكمال الإنساني تتناسب مع المرحلة الراهنة (عصر ابن رشد)، حتى لو اضطر الأمر لتجريد أقوال أرسطو، وتطهيرها من الشكوك. تلك الشكوك التي كان أرسطو

مضطرباً إلى ذكرها في كتبه، نظراً لأنه كان يبحث عن المطالب الفلسفية قبل أن تكتمل الحكمة على يديه، وبالتالي كان لابد أن يذكر تلك الأقاويل الجدلية، بخاصة أنه كان يوجد في عصره أقوام مشهورون يهتمون بالفلسفة ويعملون بها.

ولما كان ابن رشد قد أراد خدمة الفكر العربي؛ كان عليه أن يراعى الفروق بين زمن أرسطو وزمانه، ففي زمن ابن رشد هناك اختلاف في أمرين: الأمر الأول أن الحكمة اكتملت على يد أرسطو. الأمر الثاني أن في زمنه لم يكن هناك من هم أهل للحكمة، من حيث لا يوجد من يهتم أو يبحث عن معرفة أسباب الموجودات من حيث هي موجودة.

٢ - اتضح لنا أن الأصل الأول لكل إبداع فلسفي ممكن في المستقبل ليس هو أرسطو، بل أقوال أرسطو البرهانية. وقد صرح ابن رشد بأنه نقل هذا الرأي (رأى أرسطو) من بين أراء القدماء، إذ كان قد ظهر للجميع أنه أشدها إقناعاً وأثبتها حجة<sup>(٢٦)</sup>. إذن لو كان هناك رأى أكثر إقناعاً وأثبت حجة من رأى أرسطو لكان ابن رشد قد دعا إليه.

٣ - يؤكد ابن رشد - في نصه السابق - على أن امتلاك الطريقة العلمية البرهانية في التفكير كافية، وكفيلة بحلّ الشكوك التي تطرأ على الذهن مهما كانت غير متناهية، والعكس ليس صحيحاً؛ بمعنى أن من يبدأ بالشكوك دون أن يمتلك المعرفة التامة أو الطريقة العلمية لحلّها، فكأنه لم يمتلك شيئاً.

٤ - يشير النص إلى نقطة جديدة بالاهتمام وهي أنه إذا كان ولا بد من الوقوف عند بعض الشكوك فلتكن هي الشكوك المشهورة في الزمن الحاضر كما يقول ابن رشد، أي في عصره وزمانه هو، كأنه يقول ينبغي أن نقف عند شكوكنا نحن التي يملينا علينا عصرنا نحن، وليست شكوك القدماء (أرسطو) وابن رشد في ذلك يتفق مع ما ذهب إليه جون ديوى (في القرن العشرين) حين رأى الأخير أنه لا ينبغي علينا أن نُقلد أرسطو، بل ينبغي علينا أن نفعل لعصرنا كما فعل أرسطو لعصره<sup>(٢٧)</sup>. هذا ما أكد عليه ابن رشد تماما في النص السابق. وهو ما سينعكس عليه فيما بعد، بعد امتلاك المعرفة التامة التي سيظهر صداها بوضوح على حلّ الشكوك المثارة في زمانه، وهي قضايا الفكر الإسلامي التي أثارها وحلّها في مؤلفاته الأصيلة، وبخاصة الثلاثية الشهيرة: فصل المقال، والكشف عن مناهج الأدلة، وتهافت التهافت.

٥ - يبدو لي أيضا أن ابن رشد حين أراد تجاوز الأقاويل الجدلية (التي مرّ بها أرسطو نفسه حين كان يبحث عن المطالب الفلسفية قبل أن يتوصل إليها) كأنه أراد أن يقفز بالفكر العربي فوق المرحلة الجدلية، وصولاً إلى مرحلة البرهان، لأنه لم يعد أمامنا وقت حتى نلحق بالركب، وهو ما نسميه في أيامنا "حرق المراحل" أو "القفز فوق المراحل"، أراد أن يحرق المرحلة الجدلية أو أن يتخطاها، لانقاذ ما يمكن انقاذه، كي لا يفرق الفكر العربي في تلك الأمور الجدلية، وإذا كان ولا بد من الوقوف على بعض المسائل الجدلية



المحدودة العدد فإن ذلك يكون على سبيل تدريب الذهن وتنشيطه أى على جهة الارتياض على حدّ تعبير ابن رشد.

٦ - والناحية المنهجية الأساسية التى تهتمّ بحثنا هى الإشارة الحاسمة الواضحة - فى النص السابق - التى تؤكد أن المعرفة العلمية هى النظر فى العلوم الطبيعية على جهة النظر فى التعاليم، أى علوم الرياضيات وهو أيضا ما قصده فى جوامع ما بعد الطبيعة، حين قصد الهدف نفسه فى قوله: "قصدا فى هذا القول أن نلتقط الأقاويل العلمية من مقالات أرسطو الموضوعة فى علم ما بعد الطبيعة على نحو ما جرت به عادتنا فى الكتب المتقدمة" (٢٨).

والإشارة هنا إلى الكتب المتقدمة، التى هى الجوامع الطبيعية، فالقصد واحد فى الجوامع الطبيعية، وجوامع ما بعد الطبيعة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه ينبغى النظر فى العلوم الطبيعية وما بعد الطبيعة على جهة ما يتم فى علوم التعاليم، أى وجوب إخراج هذين العلمين (الطبيعى وما بعد الطبيعى) إخراجا برهانياً، وبالتالي أصبحنا - مع ابن رشد - وجها لوجه أمام مسألة منهجية صريحة وبواضحة وهى أن العلوم بجميع فروعها الرئيسية (طبيعيات ورياضيات وما بعد الطبيعة) أصبحت جميعها تتمحور حول منهج واحد، أو يحكمها منهج واحد هو المنهج البرهانى. وظهر أن الفلسفة أصبحت - مع ابن رشد - "منهجا" قبل أن تكون "مذهبا". منهج يحل المشكلات والشكوك غير المتناهية التى يفرضها العصر - على نحو ما أشار فى ديباجة جوامع الطبيعيات - والمشكلات "والشكوك تكاد أن

تكون غير متناهية، وما هو غير متناه فلا تحيط به معرفة، ولا يحصل عنه شيء بالذات<sup>(٢٩)</sup> إنما الذي يُحاط به هو الطريقة العلمية، أو المنهج البرهاني القادر على حلّ الشكوك والمشكلات.

والسؤال الواجب طرحه الآن هو. كيف سينعكس هذا الموقف المنهجي على المرحلة القادمة؟ وهل سيظل ابن رشد ثابتاً على موقفه المنهجي هذا أم لا؟

### ثانياً: التلخيصات (الشروح الوسطى)<sup>(٣٠)</sup>:

تعدّ هذه الأعمال استمراراً لتطور الوعي الرشدي في قراءاته للتراث الفلسفي وبخاصة عند أرسطو، ليستمر مشروعه في حركة دائبة تسير في سلّم ارتقائى ينتقل من "الضرورى" إلى "الأفضل" إلى ما هو "أفضل"... قاصداً الكمال في الفكر العربى، لذا كان لا بد أن يبدأ السير الصحيح بما عُرف عنه أنه وصل إلى نقطة الكمال في عصره لكي تستمر المسيرة نحو ما هو أكمل.

ومن أهم الأسباب التي أفصح عنها ابن رشد، والتي أدت إلى النقلة النوعية في مرحلة "الجوامع"، هو تأييده لمذهب أرسطو بالذات باعتباره أشد المذاهب "إقناعاً وأثبتها حجة"<sup>(٣١)</sup> في مقابل "مذاهب غيره من القدماء إذ كانت قليلة الإقناع وغير نافعة"<sup>(٣٢)</sup>. وغنى عن البيان أنه بدأ ينظر للمذهب الأرسطى لا باعتباره مذهباً بل باعتباره منهجاً. بدليل أن اختياره لم يقع على أى مذهب كائناً ما كان؛ بل الاختيار وقع على أكثرها إقناعاً وأثبتها حجة. وهو الأمر الأساسى الذى جعل ابن رشد ينتصر لأرسطو، فضلاً عن أن "كثيراً من الناس

يتعاطون الردّ على مذهب أرسطو من غير أن يقفوا على حقيقة مذهبه، فيكون ذلك سبباً لخباء الوقوف على ما فيها من حق أو ضده" (٣٣). الأمر الذي يعنى أن الحكم على المذهب وإظهار ما به من حق أو باطل -سواء لمن يكتب عن المذهب، أو يدافع عنه- لا يأتى إلا بعد الوقوف على حقيقة المذهب.

وتأتى التلخيصات فى فترة تالية للجوامع لتعلن عن مستوى آخر من قراءة ابن رشد لأرسطو، وعن نقلة نوعية أخرى فى فكر ابن رشد، فإن كان لا يزال فى الجوامع يعتمد على وجود وسائل متعددة استعان بها فى فهم معانى النص الأرسطى (٣٤)؛ فإنه فى التلخيصات يعلن بشكل لا نظير له فى تاريخ الفلسفة عن إعجابه الكبير بأرسطو أين منه تقدير فقهاء عصره للإمام مالك، ونسبته إلى العصمة أو إلى ما هو قريب منها" (٣٥) فيقول: "...فما أعجب شأن هذا الرجل وما أشد مباينة فطرته للفطر الإنسانية: حتى كانه الذى أبرزته العناية الإلهية لتوقفنا معشر الناس على وجود الكمال الأقصى (٣٦) فى النوع الإنسانى محسوساً ومشاراً إليه، فما هو إنسان، ولذلك كان القدماء يسمونه الإلهى" (٣٧).

ولكن لا ينبغى تفسير هذا الإعجاب بأرسطو بعيداً عن إبداع ابن رشد نفسه المتمثل أولاً فى فهمه العميق لأرسطو، وثانياً فى تجاوزه لأرسطو، وثالثاً فى الهدف التنويرى الذى قصده ابن رشد منذ البداية. وتظهر مظاهر إبداع ابن رشد فى التلخيصات حين يعبر عن المعنى المشار إليه أعلاه، فيتحرر من نصوص أرسطو ليذكر أشياء

أغفلها أرسطو، أو ليقول لنا قولاً خاصاً به، أو يتفق مع شراح أرسطو السابقين أو مفسريه، أو يختلف معهم ويفند آراءهم ويصحح موقف أرسطو طبقاً لأصول المذهب الأرسطي<sup>(٢٨)</sup>. فنجدده يقول على سبيل المثال: "وأحسب أن هذا المقصد من التفسير هو شيء ذهب على جميع المفسرين اللهم إلا الإسكندر، فإنه لم تصل إلينا أقواله في هذه الأشياء... وأما ثامسطيوس فإننا نجدده قد ذهب عليه هذا الأمر، كما ذهب على قدماء المشائين، وكذلك يشبه أن يكون هذا المعنى ذهب على أبي نصر (=الفارابي)، وذلك بين في شرحه لهذا الموضع"<sup>(٢٩)</sup>.

ومع نمو الوعي عند ابن رشد تعرضت بعض تلخيصاته لأكثر من قراءة أو تصحيح وإضافة وتأويل جديد، ويظهر ذلك بوضوح خاصة في تلخيصه لكتاب القياس<sup>(٤٠)</sup>، وكذلك في تلخيصه لكتاب البرهان<sup>(٤١)</sup> وذلك مقارنة بتلخيصه لكتاب المقولات والعبارة. فيقول في تلخيصه للقياس: "...ونحن في تلخيصنا هذه المواضع قديماً أجرينا العبارة فيها على ما يعطيه مفهوم قوله في بادي الرأي -وهو الذي فهمه المفسرون- لنجد بذلك سبيلاً إلى حلّ الشكوك الواردة فيه إلى أن ظهر لنا فيها هذا القول. فمن أحب أن يحول العبارة فيها إلى ما لا يتطرق إليه شك فليفعل"<sup>(٤٢)</sup>.

ويبدو من النص السابق أن هذا التلخيص قراءة ثانية، لما قد تناوله من قبل مستخدماً مفهوم بادي الرأي (يعنى الحس المشترك) كأسلوب لحل الشكوك في تلك القراءة القديمة، أما هذه القراءة

الجديدة فهي تتميز بأن العبارة فيها تجرى مجرى البرهان الذي لا يتطرق إليه شك.

غير أن ابن رشد لم يزل غير راض عن هذا التلخيص ويأمل أن يأتى المستقبل بأفضل منه، ويبدو هذا المعنى إشارة إلى ما سيقوم به من شرح كبير للقياس، فيقول: "وإن أمهل الله فى العمر فسنشرح هذا الموضوع من كلامه على اللفظ (يقصد كلام أرسطو) فإن هذا الموضوع إلى هذه الغاية فيما أحسب لم يُشرح شرحاً تاماً" (٤٣).

وهكذا لم يكن ابن رشد أبداً راضياً عن أعماله، وهذا طبع الفلاسفة. فالفلسفة لا تقنع أبداً راضية عما وصلت إليه، فهي دائماً فى نشاط مستمر، تسعى لما هو أفضل (٤٤). وعلى ذلك كان هناك من التلخيصات ما يُعد امتداداً للجوامع، وهناك ما حقق قطيعة مع تأويلات الجوامع، حيث تطورت آراء ابن رشد واختلفت بعض مواقفه عن ذى قبل.

وتمتد فترة التلخيصات فى المدة التى تقع بين سنتى ٥٦٠هـ، و٥٧١هـ (٤٥) وبدأ ابن رشد بتلخيص منطق أرسطو، وعلى ما يبدو أن تلاخيصه المنطقية قد جُمعت فى مجلد واحد قُدم لها بمقدمة واحدة فى بداية كتاب "المقولات" (٥٦٠هـ/١١٦٤م تقريباً)، ثم تلتها باقى تلاخيصه المنطقية ممثلة فى (٤٦): تلخيص العبارة (٥٦١هـ/١١٦٥م تقريباً)، تلخيص القياس (٥٦٢هـ/١١٦٦م تقريباً)، تلخيص الجدل (٥٦٣هـ/١١٦٨م)، تلخيص البرهان (٥٦٥هـ/١١٧٠م تقريباً) ثم أعقبها بتلخيص كتب الطبيعيات:

تلخيص السماع الطبيعي (٥٦٥هـ-١١٧٠م)، تلخيص السماء والعالم (٥٦٦هـ-١١٧١م)، تلخيص الكون والفساد (٥٦٧هـ-١١٧٢م)، تلخيص الآثار العلوية (٥٦٨هـ-١١٧٣م)، تلخيص كتاب النفس (٥٦٩هـ-١١٧٤م)، وهو الجزء الأخير من طبيعيات أرسطو، وبعد أن انتهى من هذه التلخيصات، شرع ابن رشد من جديد فى النظر إلى الأجزاء المتبقية من منطق أرسطو (وطبيعياته أيضا) فكان تلخيص السفسطة (٥٦٩هـ-١١٧٤م)<sup>(٤٧)</sup>، وتلخيص الخطابة (٥٧٠-٥٧١هـ-١١٧٥م/١١٧٦م)، وتلخيص الشعر (٥٧١هـ-١١٧٦م).

وتعد التلخيصات علامة مميزة على نمو وتطور الوعى الفلسفى عند ابن رشد، خاصة ما يتعلق بالتراث الأرسطى نفسه الذى سيتخذه معياراً لقياس صحة ما عداه من أقوال غيره، ومعياراً للتقدم الفكرى المعاصر فى الوقت نفسه. وكما رأينا لم تقتصر التلاخيص على المنطق الأرسطى فحسب، بل كان هناك أيضا تلاخيص طبيعية أنجزها فى النص الأخير من هذه المرحلة لياتى بعدها فى النهاية تلخيص ما بعد الطبيعة<sup>(٤٨)</sup>.

وأهم ما يميز التلخيصات المنطقية الأولى هو خروجها على مصادر الجوامع وظهر فيها استغناء ابن رشد عن الوسائط والمصادر التى اعتمد عليها فى الجوامع، بل ظهرت النزعة النقدية واضحة لهذه المصادر نفسها ممثلة فى نقده الواضح للسابقين عليه.

وتعد التلخيصات مراجعة شاملة للموسوعة الأرسطية بهدف تصحيح ما داخلها من تحريف، وإزالة ما اعتراها من لبس وغموض عن قناعة

تامة بأنها هي الفلسفة الحقّة، لأنّ كلام أرسطو هو الحق في نفسه (٤٩). فكان الهدف تقديم صورة دقيقة لفكر أرسطو باعتبار أن فكره قد كمل وتمم (٥٠)، ويبدو ضمناً وتصريحاً - بأن الصورة التي قدمها الفكر العربي السابق (ممثلاً في أهم قطبين الفارابي وابن سينا) لم تكن صورة واضحة أو صحيحة بحسب مقاصد أرسطو في مذهبه. لذلك تحدد هدف التلخيصات في مقدمة تلخيص المقولات حين يقول ابن رشد: الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب أرسطو في صناعة المنطق وتحصيلها بحسب طاقتنا، وذلك على عادتنا في سائر كتبه. ولنبدأ بأول كتاب من كتبه في هذه الصناعة، وهو كتاب المقولات (٥١).

وهكذا يظهر في النص السابق أن الهدف تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب أرسطو، ولم يعد الهدف تجريداً للأقوال العلمية البرهانية فحسب، كما كان الأمر في الجوامع، حيث يغلب على الظن أن نجاح ابن رشد في أداء هذه المهمة جاء نتيجة للمقدمات السياسية الخارجية (\*) التي أدت بدورها إلى نتائج فلسفية عظيمة القدر، لتؤكد أن الفلسفة بطبيعتها حرة وتحتاج أكثر ما تحتاج إلى جو من الحرية وحصانة سياسية تحقق لها الأمن والأمان.

### **المرحلة الثالثة: مرحلة نقد وإعادة قراءة التراث الثقافي الإسلامي وتمحيص الموقف العربي المعاصر له.**

تُعبّر هذه المرحلة عن اهتمام ابن رشد المباشر بمشكلات الفكر العربي الإسلامي؛ قديمه وواقعه الراهن في عصره. وهي الخطوة

الضرورية اللازمة والتي كان ينبغي على ابن رشد أن يتجه فيها إلى الواقع ليطبق منهجه الذي دعا إليه من قبل، وهو المنهج البرهاني، بعد أن وجد الآلة التي تصحّ بها التذكية، فبعد إخراج العلم والفلسفة إخراجاً برهانياً، كان لابد أن تظهر المؤلفات الأصيلة الموضوعية أصلاً لحل مشكلات الواقع العربي، ويبقى السؤال: هل سيحلّها ابن رشد حلاً برهانياً، كما كان يدعو في المرحلة السابقة أم لا؟ ونؤجل الجواب إلى موضع آخر من البحث، بعد أن نقف عند هذه المؤلفات: من المؤلفات الأصيلة<sup>(٥٢)</sup> والتي تهمننا في موضوعنا الثلاثية الشهيرة:

١ - فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال (٥٧٤هـ/١١٧٨م).

٢ - الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة (٥٧٥هـ/١١٧٩م).

٣ - تهافت التهافت (٥٧٦-٥٧٧هـ/١١٨٠-١١٨١م).

ولقد أثرت الحديث عن هذه المؤلفات الأصيلة بعد الجوامع والتلخيصات لأنها بالفعل تأتي لاحقة لهما زمنياً. فقد كانت فترة التلخيصات تقع بين سنتي ٥٦٠هـ، و٥٧١هـ. ومن جهة أخرى أردنا أن نتعرف على الموقف المنهجي في هذه المؤلفات، فإذا كانت مقاصد المشروع الفلسفي الرشدي في المرحلة السابقة هي الدعوة إلى التفكير البرهاني، والعودة إلى الأصول الأرسطية، باعتبارها الصورة الفلسفية الكاملة، أو درجة الكمال الإنساني الأقصى؛ أردنا أن نعرف هل تنتمي هذه المرحلة إلى روح المرحلة السابقة من حيث المقاصد أم تختلف عنها؟



من المسلّم به أن ابن رشد يتجه وجهة جديدة تختلف عن المرحلة السابقة، على الأقل من حيث "الموضوع"؛ لكن ماذا عن "المنهج" الذي دعا ابن رشد إلى استخدامه في هذه الفترة؟ سنحاول الوقوف على مقاصد هذه المرحلة دون الدخول في تفاصيل هذا "المنهج" لأننا بصدد الحديث عن مراحل التطور فحسب، وسنرجئ الحديث عن المنهج في موضع آخر من الدراسة.

## ١ - مقاصد فصل المقال (٥٧٤هـ / ١١٧٨م):

هل قصد ابن رشد حقاً في كتابه "فصل المقال..." التوفيق بين الحكمة والشريعة على نحو ما فعل الفلاسفة المسلمون قبله؟ أم أنه قصد شيئاً آخر؟ لقد اعتاد ابن رشد أن يفصح في بداية مؤلفاته عن أغراضه ومقاصده من وضع مؤلفاته، وهي نقطة منهجية جديدة بالاعتبار، فيصرح في مقدمة "فصل المقال..." بقوله: "فإن الغرض من هذا القول أن نفحص على جهة النظر الشرعي، هل النظر في الفلسفة وعلوم المنطق مباح بالشرع؟ أم محظور؟ أم مأمور به إما على جهة النَّدب، وإما على جهة الوجوب؟ فنقول:..." (٥٣).

وكما هو واضح من النص السابق أن الغرض غرض منهجي بالدرجة الأولى، ويتحدد فيه "نوع" الفحص المنهجي بأنه "على جهة النظر الشرعي". والإشكالية المطروحة خاصة "بالفلسفة وعلوم المنطق". المشكلة إذن هي تبرير النظر في الفلسفة وعلوم المنطق، بل تبرير وجودهما في البيئة العربية، فكان لا بد أن ينبع التبرير من قلب

الشريعة نفسها، وبطريقة شرعية، لأن الثقافة الإسلامية هي ثقافة دينية الأصل.

إذن ليست المشكلة الأساسية هي مشكلة العلاقة بين الشريعة والحكمة، بقدر ما هي مشكلة تبرير النظر في الفلسفة وعلوم المنطق تبريراً شرعياً. والتبرير في حد ذاته يقتضى منهجاً للتبرير، وأول مبادئ هذا المنهج هو أن نخاطب القوم الراضين للنظر في الفلسفة وعلوم المنطق بلغتهم، إنهم بعض رجال الدين والفقهاء الداعين إلى رفض الفلسفة وعلوم المنطق ومن ورائهم العامة التابعين.

والمشكلة لم تكن جديدة<sup>(٥٤)</sup> (إنها قديمة حادثة حدوثاً مستمرا حتى يومنا هذا) إنما الجديد فيها هو منهج ابن رشد في تناولها، وابن رشد يتميز عن سابقيه من علماء الكلام والفلاسفة المسلمين بميزتين:

الأولى: إنه الفقيه العالم ابن الفقهاء أبا عن جد، قاضى القضاة<sup>(٥٥)</sup> مالك ناصية الخطاب الفقهي، الخبير بمنطق الفقهاء وبالمنهج في أصول الفقه.

الثانية: إنه الفيلسوف الذى يمتلك الميراث الفلسفى والمنطقى العربى كله، وهو الشارح الأكبر لفلسفة أرسطو ونموذج الكمال الإنسانى فى عصره.

كيف ينعكس هذا على فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال: أعنى ماذا ينتج عن هذه الخبرة المعرفية الشاملة فى حلّ مشكلات الفكر فى العالم العربى فى ظل أوضاع اجتماعية متردية رافضة لوجود الفلسفة وعلوم المنطق؟

كان لابد أن يقول قاضى القضاة كلمته، وبدأت الكلمة بصياغة المشكلة فى صورة يفهمها الرافضون فى عصره؛ خصوم الفلسفة؛ أصحاب المشكلة الحقيقيون. طرح ابن رشد المشكلة فى صورة فتوى شرعية لتعلن أن الخصومة واقعة من الفقهاء، ومن ثم فالخطاب لابد أن يكون بلغتهم، عملاً بقول على رضى الله عنه: حدثوا الناس بما يفهمون. فبدأ القاضى يدافع عن حق الفلسفة والمنطق فى الوجود مستخدماً مصطلحات يعرفها الأصوليون جيداً. فتوشحت الفلسفة (فى دفاعها عن نفسها) بوشاح الفقه ولبست الفلسفة ثوباً ظاهرياً أسماه ابن رشد الفحص "على جهة النظر الشرعى" ليكون الخطاب الرشدى ظاهره فقه، وباطنه منطق وفلسفة.

والخلاصة إنه إذا كان علم الكلام "القصد فيه تأييد الشرع بالعقل، وأن تكون العقيدة مما وردت فى الكتاب والسنة"<sup>(٥٦)</sup>، أو "الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين فى الاعتقادات"<sup>(٥٧)</sup>. فإننا يمكن صياغة مقاصد "فصل المقال..." كما يلى:

- فصل المقال القصد فيه تأييد الحكمة بالشرع، أعنى الحجاج عن الفلسفة وعلوم المنطق بالأدلة النقلية، والرد على المعارضين الرافضين للنظر فيهما، وأن تكون الحكمة مما وردت فى أصولها عند أرسطو، ولو فات أحد هذين الشرطين لفاته القصد من فصل المقال.

- فصل المقال هو تأييد للفلسفة وعلوم المنطق بالأدلة الشرعية، وليس فصل الحكمة عن الشريعة، هو كتاب وضع أساساً للردّ على كل من يعتقد أن الحكمة مخالفة للشريعة. ويبقى السؤال هو: كيف يكون الفحص "على جهة النظر الشرعي" بطريقة البرهان العقلي الذي دعا إليه ابن رشد في المرحلة السابقة. أي كيف يبرر مشروعية الفلسفة ويجعلها واجبا شرعيا بمنهج برهاني ومصطلحات أصولية؟

٢ - كتاب "الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة" وتعريف ما وقع منها بحسب التلويل والشبه المزيفة والبدع المضيلة (١١٧٩م/١١٧٩م).

وهو كتاب يحمل عنوانه إشارات واضحة وصريحة إلى موضوعه، والغاية منه. فالموضوع خاص بعقائد الملة، وما وقع فيها من تحريفات وتؤويلات ما أنزل الله بها من سلطان. إذن هو كتاب وضع للدفاع عن العقيدة الإسلامية، وتصحيح ما جاء به المتكلمون من بدع وتؤويلات باطلة. ولن يتم التصحيح إلا بالكشف عن مناهجهم، وهذا الكشف المنهجي هو أول خطوة نقدية يعقبها خطوة بنائية هي التصحيح ذاته. ولن تتم الخطوة البنائية إلا بالارتكاز على ما يمثل أساس البناء، أعني أساس النظر الصحيح للعقيدة. ولن يخرج الأساس عن ضرورة التزام الأصول الشرعية.

وفي الدعاء الذي افتتح به ابن رشد كتابه -قبل ذكر المقدمة<sup>(٥٨)</sup>- إشارات واضحة إلى فئة من الناس اختصهم الله بحكمته هم الحكماء (=الفلاسفة) الذين "وفقهم الله لفهم شريعته

واتباع سنته، وأطلعهم من مكنون علمه، ومفهوم وحيه، ومقصد رسالة نبيه" إنها صفات يصف بها ابن رشد هؤلاء الحكماء.. إذن ما دورهم هنا؟ أى ما المطلوب منهم، وهم كما وصفهم ابن رشد؟ المطلوب هو أن يكشفوا عن "زيغ الزائغين من أهل ملته، وتحريف المبطلين من أمته".

ويصرح ابن رشد فى مقدمة "الكشف عن مناهج الأدلة" أنه كتاب جاء ليكمل "فصل المقال" بعدما أثبت فى فصل المقال "مطابقة الحكمة للشرع وأمر الشريعة بها"<sup>(٥٩)</sup>. فإذا كان فصل المقال موجّه إلى كل من يعتقد أن الحكمة مخالفة للشريعة؛ فإن "الكشف عن مناهج الأدلة" موجّه إلى كل من يعتقد أن الشريعة مخالفة للحكمة، الأول يدافع عن الفلسفة ويبرر مشروعيتها، والثانى يدافع عن الشريعة ويبرر معقوليتها، وهو دور لا يقوم به، ولا يقدر عليه إلا الفيلسوف المسلم المحصن بالحكمة والشريعة معاً. الذى يعرف تماماً أصول الحكمة وأصول الشريعة معاً. لذلك كان المبدأ المنهجى واحداً فى الكتابين وهو ضرورة الالتزام بالأصول الثابتة فى كل مجال، فالأصل الأول فى الفلسفة الحقّة هو التزام "أكثر الأقوال اقناعاً وأثبتها حجة" أى أقوال أرسطو، وبالأحرى منطق (أى منهجه). والأصل الأول فى الشريعة (الدين) التزام "مقصد الشريعة" و"مقصد الشارع" صلى الله عليه وسلم و"مقصد الشرع".

وإذا كان الهدف منهجياً وهو واضح وصريح من عنوان الكتاب، وهو "الكشف عن مناهج الأدلة فى عقائد الملة..." فهل سيكون كشف

ابن رشد عن مناهج المتكلمين بطريقة برهانية أم بطريقة كلامية جدلية؟ هذا ما سنوضحه بعد قليل.

### ٣ - تهافت التهافت (٥٧٦-٥٧٧هـ / ١١٨٠-١١٨١م):

من المعروف لدارس الفلسفة أن كتاب "تهافت التهافت" لابن رشد كان رداً على كتاب "تهافت الفلاسفة" للغزالي.. فكان هذا بحق -فيما أرى- أعظم حوار فلسفى فى تاريخ الفكر العربى. وما يعيننا هنا - فى هذه المرحلة- ماذا قصد الغزالي أن يقوله للفلاسفة؟ وكيف كان ردّ ابن رشد عليه؟

لقد أثار الغزالي مشكلة منهجية غاية فى الخطورة والأهمية: وهى تتعلق بالمنهج فى الإلهيات؛ وقد عبّر عنها بقوله: "نعم قولهم: إن المنطقيات لا بد من إحكامها هو صحيح، ولكن المنطق ليس مخصوصاً بهم، وإنما هو الأصل الذى نسميه فى فن "الكلام" كتاب النظر فغيروا عبارته إلى المنطق تهويلاً. وقد نسميه "كتاب الجدل" وقد نسميه "مدارك العقول". فإذا سمع المتكلمون المستضعف اسم المنطق ظن أنه فن غريب لا يعرفه المتكلمون، ولا يطلع عليه إلا الفلاسفة. ونحن لدفع هذا الخيال، واستئصال هذه الحيلة فى الإضلال، نرى أن نفرد القول فى "مدارك العقول" فى هذا الكتاب، ونهجر فيه ألفاظ المتكلمين والأصوليين، بل نوردنا بعبارات المنطقيين، ونصبها فى قوالبهم، ونقتفى آثارهم لفظاً لفظاً، ونناظرهم فى هذا الكتاب بلغتهم - أعنى بعباراتهم فى المنطق - ونوضح أن ما شرطوه فى صحة مادة القياس فى قسم البرهان من المنطق، وما

شروطه في صورته في كتاب القياس وما وضعوه من الأوضاع في "إيساغوجي" و"قاطيغورياس" التي هي من أجزاء المنطق ومقدماته، لم يتمكنوا من الوفاء بشيء منه في علومهم الإلهية" (٦٠).

وكما هو واضح من النص أن الغزالي استخدم المبدأ المنهجي الذي استخدمه ابن رشد -فيما بعد- وهو مناظرة الخصم بلغته وبمنطق مذهبه. فإذا كان ابن رشد فعل ذلك في "فصل المقال" عندما خاطب الفقهاء بلغتهم، فقد فعله الغزالي من قبله عندما خاطب الفلاسفة بلغتهم، طبقاً لما شرطوه في كتب المنطق وطبقاً لأصولهم (٦١).

وما يعنينا الآن حجم المشكلة المنهجية التي أثارها الغزالي، وأهميتها وخطورتها، وكيف كانت هذه المشكلة من أهم مشكلات الفكر الغربي الحديث؛ حينما تحول البحث في الوجود إلى البحث في المعرفة ومصادرها، ومجالاتها، وحدودها... إلخ (٦٢).

وبعيداً عن مسألة تكفير الفلاسفة أو تبديعهم... إلخ فإن القضية المثارة تستحق التقدير والاهتمام والسؤال عن مدى قدرة إقامة البرهان العقلي على مسائل الإلهيات؟ لقد أراد الغزالي أن يقول للفلاسفة ما يلي:

- إن "المنطقيات فهي نظر في آلة الفكر في المعقولات" (٦٣) ولا يوجد خلاف على ذلك، بل لقد دافع الغزالي دفاعاً شديداً عن علوم المنطق، وألبسه ثوباً إسلامياً (٦٤) ووضع أسماء جديدة له (٦٥) لما رآه من أهمية خاصة فهو منهج يحتاج إليه المتكلمون والأصوليون

والفلاسفة على السواء... وكذلك "الرياضيات فلا معنى لإنكارها ولا للمخالفة فيها" (٦٦).

إن الغزالي لا ينكر "المنهج" الذي يستخدمه الفلاسفة؛ لأنه لا ينكر "المنطق" الذي يقدم منهج البحث لفروع العلم، بل يقرّ به ويدعو إلى استخدامه، ويدافع عنه.

لكن المشكلة محصورة في استخدام هذا "المنهج" (المنطقي البرهاني) في مجال الإلهيات فيقول: "آين من يدعى أن براهين الإلهيات قاطعة كبراهين الهندسيات" (٦٧)، فالمسائل الإلهية لا يمكن أن تُعرف بطريقة يقينية برهانية في نظر الغزالي. وما فعله الغزالي هو نزعة نقدية صريحة لإثبات عدم اتساق مذهب الفلاسفة مع منهجهم، أو بالأحرى إنهم يطالبون بنظرية في "المنهج" لا يقدرّون على تطبيقها في الإلهيات، ومن لا يقدر على تطبيق النظرية التي يدعو إليها ففعله هذا متهافت، متناقض. يلزم عن ذلك أنه ليس بالضرورة أن تصلح النظرية المنطقية لأي مجال كائنًا ما كان. بل هناك خصوصية في الفلسفة وبخاصة في الإلهيات... وعليه فإن صياغة النظرية أسهل من تطبيقها.

هكذا كانت المشكلة مشكلة منهجية بالدرجة الأولى، تتعلق بمدى العلاقة بين المنهج والمذهب، بين النظرية المنطقية وتطبيقها، أو بالأحرى بين البرهان والمتافيزيقا، وبخاصة في مباحث الإلهيات. إنه موقف إبستمولوجي واضح يتعلق بمدى حدود العقل في مجال الإلهيات... وينتهي الغزالي (في كتابه تهافت الفلاسفة) - باستخدام



العقل- إلى القول بحدود العقل في مجال الإلهيات (وهو الرأي الذي انتهى إليه كانط فيما بعد) فالمعرفة الميتافيزيقية أو المعرفة بالغيبيات عند الغزالي طريقها العقل والنقل معاً.

وكان على ابن رشد أن يواجه هذه المشكلة الصعبة، هل يواجهها بالنقد الهدمي<sup>(٦٨)</sup> فحسب، كما يظهر من عنوان كتابه تهافت التهافت أم يواجهها بالدليل البرهاني؟

يعبر ابن رشد عن غرضه من كتابه "تهافت التهافت" بقوله: "فإن الغرض في هذا القول أن نبين مراتب الأقاويل المثبتة في كتاب التهافت لأبي حامد في التصديق والإقناع، وقصور أكثرها عن مرتبة اليقين والبرهان"<sup>(٦٩)</sup>.

نلاحظ أن ابن رشد منذ البداية يأبى أن يقرّ أو يوافق الغزالي على القول بتهافت الفلاسفة، ومنذ اللحظة الأولى يعلن النتيجة التي يرغبها وهي وصم كتاب الغزالي بـ"التهافت"، لكنه يقرّ في الوقت نفسه بقصور "أكثر" أدلته عن مرتبة اليقين والبرهان ولم يقل "كل" أدلته.. ليتضح لنا أن هناك مساحة (ولو قليلة) تعنى وجود بعض الأدلة التي تبلغ مرتبة اليقين والبرهان.

لكن هل القضية أصبحت عند ابن رشد هي بيان قصور وتهافت أقاويل الغزالي وعدم بلوغ أكثرها مرتبة اليقين والبرهان: أم إثبات أن اليقين والبرهان هو منهج البحث في الإلهيات؟ هذه هي المشكلة الحقيقية التي قصدها الغزالي.. كيف حلّ ابن رشد هذه المشكلة المنهجية؟ سنعرف الإجابة بعد قليل.

لننتقل إلى مرحلة جديدة من مراحل تطور الفكر الفلسفي عند ابن رشد هي المرحلة الأخيرة التي تعبر عنها مؤلفاته.

## **المرحلة الرابعة والأخيرة: هي مرحلة اكتمال الوعي الفلسفي عند ابن رشد وبلوغه قمة النضج.**

وخير ما يمثل هذه المرحلة هو شروحه الكبرى أو التفاسير، بالإضافة إلى المقالات الاستدراكية التي تحمل تأويلات جديدة لمواقف قديمة، لتؤكد أن الوعي عند ابن رشد كان دائب الحركة نحو الأفضل، وصولاً إلى درجات أعلى من الكمال على سلم المعرفة. ومما لاشك فيه أن المرحلة الأخيرة مرحلة اكتمال البناء لا تأتي إلا ثمرة لغرس المراحل التي سبقتها.

ومرحلة الشروح (الكبرى) هي القراءة الأخيرة للتراث الأرسطي بعد القراءتين السابقتين (الجوامع (شروح صغرى) و"التلخيصات" (شروح وسطى). وهذه المرحلة نقلة جديدة في المقاصد، فليست تجريداً للأقوال البرهانية (كما في الجوامع)، وليست تلخيصات لمعاني النصوص الأرسطية (كما في التلخيصات)، بل هي كما يصرح ابن رشد في أكثر من موضع "شروح على اللفظ"<sup>(٧٠)</sup>. وأهم هذه الشروح أو التفاسير:

١ - "تفسير ما بعد الطبيعة" مخطوط في ليدن برقم ٢٠٧٤. وقد نشره موريس بويج في أربعة أجزاء: جزء سنة ١٩٣٨، وجزء ٢ سنة ١٩٤٢، وجزء ٣ سنة ١٩٤٩، جزء ٤ (مقدمة) سنة ١٩٥٢. بيروت، المطبعة الكاثوليكية.

٢ - "شرح كتاب البرهان"، مفقود في العربية، وموجود في الترجمة اللاتينية، جزء٢، فينسيا، سنة ١٥٦٠.

٢ - "شرح كتاب النفس"، نصفه مفقود في العربية، وموجود في الترجمة اللاتينية، جزء٧.

٤ - "شرح السماع الطبيعي"، مفقود في العربية، وموجود في الترجمة اللاتينية، جزء٤.

٥ - "شرح السماء والعالم" مفقود في العربية، وموجود في اللاتينية، جزء٦ (٧١).

وفي "الشروح الكبرى" أو "التفسيرات"، يورد ابن رشد نصّ كلام أرسطو فقرة فقرة بنصها الحرفي المترجم إلى العربية، ثم يأخذ في تفسير عبارات هذه الفقرة عبارة عبارة. وكلام ابن رشد متميز تماماً عن نصّ أرسطو (٧٢) بكلمة "قال أرسطو". ويبدو أن ابن رشد قد استخدم طريقة المفسرين للقرآن الكريم، ومنهجهم في العرض حين يعرضون النص مستقلاً، ويفرقون بدقة بينه وبين التفسير (٧٣).

وما يعنينا من هذه المرحلة هو أن بعض هذه الشروح يشكل قطيعة مع بعض المواقف والتأويلات الموجودة في الجوامع والتلخيصات، هذا إلى جانب أن فترة الشروح الكبرى شهدت ظاهرة جديدة عند ابن رشد وهي ظاهرة المراجعة أو التعديل والإضافة على مؤلفاته السابقة في الجوامع والتلخيصات (٧٤).

وأهم ما يعنينا في هذه الشروح والتعديلات ما يتعلق بالناحية المنهجية؛ هل ظل ابن رشد ثابتاً على دعوته لاستخدام النظر

البرهاني في هذه المرحلة أم تغير الموقف؟ في الواقع إننا - مع اكتمال الشروح يكتمل الموقف المنهجي عند ابن رشد: لنجد أنفسنا أمام موقفين متميزين ومتعارضين في الوقت نفسه:

الموقف الأول قد ظهر بوضوح في المراحل السابقة، حين أكد على ضرورة النظر إلى العلم والفلسفة بجهة واحدة من حيث هي برهان، عندما طالب بإخراج العلم الطبيعي مخرجاً برهانياً، وكذلك فيما بعد الطبيعة، ودعا إلى وجوب النظر في العلم الطبيعي على جهة ما يُنظر في التعاليم كما أشرنا من قبل<sup>(٧٥)</sup>، بالإضافة إلى أن كل معاركة الفكرية مع الفرق الكلامية والفلاسفة المسلمين السابقين عليه، والغزالي في تهافتة: كانت كلها تدور حول منهج الفكر وطريقة الاستدلال حيث كان يرفض كل ما هو جدلي، ويؤكد على ضرورة استخدام البرهان.

- والموقف الثاني والجديد: هو اعتراف ابن رشد بأن الفلسفة غير العلم من حيث منهجها ولغتها، من هنا فصل الجدل عن البرهان في العلم، وعاد إلى القول باختلاطهما في الفلسفة، وقصر الدلالة المتواطئة على اللغة العلمية، ولم يعد يشترطها في اللغة الفلسفية، لأن طبيعة القول الفلسفي استعمال التشكيك للمتواطئ كما أكد أرسطو. وقد عبر ابن رشد عن هذا الموقف في "تفسير ما بعد الطبيعة" بشكل واضح في مقدمة شرح مقالة "الباء" ومقدمة شرح مقالة "الدال" في سياق حديثه عن منزلة القول الجدلي في العلم والفلسفة، وبيان نوع دلالة الألفاظ بين اللغة العلمية واللغة الفلسفية<sup>(٧٦)</sup>.

وهكذا يمكن أن نحدد الموقف المنهجي عند ابن رشد بمرحلتين متميزتين: الأولى: مرحلة الدعوى إلى البرهان، فى العلم والفلسفة. والثانية: مرحلة تمييز الجدل عن البرهان، استخدام البرهان فى العلم وتلازم الجدل والبرهان فى الفلسفة. على نحو ما سنبين بعد قليل.

### خلاصة الفصل الأول:

هكذا قد تبين لنا أنه لا يمكن الحديث عن إبداع فلسفى عند أى فيلسوف بمعزل عن الأخذ فى الاعتبار تطور فكره عبر المراحل التاريخية التى عاشها. وقد أشرنا إلى أربع مراحل كونت سلماً لأشكال التطور الفكرى عند ابن رشد، عبّرت مؤلفاته المتعددة والمتنوعة عن كل مرحلة فكرية: وفى كل مرحلة يرتقى فيها الوعى "درجة" يرتبط فيها الاختلاف فى "النوع" مع الاختلاف فى الدرجة. وهكذا كانت المراحل الأربع كما أشرنا إليها هى (٧٧):

- **مرحلة أولى:** مرحلة تأسيس الوعى ونشأته مثلتها "المختصرات":

- **مرحلة ثانية:** مرحلة تطور الوعى الفلسفى وبلوغه درجة أعلى على سلم أشكال التطور المعرفى، أعاد فيها ابن رشد قراءة التراث الأرسطى بصورة جديدة، وانقسمت هذه المرحلة قسمين: مثلت الجوامع (الشروح الصغرى) قسمها الأول، كما مثلت التلخيصات (الشروح الوسطى) قسمها الثانى، وكان الهدف تصحيح الفلسفة.

- **مرحلة ثالثة:** جاءت أقرب إلى التطبيق لما اكتسبه الوعى فى مراحلها السابقة، فقد عرف ابن رشد المنهج، وأراد أن يطبقه فى بيئة

أخرى، على موضوعات خاصة، موضوعات تفرضها الثقافة الإسلامية ويفرضها الفكر العربي قبله وفي عصره، وهي مرحلة الثلاثية الشهيرة. فأراد تصحيح معتقدات الناس، وتصحيح الآراء في الفلسفة الإسلامية.

- **مرحلة رابعة:** مرحلة اكتمال الوعي الفلسفي عند ابن رشد وبلوغ قمة النضج الرشدي في كل من العلم والفلسفة وهي مرحلة الشروح (الكبرى) أو التفاسير، وقصدت المرحلة عودة الروح الفلسفية الأصيلة وهي الجمع بين الجدل والبرهان، وتأكيد الطابع التناسبي لألفاظ الفلسفة.

وغنى عن البيان تداخل المراحل السابقة جميعها بعضها مع بعض مكونة سلماً متدرجا يبدأ من الأدنى إلى الأفضل فالأفضل وهكذا وخلال السير على درجات سلم الوعي الفلسفي عند ابن رشد وجدنا أن الموقف المنهجي ينقسم (في المراحل السابقة كلها) إلى موقفين متميزين ومتعارضتين هما:

١ - الدعوة إلى البرهان في العلوم والفلسفة، ورفض الجدل نهائياً، تأسيساً للروح العلمية الصحيحة.

٢ - والموقف الثاني هو اختلاط الجدل والبرهان في الفلسفة ومنهج المعالجة الدلالية لألفاظ اللغة الفلسفية تعبيراً عن خصوصية الفلسفة وتميزها عن العلم.

هذا ويقودنا إلى الحديث عن كل مرحلة، وعلى الأخص في مجال الإلهيات. وذلك بعد أن نقدم موجزاً عن "الضروري في منهج البحث الفلسفي عند ابن رشد".

## الهوامش

- (١) راجع: الدراسة القيمة التي قام بها جمال الدين العلوي في كتابه. المتن الرشدي مدخل لقراءة جديدة، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، طبعة أولى ١٩٨٦. أيضاً عن الترتيب التاريخي لمؤلفات ابن رشد راجع: د. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة أولى ١٩٨٤، ج١، ص ٢٤ فما بعدها. أيضاً: ماجد فخري: ابن رشد فيلسوف قرطبة، دار المشرق، بيروت، طبعة ثالثة، ١٩٩٢، ص ١٢ فما بعدها.
- (٢) د. حسن حنفي: دراسات فلسفية، مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة أولى ١٩٨٧، ص ٥٤٨.
- (٣) راجع: بحث الدكتور حامد طاهر، قضية العلاقة بين الفلسفة والدين لدى ابن تومرت وابن رشد، بحث ضمن الكتاب التذكاري: ابن رشد مفكراً عربياً ورائداً للاتجاه العقلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٣.
- (٤) راجع: د. فاطمة إسماعيل: منهج البحث عند الكندي، ص ١١ فما بعدها و ص ٤٢.
- (٥) ديلاس أوليري: علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب، ترجمة وهيب كامل، مراجعة: زكي علي، ص ٢٤٢.
- (٦) المصدر السابق: ص ص ٢٤٣-٢٤٤.
- (٧) ديلاسي أوليري: الفكر العربي ومكانه في التاريخ، ترجمة: تمام حسان، مراجعة: د. محمد مصطفى حلمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ثانية ١٩٩٧، ضمن مشروع الألف كتاب الثاني (٢٠٤)، ص ١٧١.
- (٨) د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ٢٠٤.
- (٩) أنظر: المرجع السابق صفحات: ١٤، ١٥، ومن ٢٦ حتى ٣٦، ومن ٤٩ حتى ٥٥.

(١٠) المرجع السابق، ص ٥١، ص ٢٠٥.

(١١) د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ٥٢، ص ٢٠٩.

(\*) هناك فرق بين "الضروري" وبين "الأفضل" وهو الفرق المستمد من المصطلحات المستخدمة في علم أصول الفقه التي كان ابن رشد حريصا على استخدامها لأنه كان يخاطب الفقهاء المعارضين للفلسفة في عصره.. ومن المعروف أن المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية كما حددها الأصوليون خمسة مقاصد ينبغي الحفاظ عليها وهي: الدين، والعقل، والنفس، والنسل، والمال، وقد ترتب ترتيبا آخر بحسب الأولوية فتأتى النفس (حق الحياة) ثم العقل (مناط التكليف) ثم الدين، فالعرض فالمال، وبعد الضروريات تأتي "الحاجيات"، "فالتحسينيات"، "فالكماليات". لذلك يستخدم ابن رشد "الضروري"، ليحمل المعنى نفسه عند الأصوليين ثم على جهة "الأفضل" وهو الذي يقابل "التحسيني"؛ كأن يمارس الإنسان منذ صغره صناعة ما، ويتمرس عليها زمنا طويلاً فيأتي عمله في هذه الصناعة أجود وأفضل.

(١٢) د. جمال الدين العلوي: المتن الرشدي، ص ٥١.

(١٣) المرجع السابق، ص ٧٢.

(١٤) المرجع السابق، ص ٧٥.

(١٥) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(\*) تميز ابن رشد عن الفلاسفة المسلمين السابقين عليه، بأنه كان فقيها وشغل منصب قاض إشبيلية لمدة سنتين، وقاض قضاة قرطبة نحو عشر سنوات. (راجع: ماجد فخري: ابن رشد فيلسوف قرطبة، دار المشرق، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢، ص ٨).

(١٦) المرجع السابق، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(١٧) د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ٢١١.

(١٨) راجع: ابن رشد: تلخيص ما بعد الطبيعة، تحقيق وتقديم: عثمان أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨، المقدمة، ص ١ (ولا يعد هذا



الكتاب تلخيصاً بل جامعاً على ما أثبت العلوي، المرجع السابق، ص ٥٨).  
(١٩) في الجوامع يتحرر ابن رشد من نصّ أرسطو ويتحدث بنفسه. وهي عروض موجزة مستقلة لمضمون كتاب من مؤلفات أرسطو دون تقييد بترتيب العرض الوارد فيها. (د. عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة ج ١، ص ٢٤) قارن تلخيص ما بعد الطبيعة (وهو من الجوامع) مقارنة بتفسير ما بعد الطبيعة، نشرة بويج.

(٢٠) راجع: د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ص ٥٦، ٥٧.  
(٢١) طبعت هذه الجوامع إلى جانب جوامع النفس وما بعد الطبيعة في مجلد واحد بعنوان رسائل ابن رشد، طبعة حيدر آباد، ١٣٦٥هـ..

(٢٢) وهو الكتاب الذي نشره عثمان أمين، بعنوان: تلخيص ما بعد الطبيعة.

(٢٣) انظر جوامع السماع الطبيعي: طبعة حيدر آباد، ١٣٦٥هـ، ص ٢، ٣.

(٢٤) رسائل ابن رشد، جوامع الآثار العلوية، طبعة حيدر آباد، ص ١٠٢.

(٢٥) د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ص ١٦١-١٦٢.

(٢٦) المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٢٧) انظر جون ديوي: المنطق نظرية البحث، ترجمة: د. زكي نجيب محمود، دار المعارف، ١٩٦٠.

(٢٨) ابن رشد: تلخيص ما بعد الطبيعة، عثمان أمين، المقدمة، ص ١. وطبعة حيدر آباد ص ٢

(٢٩) د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ١٦٢.

(٣٠) راجع: قائمة التلخيصات: د. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة ج ١،

ص ٢٥. والتلخيصات يلخص فيها ابن رشد - بتوسع أحياناً - كتب أرسطو.

ويبدأ الكلام فيها في كل فقرة بقوله: "قال" ثم يورد بضع كلمات من أوائل

الفقرة لأرسطو، ويمضي بعد ذلك في التلخيص دون أن يتميز ما لأرسطو مما

لابن رشد. ويستطرد أحياناً ويأتى بأمثلة من عنده، خصوصاً مما هو مستمد

من التاريخ أو الأحوال السائدة في العالم الإسلامي، أو يورد أمثلة من الأدب

العربي بدلاً من أمثلة أرسطو. (د. بدوي، المصدر السابق، ص ٢٤).

- (٢١) ابن رشد، جوامع السماع الطبيعي، طبعة حيدر آباد، ص٢.
- (٢٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٢٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٢٤) د. جمال الدين العلوي، المتز الرشدي، ص ٢٢٢ فما بعدها.
- (٢٥) المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٢٦) مسألة تحقيق الكمال الأقصى في النوع الإنساني مسألة تستحق النقاش لأنها تتعارض مع طبيعة الفلسفة من حيث إنها نشاط مستمر لا يتوقف عند حد معين أبداً. كما يتعارض أيضاً مع طبيعة المعرفة وعلى الأخص حدودها. ففي الفلسفة كما أنه لا يوجد جهل مطلق، فلا يوجد أيضاً كمال مطلق، وتتعارض أيضاً مع تاريخ الفكر الفلسفي الذي يتجاوز فيه كل فيلسوف فيلسوفاً آخر كان سابقاً عليه، فقد تجاوز الفكر الفلسفي الحديث أرسطو بكثير، حيث كان أرسطو حلقة في سلسلة المبدعين في الفكر الفلسفي، أو علامة بارزة على طريق الوعي الإنساني العالمي المستمر، وابن رشد كذلك قد تجاوز أرسطو في كثير من المشكلات الخاصة بعصره، كما كان أيضاً حلقة في سلسلة المبدعين. غير أننا من الممكن أن نقبل هذا التعبير من ابن رشد لو كان يقصد به "الكمال الأقصى" حتى عصره؛ ويبدو بالفعل أنه قصد هذا المعنى على نحو ما سنبين ذلك لأن لكل عصر كمالاً أقصى؛ لكنه ليس الكمال الأقصى على الإطلاق، لأن مثل هذا الكمال المطلق لا يوجد في العلم والفلسفة. فلا تصل الفلسفة إلى الكمال المطلق، كما يؤكد ذلك كولنجوود في كتابه: "مقال عن المنهج الفلسفي". (راجع: الترجمة العربية د. فاطمة إسماعيل. المجلس الأعلى للثقافة، الفصل الثالث، والفصل التاسع).

(٢٧) ابن رشد: تلخيص كتاب القياس، حققه: د. محمود قاسم، راجعه وأكمه وقدم له وعلق عليه د. تشارلس بتورث ود. أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٢٨) نكتفي بذكر بعض صفحات من تلخيص القياس هي: ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ٩٩، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٧، ١٢٥، ١٤٧، ١٥٢، ١٦٩.

١٧٠. وسنعرض لبعضها في موضع آخر من الدراسة.

(٢٩) تلخيص القياس، ص ١٧١.

(٤٠) هذا التلخيص له صياغتان مختلفتان، صياغة أولى، وصياغة ثانية تحمل إضافات وتعديلات قد ترجع إلى مرحلة الشروح الكبرى أى إلى ما بعد سنة ٥٧٨هـ. ورغم ذلك لم تكن تلك الإضافات شاملة للمواضع التي أعاد ابن رشد النظر فيها، لأن هناك مقالات استدلالية متعددة حاول ابن رشد فيها تجاوز ما أثبتته في التلخيص من آراء أو تأويلات خاطئة. (راجع: د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ٦٥).

(٤١) كتاب البرهان بالذات مرّ عند ابن رشد بثلاث أطوار: مختصر البرهان كان تعليقا على كتاب البرهان لأبي نصر الفارابي، تلخيص البرهان: قراءة أولى لنص كتاب أرسطو في البرهان يصح اعتباره الشرح الأول أو المناسبة الأولى لتأويل مؤلفات أرسطو. والشرح الكبير للبرهان: جود فيه ابن رشد، فضلاً عن أن ابن رشد وضع مقالات استدلالية أخرى قبل الشرح وبعده. (راجع: د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ٧٢). وقد قام د. بدوي بتحقيق شرح البرهان وتلخيص البرهان، طبعة أولى، الكويت، ١٩٨٤.

(٤٢) تلخيص القياس، ص ١٧١.

(٤٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤٤) راجع: كولنجوود، مقال عن المنهج الفلسفي، ترجمة ودراسة د. فاطمة إسماعيل، مراجعة د. إمام عبد الفتاح إمام، ص ٢٤٧.

(٤٥) راجع. د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي، ص ٦٨.

(٤٦) راجع المرجع السابق، ص ٦١-٩٠، وقد توفرت بعض هذه المصادر بتحقيق دقيق أنجزه د. محمود قاسم (وتلاميذه) بمراجعة ونشر د. تشارلس بتورث ود. هريدي. إلى جانب ما نشره د. محمد سليم سالم لبعض هذه التلاخيص. وقد تم حديثاً تحقيق تلخيص كتاب النفس حقه وعلق عليه الفردل. عبري، مراجعة د. محسن مهدي، تصدير د. إبراهيم مذكور، القاهرة ١٩٩٤. ولم يكن ما نشره د. الأهواني تحت عنوان: تلخيص كتاب

النفس "تلخيصاً، بل كان هو المختصر. (راجع: د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدى، ص ٨٦).

(٤٧) يبدو أن الذى أخر ابن رشد فى تلخيصه لكتاب السفسطة يعود إلى ما ذكره فى نهاية تلخيصه من أن الكتاب معتاص جداً، وقد أرجع ذلك ربما لسوء الترجمة، أو لأن أرسطو قصد ذلك فيه، فضلاً عن أن ابن رشد لم يجد شرحاً لأحد من المفسرين قبله على هذا الكتاب، لا يوجد له شرحاً لا على اللفظ، ولا على المعنى، إلا ما ذكره ابن سينا فى الشفاء، غير إن الذى وصل إلى ابن رشد -كما يقول- "هو فى غاية الاختلال" فضلاً عن أن أرسطو "عويص العبارة". راجع: ابن رشد، تلخيص السفسطة، تحقيق د. محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٧٧.

(٤٨) راجع: د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدى، ص ٢٢٩.

(٤٩) تلخيص القياس، تحقيق د. محمود قاسم، ص ١١٥.

(٥٠) يقول ابن رشد: "فانظروا كيف حال من يأتى بعد هذا الرجل فى فهم ما قد كمل وتمم، فضلاً عن أن يظن بأحد أنه يزيد عليه أو يتم شيئاً ناقصه" (راجع: تلخيص السفسطة، نشره د. محمد سليم سالم، ص ١٧٨).

(٥١) ابن رشد: تلخيص كتاب المقولات، تحقيق د. محمود قاسم، مراجعة تشارلس بتورث ود. هريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص ٧٥.

(\*) ما نقصده هنا هو مغزى القصة المعروفة لدى دارسى فلسفة ابن رشد، وهى قصة تكليف الخليفة أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن فى عام (٥٤٨هـ/١١٥٢م) لابن رشد بشرح وتفسير كتب أرسطو بعبارة واضحة، وما عُرف عن وضع الفلاسفة فى ظل حكم دولة الموحدين، حيث لقى الفلاسفة حظوة عظيمة لدى بلاط الموحدين (٥٤٢-٦٦٧هـ) واستقر الموقف منذ أوائل هذا العصر على أن الفلاسفة أحرار حرية مطلقة فى عملهم وتعاليمهم على شريطة ألا تنتشر تعاليمهم فى الخارج بين الناس، ونظر إلى الفلسفة باعتبارها حقاً باطناً مقصوراً على الخاصة... وكان أول من حظى بمكانته فى بلاط الموحدين ابن طفيل (المتوفى عام ٥٨١هـ/١١٨٥م) الذى

قدم ابن رشد للخليفة، وكان ما كان من أمر التكليف المشار إليه. (راجع: ديلاسى أوليرى: الفكر العربى ومكانه فى التاريخ، ترجمة: تمام حسان، مراجعة: د. محمد مصطفى حلمى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ثانية، ١٩٩٧، ص ١٧٤ فما بعدها. راجع أيضا إرنست رينان: ابن رشد والرشدية، ترجمة عادل زعيترا، القاهرة، ١٩٥٢، حيث يذكر بإسهاب حياة ابن رشد، ويورد المصادر القديمة، ولا حاجة بنا لذكرها، وكذلك راجع: د. عبد الرحمن بدوى: موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، ص ١٩ فما بعدها، أيضا: د. عاطف العراقى: النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٤، ص ٢٩ فما بعدها.

(٥٢) هناك مؤلفات أخرى أصيلة هى: الكليات فى الطب، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد" فى أصول الفقه، وضميمة فى العلم الإلهى وغيرها، غير أننا نقف فحسب عند المؤلفات التى تخدم موضوعنا، أو الصريحة فى الموضوع.

(٥٣) ابن رشد: فصل المقال فى تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلى وحدود التأويل (الدين والمجتمع) حققه مركز دراسات الوحدة العربية، مع مقدمة تحليلية د. محمد عابد الجابرى، ط ١، بيروت ١٩٩٧، ص ٥٨.

(٥٤) راجع: د. فاطمة إسماعيل: القرآن والنظر العقلى، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، سلسلة الرسائل الجامعية (٧)، طبعة أولى، ١٩٩٢، ص ٢٥٤ فما بعدها. أيضا: د. توفيق الطويل: قصة الصراع بين الدين والفلسفة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩، ص ١١٦.

(٥٥) راجع: د. عاطف العراقى: النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد، دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٤، ص ٤٢ فما بعدها.

(٥٦) طاشى كبرى زادة: مفتاح السعادة ومصباح السيادة، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، القاهرة، ١٩٦٨، ج ٢، ص ١٥٠.

(٥٧) مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، ص ٤٥٨.

(٥٨) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة فى عقائد الملة... مع مدخل ومقدمة

- تحليلية للدكتور محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي، مؤلفات ابن رشد (٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨، ص٩٩.
- (٥٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٦٠) الغزالي: تهافت الفلاسفة، تحقيق وتقديم: د. سليمان دنيا، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب رقم (١٥)، ط٧، بدون تاريخ، ص٨٥.
- (٦١) كثيرا ما كان الغزالي يستخدم عبارات من مثل "لا يستحيل هذا على أصلكم"، المصدر السابق ص١٠٠، "وهو على خلاف أصلكم.... نفرض على أصلكم::" ص١٠٥ من المصدر السابق.
- (٦٢) راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام: الميتافيزيقا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص١٢٨.
- (٦٣) الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص٨٧. ويؤكد الغزالي هذا الرأي من قبل في كتابه "مقاصد الفلاسفة" حيث يقول: "وأما المنطقيات: فأكثرها على منهج الصواب والخطأ نادر فيها وإنما يخالفون أهل الحق فيها بالاصطلاحات والإيرادات بوزن المعاني والمقاصد إذ غرضها تهذيب طرق الاستدلالات وذلك مما يشترك فيه النظائر" مقاصد الفلاسفة طبع على نفقة محي الدين الكردى، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، مصر، ط٢، ١٩٣٦، ص٣.
- (٦٤) وذلك في كتابه القسطاس المستقيم. راجع: دراسة د. محمد مهران المنطق والموازن القرآنية، قراءة لكتاب القسطاس المستقيم للغزالي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٦.
- (٦٥) مثل: معيار العلم، محك النظر، مدارك العقول، القسطاس المستقيم.
- (٦٦) الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص٨٧. وكذلك في مقاصد الفلاسفة يقول: "أما الرياضيات: فهي نظر في الحساب والهندسة، وليس في مقتضيات الهندسة والحساب ما يخالف العقل، ولا هي مما يمكن أن يقابل بإنكار وجد"، ص٣.
- (٦٧) الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص٤٣.
- (٦٨) يعلن الغزالي أن المنهج الذي يلتزمه في كتابه "تهافت الفلاسفة" هو منهج "النقد الهدمي" هدفه بيان تهافت أدلة الفلاسفة، ولم يكن هدفه الدفاع عن

مذهب معين، لأن إثبات المذهب الحق سيكون في كتاب آخر وعد الغزالي بتأليفه بعنوان "قواعد العقائد" وقد وفى بما وعد وجعله فصلاً من كتابه إحياء علوم الدين (المصدر السابق، ص ١٢٢) ومن الجدير بالذكر أن الغزالي يبدو أنه قد كلفه أحد بكتابة "تهافت الفلاسفة" لكنه رأى قبل بيان تهافتهم أن يبدأ بإيضاح مقاصدهم أولاً، وهي مسألة منهجية أو قاعدة تعليمية مهمة تؤكد أن النقد يسبقه فهم المقاصد أولاً، وهي نقطة سيتبناها ابن رشد ويؤكد عليها ويستخدمها سلاحاً ضد الغزالي نفسه. يقول الغزالي في مقدمة مقاصد الفلاسفة (لمن طلب منه تأليف تهافت الفلاسفة): أما بعد: فإنك التمسست كلاماً شافياً في الكشف عن تهافت الفلاسفة وتناقض آرائهم ومكامن تلبيسهم وإغوائهم، ولا مطمع في إسعافك إلا بعد تعريفك مذهبهم، وإعلامك معتقدتهم؛ فإن الوقوف على فساد المذاهب قبل الإحاطة بمداركها محال، بل هو رمى في العماية والضلال، فرأيت أن أقدم على بيان تهافتهم كلاماً وجيزاً مشتملاً على حكاية مقاصدهم... وهكذا ينبغي الربط بين ثلاثة كتب عند الغزالي يكمل أحدها الآخر. مقاصد الفلاسفة، تهافت الفلاسفة، وقواعد العقائد لتعني ثلاث مراحل منهجية هي: الفهم ثم النقد، ثم البناء.

(٦٩) ابن رشد تهافت التهافت... مشروع سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد (٢)، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع، د. محمد عابد الجابري، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٠٥.

(٧٠) راجع: ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ١٤٠٥ و ص ١٤٨٢، ١٦٠٢.

(٧١) د. عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، ج ١، ص ٢٤.

(٧٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٧٣) راجع: إرنست رينان: ابن رشد والرشدية، نقله إلى العربية، عادل زعيتر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٧٤. أيضاً: د. عاطف العراقي. النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد، ص ٦٥.

(٧٤) هناك بعض الجوامع والتلخيصات التي خضعت للإضافة والتعديل والاستدراك من مثل جوامع ما بعد الطبيعة وفيه إشارات إلى شرح ما بعد الطبيعة رغم التزامه بمنهج الجوامع. (راجع: تلخيص ما بعد الطبيعة، نشرة عثمان أمين).

(٧٥) راجع ص ص ٢٦-٢٩ من هذه الدراسة.

(٧٦) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق: موريس بويج، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٦٧، المجلد الأول، ص ص ١٦٦-١٦٧، والمجلد الثاني، ص ٤٧٥.

(٧٧) يمكن معرفة التواريخ التقريبية للمراحل المشار إليها بالرجوع إلى دراسة د. جمال الدين العلوي، المتن الرشدي.



## الفصل الثانى

### الضرورى فى منهج البحث الفلفسى عند ابن رشد

ما أقصده بالضرورى هو نوع من التأسيس النظرى للفكر المنهجى عند ابن رشد نقوم فيه باستخلاص ما نراه ضروريا من: مقتضيات منهجية، ومبادئ، وأسس تتعلق بالتفكير المنهجى... إلخ وهى أمور نراها ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها إذا ما أردنا تمثل الفكر الفلفسى عند أى فيلسوف كائنا ما كان مذهبه أو منهجه.

ومن المقتضيات المنهجية -بصفة عامة- أن يرتبط المنهج بالنظرية المنطقية التى على أساسها يفكر الفيلسوف فى مسأله الفلفسية، ومع ابن رشد بالذات لا يمكن الحديث عن المنهج بمعزل عن المنطق الأرسطى، لأن منطق أرسطو هو الذى قدّم منهج البحث لكل فروع العلوم الأخرى فى العصر الوسيط، فهو الروح التى كانت تسرى فى جميع عمليات المعرفة أيا كان مجالها سواء فى الطبيعيات أو

الرياضيات أو ما بعد الطبيعة؛ لذلك اعتبره أرسطو آلة أو أورجانونا لكل تفكير علمي كائناً ما كان موضوعه، على نحو ما سنبين في تقسيم العلوم.

والمنطق الأرسطي الذي تبناه ابن رشد ودافع عنه ودعا إلى تطبيقه هو منطق الوجود والعقل معاً، منطق يجعل كل ما هو واقعي معقولاً، وكل ما هو معقول واقعي؛ لأنه يضرب بجذوره في المحسوس ويعلو مع ذلك نحو المعقول وصولاً إلى التصور الأقصى للوجود بما هو موجود. لذلك كان لب هذا المنطق منهجاً للبرهنة التي تعتمد على التحليل بشقيه الاستقرائي والقياسي. ومن هنا احتلت نظرية القياس قلب المنطق الأرسطي، وهو أعلى صور التفكير المنطقي وبخاصة القياس البرهاني..

لذلك عندما يتوحد المنطق والمنهج، فإننا لا نستطيع أن نفهم منهج البحث بمعزل عن مفردات هذا المنطق، والنظرية العلمية الداخلة فيه، والفروض الأساسية المسبقة التي يعتمد عليها بناء المنطق، وتصنيف العلوم، ونسق المقولات، ونظرية المعنى... إلخ وسنقف عند بعض هذه الأمور الضرورية بإيجاز كما يلي:-

## ١ - الفروض المسبقة: Presuppositions:

من الضروري لفهم التفكير الفلسفي -مذهباً أو منهجاً- عند فيلسوف ما؛ أن نقف عند الفروض الأساسية المسبقة التي تمثل مرتكزات تفكيره المنهجي، أو نسقه البنائي الفلسفي بأكمله.

ويُعدّ الوصول إلى الفروض المسبقة، التي يستند عليها البناء الفلسفي، هو أقصى ما يهدف إليه العمل التحليلي الفلسفي حين يهدف الكشف عن الجذور الكامنة في العمل موضعاً إياها. ومن الفلسفات ما يتأسس على فرض واحد مثل مطلق هيكل، ومنها ما يتأسس على أكثر من فرض كما عند أرسطو وابن رشد.

وبغض النظر عن مصدر الفروض المسبقة، فإنها تتحول إلى معتقدات راسخة، أو مبادئ أساسية يقوم العقل بصياغتها ليفهم بها الوجود الطبيعي، وما بعد الطبيعي. وجميع الأسئلة التي يطرحها أي فيلسوف (كائناً ما كان مذهبه أو عصره) فإنها تتأسس على فروض مسبقة، فإذا سأل: هل الوجود مادي أم صوري؟ كانت فكرة "المادة" أو "الصورة" من الفروض المسبقة، وكذلك الأمر في جميع الأسئلة المثارة على مستوى فهم الوجود والمعرفة... إلخ.

ومع ابن رشد -كما عند أرسطو- لا يمكن أن نفهم علم الطبيعة -وما بعد الطبيعة أيضاً- إلا بالتسليم المسبق بافتراض فكرة "الحركة"<sup>(١)</sup>، وبالتالي رفض أرسطو أي رأى يتأسس على إنكارها<sup>(٢)</sup>. وقول أرسطو بالحركة أدى به للقول بمعان أخرى تتعلق بالحركة، هي "اللواحق العامة" للموجودات الطبيعية، مثل: "المتصل" و"اللامتناهي"، والزمان، والمكان<sup>(٣)</sup>.

والقول بـ "الحركة" في الطبيعيات قادت أرسطو إلى المحرك الأول -فيما بعد الطبيعة- أصل الحركة الأولى، والمحرك لها بالعشق، وبالعشق المحرك الأول تتحرك الأفلاك العاقلة الحية، وبدورها تُحرّك

بقية الموجودات، فتكون ثمة حركة واحدة قديمة قدم الأول، خالدة تسرى في عالم يحكمه النظام وتحكمه العلية والغائية. لذلك كانت فكرة العلية، وفكرة الغائية من الأفكار الأساسية -عند أرسطو، وعند ابن رشد- تحكم الموجودات جميعها بما فيها الإنسان. مما سبق يتضح لنا أن أى مذهب لابد أن يتأسس على فرض مسبق أو أكثر من فرض.

وقد يدخل ضمن الفروض المسبقة ما يمثل "الأول"، الأول في كل مجال، وأى مجال، وواجب البحث عن الأوائل، وعن الأول المطلق مهمة الفيلسوف الميتافيزيقي عند ابن رشد. واختلاف الفلسفات باكملها يعود إلى جانب كبير منه إلى الاختلاف ليس في وجود الأول، بل في طبيعته، وقد يكون الأول هو المبدأ (على اختلاف معانيه ومجالاته) -كما ورد في مقالة حرف الدال في تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد<sup>(٤)</sup>، -فقد يكون منها أصناف المبادئ التي منها الشيء في الجوهر، والعرض، وأصناف مبادئ الأشياء الفاعلة، والشيء الذي منه ابتداء التغير، الذي هو الحركة، ومنها السبب الغائي باعتباره مبدءاً، وكذلك الحال مع مقدمات البرهان والحدود، باعتبارها مبادئ، والأسباب والعلل، وجميع ما يمكن أن ننظر إليه باعتباره مرتكزات للتفكير. كما يدخل ضمن هذه المرتكزات المبادئ المنطقية وأهمها -على ما يرى ابن رشد- مبدأ "عدم التناقض" الذي يؤسس عليه البرهان، وبالجملة القياس، وهو مبدأ لا يجد أرسطو مبرراً لإنكاره، ولا ينبغي إنكاره. لأن من يُبطل هذا المبدأ يُعدّ

مبطلاً لجميع الحكمة<sup>(٥)</sup> لذلك اعتبر ابن رشد -متابعاً أرسطو- أن القول بأن "الموجبة والسالبة لا يجتمعان معاً" هو "مبدأ النظر، والمبدأ الأول من الأوائل التي لنا بالطبع، والمتقدم على جميعها، وكل من جحد هذا المبدأ لم يصح منه احتجاج ولا قول مثبت ولا مبطل"<sup>(٦)</sup>، فإذا لم يتم التسليم بمبدأ "عدم التناقض"، وبأن "النقيضين لا يجتمعان" فإنه لا يمكن أن يكون هناك برهان على شيء، ولا قياس، من هنا جاء تقديم هذا المبدأ على سائر المبادئ، واعتباره مبدأً مشتركاً للجميع بل "لا تصح مقابلة ولا مناظرة إلا به"<sup>(٧)</sup> لذلك إذا توسعنا في فكرة الفروض المسبقة، ستضم جميع المبادئ المنطقية، التي جعلها ابن رشد قوانين الفكر الضرورية والتي حصرها أرسطو، في: قانون عدم التناقض، والذاتية، والثالث المرفوع.

وتتنوع الفروض المسبقة لتشمل الفروض العامة والخاصة.. وموضوع علم الميتافيزيقا عند ابن رشد يهتم بالفروض العامة، أما العلوم الخاصة فتهم بفروضها الخاصة، كما هو الحال في "فكرة الحركة" في علم الطبيعة، التي قادت إلى فكرة "المحرك الأول" فيما بعد الطبيعة. وينحصر بين الفكريين كل ما تنطوي عليه الفلسفة من بحث عن الجوهر، والعلل الأولى للوجود وللموجودات، وفكرة "المتناهي" التي تحكم الأفعال والغايات والعلم والبرهان... إلخ، باعتبار أن النهاية عند ابن رشد هي الغاية المقصودة بالأفعال، وإلا اعتبر الفعل عبثاً<sup>(٨)</sup>. والشئ المتناهي نفسه يقتضى وجود أول يمثل نقطة بدايته، لذلك يقول ابن رشد: "إذا لم يوجد أول متقدم لم يكن أخير،

لأن الأخير إنما هو أخير للمتقدم، فترتفع الحدود، وتبطل المعارف إن كانت الصور التي بينت المحدود غير متناهية<sup>(٩)</sup>.

وارتبط تنهاى أجناس العلل المختلفة بمبدأ التناهى لأنها لو كانت غير متناهية بالجنس، لم يكن ها هنا علم أصلاً، لأننا إنما نرى إنا قد عرفنا الشيء متى عرفناه بجميع أجناس الأسباب الموجودة فيه<sup>(١٠)</sup>، وعدم الاعتراف بالتناهى، يقتضى القول بعدم التناهى الذى يقتضى بدوره الدور أو التسلسل، وكلاهما يمنع من العلم، ومن ثم فالعلم نفسه يقتضى الوقوف عند الأوليات أو الأصول الأولى، وفكرة الأوليات تقتضى معنى الفروض المسبقة، لأن الأوليات لا تقبل البرهنة، لأن معنى البرهنة هو إرجاع شىء إلى شىء آخر يتوقف عليه، ولذلك فالمبادئ، والأوليات لا تتوقف على أشياء أخرى فتمتنع البرهنة إذن بالنسبة إليها<sup>(١١)</sup>، كما أشرنا إلى أن البرهنة تتأسس عند ابن رشد على مبدأ عدم التناقض، الذى ينظر إليه باعتباره مبدأ لا يمكن الشك فيه، ولا يمكن مطلقاً البرهنة عليه لأنه أولى، فطرى، وكل ما يمكن القيام به هو نقض كل الشكوك التى تثار ضده<sup>(١٢)</sup>.

ومن الفروض المسبقة التى لعبت دوراً أساسياً عند ابن رشد فكرتى "القوة والفعل" الأرسطية، وهما من الأفكار الأساسية التى حلّ بها أرسطو المشكلات التى أثّرت فيما يتعلق بالتغير والحركة، والكون والفساد، والعلاقة بين الهيولى والصورة والعلل، والكلى والجزئى... إلخ، وربما لم يكن حلّ هذه المشكلات مقنعاً لدى بعض

الباحثين الذين وقفوا عند هذه المشكلات: غير أن هذين الفكرتين كانتا من الفروض المسبقة لفهم الموجودات من حيث هي مادة وصورة، أو صورة دون مادة، ويقابلها في المعرفة الاستعداد والتحصيل، واعتبار العقل قوة، والتعقل فعل، وكل حركة انتقال من حالة القوة إلى حالة الفعل، .. إلى آخر ما هو معروف في فلسفة أرسطو.. الأمر الذي جعل الدكتور عبد الرحمن بدوي يقول: "الواقع أن هذا الشيء الذي سماه أرسطو "القوة والفعل"، هو مصادرة لا أساس لها على الإطلاق، وهو أشد من الأساطير الأفلاطونية إيغالاً في اللامعقولية، وإذا كان أرسطو قد قصد عن طريق هذه الناحية الأسطورية التي أقمها في فلسفته، ونعنى بها القوة والفعل، أن يحل أولاً مشكلة الحمل... ثم مشكلة التغير... فإنه في الواقع لم يستطع أن يحل هاتين المشكلتين عن هذا السبيل" (١٢)، ولسنا بصدد المشكلات وحلولها الآن، بل نحن بصدد إثبات وجود ما يسمى بالفروض المسبقة في فكر ابن رشد.. ومنها هذه الفكرة الأرسطية التي وصفها د. بدوي بأنها أسطورية.

وفي اعتقادي إنه لا يمكن أن يوجد علم خالص لا تشوبه أية شائبة ميتافيزيقية تشير إلى فروض مسبقة، حتى هؤلاء التجريبيين الذين رفضوا مثل هذه الفروض، ونادوا بضرورة الاستناد إلى الاستقراء واستخدام التجربة، فقد ظهر لهم أن مبدأ الاستقراء نفسه مبدأ قبلي، ومبدأ التحقق عند الوضعيين المنطقيين كذلك هو مبدأ قبلي، ولم يسلم العلماء من الافتراضات المسبقة التي هاجموها،

سواء أكانت ميتافيزيقية أم غير ميتافيزيقية<sup>(١٤)</sup>. فعلى سبيل المثال؛ عالم مثل نيوتن؛ عندما أراد أن يفهم "الحركة" ويفسرها اضطر إلى أن يتفهم معان أخرى مثل المكان والزمان واللامتناهى، وماهية الحركة نفسها، حتى أصبحت الميتافيزيقيا بما تحمله من معان، أو فروض أساسية مسبقة، وكأنها مقدمة لعلم الحركة عنده - كما كان الحال عند أرسطو مع الفارق فى التطور العلمى-، فإذا لم يعرف نيوتن مقدما ماهو الزمان وماهو اللامتناهى، وماهو المكان، فقد يكون من المستحيل معرفة ماهى الحركة، وبأى الشروط تتم فى العالم. وعلى ذلك فكل فيلسوف أو عالم يدرس نظرية ما فإنه يضطر أن يصعد إلى بعض المبادئ الميتافيزيقية التى تضمها مقدماً<sup>(١٥)</sup>.

وقد لا تكون الافتراضات المسبقة ميتافيزيقية بالضرورة، بل تكون معان متضمنة فى القول، وتحتاج إلى نوع من التحليل لتكشف عما تحويه العبارة من معان أخر، والمثل الشهير المذكور فى كتب المنطق الذى يقول: هل أقلعت عن ضرب زوجتك؟ يقتضى بالضرورة عدة افتراضات هى: أنك متزوج، وأنت اعتدت على ضرب زوجتك، وأنت عقدت النية على الإقلاع عن هذه العادة، وهل بدأت بالفعل فى تنفيذ ما عقدت النية عليه؟<sup>(١٦)</sup>.

ولاشك أن البحث المنهجى الصحيح، أو على الأصح المهمة الحقيقية للفيلسوف تقتضى الكشف عن هذه الفروض، لذلك لا نعجب من فيلسوف مثل كولنجوود (١٨٨٩-١٩٤٥) يجعل مهمة الفيلسوف هى الكشف عن الفروض المسبقة Presuppositions، ويجعل



موضوع الميتافيزيقا هو الفروض المسبقة المطلقة. - Absolute Pre-suppositions. (١٧) وهو رأى يعود مصدره إلى أرسطو، وأكدّه ابن رشد قولاً وممارسة على ما بيّنّا.

## ٢ - نسق المقولات: Categories System

من المقتضيات المنهجية الضرورية فى مناهج البحث الفلسفى معرفة ما يسمى بالأنساق المقولية أو بمنطق المقولات، وقد عرف تاريخ الفلسفة مجموعة من تلك الأنساق أو المقولات الشهيرة بدءاً من أرسطو وصولاً إلى كانط وهيغل وغيرهم مروراً بالأنساق المقولية عند العرب (الفارابى، إخوان الصفا، ابن سينا، أبى الطيب البغدادى، ابن رشد) (١٨).

ومع ابن رشد لا يمكن الحديث عن الموجودات الواقعية الحقيقية بمعزل عن منطق المقولات، وفكرة المقولات عند ابن رشد أرسطية المنشأ والمصدر.

والمقولات عند ابن رشد - كما جاء بها أرسطو - تمثل الخواص الأساسية والعرضية للموجودات الحقيقية الواقعية، وقد حصرها أرسطو فى عشرة مقولات هى: الجوهر، والكم، والكيف، والإضافة، والمكان، والزمان، والوضع، والملك، والفعل والانفعال. وضعها أرسطو فى كتاب "المقولات" (١٩)، وتأتى أهمية هذا الكتاب فى أنه بدأ به أرسطو مجموعة كتب الأورجانون، وهو يمثل البداية التى ينبغى أن ينطلق منها الفكر فى فهمه للوجود... أو لمبادئ التفكير فى

الموجودات، وهو أول كتاب قام ابن رشد بتلخيصه من مجموعة كتب أرسطو المنطقية، مراعيًا الترتيب الكلاسيكي لكتب المنطق وذلك لأن أهمية المقولات تأتي من كونها تمثل الإطار العام، أو النموذج التصوري الذي يضعه الفيلسوف ليصنّف الموجودات على أساسه، وكل مذهب في الواقع ما هو إلا إطار تصوري لتفسير الوجود والمعرفة أو هما معًا. وقد لعبت مقولة "الجوهر" أهمية كبرى عند ابن رشد<sup>(٢٠)</sup> - كما كان الأمر عند أرسطو من قبل - حيث أصبحت مقولة الجوهر هي الأصل، وهي الموضوع، وكل ما عداها من المقولات التسع هي محمولات عليها، من حيث هي صفات أو أعراض، لذلك يقول ابن رشد: "تنسب المقولات التسع إلى الجوهر، لا من قبل أنه فاعل لها، ولا غاية لها، بل من قبل إنها قائمة به، وهو موضوع لها... أي من قبل إنها أوصاف للموجود"<sup>(٢١)</sup>.

وإذا كان الأمر كذلك فإن العلاقة بين المقولات، أو بين مقولة الجوهر والمقولات التسع، أصبحت علاقة موضوع بمحمولاته، وهنا تنشأ مشكلة تتعلق بالمعنى اللغوي الاشتقاقي لكلمة "مقولة"، التي تعني شيئًا محمولاً، فكيف يكون معنى المقولة أنها شيء محمول، وكيف نجعل مقولة الجوهر موضوعاً له محمولات، وعلاقات دون أن يكون هو نفسه محمولاً أو علاقة؟ أعني إذا كان الجوهر مقولة، يعنى شيئاً محمولاً، فهذا يتعارض مع كونها موضوعاً، وإذا كان الجوهر موضوعاً، يتعارض مع المعنى اللغوي لكلمة مقولة باعتبارها محمولاً؟، لقد قدّم كثير من الباحثين، الذين اهتموا بموضوع المقولات

عند أرسطو، إجابات عن مثل هذا الاعتراض، بعضها جدلي، وبعضها غير مقنع، وبعضها مقنع<sup>(٢٢)</sup>، إلى جانب ما أثير من موضوع آخر يتعلق بكيفية اكتشاف أرسطو للمقولات؟ ولماذا اختار العدد عشرة بالتحديد؟ هل لاعتبارات صوفية أفلاطونية؟ وما مصدر المقولات؟ هل اكتشفها أرسطو عن طريق التجربة؟ أم عن طريق الاهتمام باللغة والنحو؟ أم عن طريق المنطق؟<sup>(٢٣)</sup> إنها تساؤلات يمكن أن تُثار بالنسبة لأي نسق للمقولات عند أي فيلسوف؛ لكن المقصود هنا التنبيه إلى أهمية وضع نسق المقولات في الاعتبار عند البحث في مذهب الفيلسوف أو في منهجه؛ لأن من يقول بالنسق المقولي الذي يتبناه ابن رشد، والذي يجعل من الجوهر موضوعاً تتمحور عليه باقى المقولات باعتبارها صفاتاً وأحوالاً له<sup>(٢٤)</sup>، يختلف تماماً عن يأخذ بالتقسيم الآخر، الذي يقسم الموجود إلى الواجب والممكن، كما هو الحال عند ابن سينا مثلاً. الأمر الذي ينعكس على القول بذاتية الموجود أو عرضيته. وعند ابن رشد تنظم المقولات عالم الموجود الحسى المشار إليه، باعتبار أن الشيء المُشخّص جوهر تجتمع فيه باقى المقولات التسع. كما ترتبط مقولة الجوهر أيضاً بالعلم والمعرفة لأنها هي الحدّ والماهية، والبحث عن ماهية الجوهر غاية الفلسفة القصوى، وعلم الجوهر هو أفضل علم يعلم به الشيء من الأشياء التي تكون في الشيء، وهو أتمّ علم يكون للشيء، فإن الشيء يعرف بأنواع كثيرة، وأتمّ ما يعرف به هو من قبل جوهره<sup>(٢٥)</sup>.

لقد ظلت السيادة منعقدة لمقولة الجوهر زمنا طويلا، يمتد بجنوره منذ أفلاطون، مرورا بابن رشد، حتى جاليليو ونيوتن، ثم تحول ميزان القوى بين المقولات في عصرنا لصالح مقولة "الكم" على حساب مقولة الجوهر، في تحول واضح تجاه العقل الكمي وليس الكيفي (٢٦).

لكن مما لاشك فيه أنه بفضل ابن رشد عاد منطق المقولات إلى أوروبا، بواسطة الرشديين ومنهم توما الأكويني، ليجد طريقه للدرس والنقد والتحليل على أيدي بيكون وديكارت، وكانط وهيغل وغيرهم وإن كان الغرب يتغاضى عن سيرورة الإنجاز المنطقي العربي (٢٧).

### ٣ - نظرية التعريف:

من الأشياء الضرورية في منهج البحث الفلسفي الوقوف عند نظرية التعريف عند الفيلسوف، فالتعريف هو بداية الخطوة المنهجية الصحيحة. وقد ظهرت هذه الخطوة بوضوح مع سقراط، حيث "احتل مكانته الفريدة في تاريخ المنهج الفلسفي بسبب تأكيده وإصراره على التعريف (٢٨) وتوالت الإسهامات بمسألة التعريف عند أفلاطون في محاوراته، وكذلك عند أرسطو الذي اهتم بهذه المسألة في مؤلفات ثلاثة هي: "المقولات" و"الطوبيقا" و"التحليلات الثانية" (٢٩) وغيرها من المؤلفات واستمر الاهتمام العربي بمسألة التعريف (٣٠) وصولاً إلى ابن رشد، وتوالت الإسهامات المنهجية في تأكيدها على موضوع التعريف، مع تغير نظرية التعريف طبقاً لمنطق الفيلسوف، ما بين

تعريف شيئي ماهوى يؤكد على ماهية الأشياء، وتعريف لفظى اسمى يؤكد على المعنى اللغوى، وتعريف إجرائى وسلى (أى بوصفه وسيلة)... إلخ<sup>(٢١)</sup> وفى التعريفات تتضح حدود الأشياء ورسومها، وتتحدد معانى الألفاظ كخطوة مهمة لفهم مقاصد الفلاسفة. فالهدف من التعريفات هو إزالة اللبس والغموض فى العبارة الفلسفية ليصبح الموقف الفلسفى أشد وضوحاً وأكثر دقة. غير أن إيضاح الجود والرسوم للأشياء لم يكن أمراً سهلاً؛ وبخاصة إذا كان الهدف تحديد هوية الشيء أو ماهيته عن طريق الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة عن طريق الجنس والفصول الذاتية. لذلك أشار الفلاسفة العرب وعلى رأسهم الكندى إلى صعوبة "الإحاطة بحدود الأشياء ورسومها"<sup>(٢٢)</sup>.

كما وصف ابن سينا وضع حدود للأشياء "بأنه كالأمر المتعذر على البشر سواءً كان تحديداً أو رسماً، وأن المُقَدِّم على هذا بجرأة وثقة لتحقيق أن يكون أتى من جهة الجهل بالمواضع التى منها تفسد الرسوم والحدود"<sup>(٢٣)</sup>. لذلك يعترف ابن سينا بصعوبة الوقوف على الحد الحقيقى الدال على ماهية الشيء وكمال وجوده الذاتى<sup>(٢٤)</sup> ويذهب الغزالى إلى القول بـ"استعصاء الحد على القوة البشرية"<sup>(٢٥)</sup>.

ونظراً لصعوبة التعريف وأهميته فى الوقت نفسه اهتم العرب بإيضاح أهمية التعريفات أو الحدود، وكذلك إيضاح قوانينها، ومادة الحدّ وصورته، وكتبوا فى ترتيب طلب الحدّ بالسؤال، وفى أقسام ما

يطلق عليه اسم الحدّ، وفي طريق تحصيل الحدود، ومثارات الغلط في الحدود، وفي استعصاء الحدّ، وفي الحدود المفصلة وذلك ما نجده بوضوح عند الغزالي<sup>(٢٦)</sup>.

ويسير ابن رشد في التيار العام العربي الممتد بجذوره إلى أرسطو، الذي يجعل التعريف يبحث في الحدّ، والحدّ يعنى تحديد الصفات الدالة على الماهية، ولا يهدف الصفات أيّاً كانت، ويتم عن طريق البدء بالأشياء المعروفة والمسلم بها من السامعين، ثم تخصيصها شيئاً فشيئاً، حتى نصل إلى حدّ مانع من أن يشترك شيء آخر فيه غير الشيء المحدود<sup>(٢٧)</sup>، وتلك طريقة سقراطية، صاغها أرسطو في منطقته وكتب فيها مؤلفات؛ اهتم ابن رشد بتلخيصها وشرحها والدفاع عنها.

والتعريف عند ابن رشد -وجميع من سبقوه من الفلاسفة العرب الذين تابعوا أرسطو- يعنى أن يكون التعريف دالاً على ماهية الشيء. ويفرق بين الحدّ والرسم، فالحدّ يؤخذ من الجنس والفصل، مثال ذلك حدّ الإنسان أنه "حيوان ناطق"، ويؤخذ رسم الشيء من الجنس والخاصة كقولنا "الإنسان حيوان ضحّاك"<sup>(٢٨)</sup>.

ولما كان البحث في التعريف يقتضى البحث عن خواص الأشياء وأعراضها التابعة لجواهرها، لأن الحدود تهتم بالماهية، فكذلك تختلف طرق البحث في الحدود بحسب طبيعة كل موجود، من هنا يؤكد ابن رشد أن تحديد الماهية لا يتم إلا بالبحث في موجود موجود، لأن "لكل موجود طريقاً تفضى بسالكها إلى معرفة جوهره"،

فليس البحث عن "جميع الأشياء هي سبيل واحدة" أى طريقة واحدة، فهناك طريقة البرهان، أو القسمة، أو التركيب، وغير ذلك من الطرق التى تُستنبط بها الحدود، لذلك كانت السبل التى تعرف بها جواهر الأشياء كثيرة، ومعرفة جوهر النفس "تكون أعوص وأصعب" من الموجودات الأخرى ويظهر فى الفحص عن معناها "حيرة كبيرة".

غير أنه فى التعريف- عند أرسطو وابن رشد- لا بد من معرفة أمرين. الجوهر والأعراض الموجودة للجوهر، لذلك منذ البداية ينبغى الفحص فى الموجودات عن أن جنساً من الأجناس العشرة التى حددها هى داخلية، أى هل "النفس" مثلاً داخلية فى جنس الجوهر، أو فى جنس الكم، أو الكيف، أو غير ذلك من الأجناس العشرة؟ وهل هى داخلية تحت ما هو بالقوة من هذه، أو تحت ما هو بالفعل، وذلك لأن كل واحد من الأجناس العشرة المذكورة يوجد بهذين النحويين أعنى بالقوة وبالفعل (٣٩).

وعلى ذلك يهتم ابن رشد بالتعريف الشئى الذى يهدف تحديد كيف يتركب "الشئ"، أى يهدف تحديد طبائع الأشياء والعناصر الأساسية الجوهرية التى تتألف منها، عن طريق وصف الجوهر الذى هو ماهية الشئ وكيانه، وتلك الماهية تتألف عنده -كما عند أرسطو- من الجنس والفصل، وهى متساوية فى نطاقها مع الموضوع الذى نعرفه، أى أن التعريف ينطبق على كل فرد من أفراد الموضوع، ولا ينطبق على غير هؤلاء الأفراد، ولذا يقال فى وصفه أنه جامع مانع، أى يجمع كل أفراد الموضوع، ويمنع أى فرد آخر من أى نوع آخر (٤٠).

ويخطيء من يظن أن ابن رشد لم يهتم بالتعريف اللفظي أو الاسمى الذى يهدف إلى تحديد الطريقة التى تستعمل بها كلمة من كلمات اللغة، بل لقد اهتم ابن رشد بتحديد معانى الألفاظ وتأثيرها على تشكيل الفكر، وما يؤدي إليه استعمال اللغة، أو سوء استعمالها من نتائج تتصل بصواب التفكير أو خطئه على نحو ما سنبين فى نظرية المعنى. لذلك نجد عن ابن رشد نوعين من التعريف: التعريف الشئىء، والتعريف اللفظى.

وإذا كانت بعض المناهج الحديثة والمعاصرة- خاصة منهج الفلاسفة التحليليين والوضعيين المنطقيين- قد جعلت المنطق صميم الفلسفة<sup>(٤١)</sup>، واهتموا بموضوع التعريف باعتباره من أخطر ما يتناوله المنطقى<sup>(٤٢)</sup> وقصروا اهتمامهم على التعريف الاسمى فحسب، فى الواقع إن هذا الاهتمام ليس جديداً، بل قد تكون طريقة التناول هى الجديدة. لكن الهدف قد عرفه الأسلاف حين ميزوا بين الاسم، والحد، والرسم فى تفهم الأشياء، وقسموا تصور الشئىء إلى تصور له بمعرفة ذاتياته المفصلة، وتصور له بمعرفة أعراضه، وتصور له بمعنى ما يطلق عليه من اسم<sup>(٤٣)</sup>، وعليه فقد عرفوا ما يسمى بالتعريف الشئىء، والتعريف الاسمى. أو التعريف الماهوى، والتعريف اللفظى.

ولقد اهتم ابن رشد اهتماماً شديداً بالنوعين بخاصة أن نظرية التعريف ترتبط بالبرهان واليقين، وهو شئىء كان دائم التأكيد عليه بدءاً من أول كتاب من كتب المنطق وهو 'المقولات'، وخاصة مقولة



الجوهر التي تحدد الماهية، ولما كان العلم هو علم بالماهيات؛ فإن التعريف يدل على الماهية، والبرهان يفترض الماهية<sup>(٤٤)</sup>.

لذلك لا يمكن عند ابن رشد -كما عند أرسطو والعرب من قبله- أن نفهم التعريف بمعزل عن رؤيته للجوهر الثابت باعتباره ماهية، وحاملاً للأعراض في الوقت نفسه، ولا يمكن أن نفهمه بمعزل عن مفهوم "القوة والفعل"، أو الهولي والصورة المتلازمين، على سبيل المثال تعريف النفس بأنها "استكمال أول لجسم طبيعي آلي" (\*) يتأسس على كون النفس صورة للجسد، وأن النفس هي التي حولت الجسد الطبيعي الآلي من القوة إلى الفعل، فكانت النفس بذلك هي الجوهر أي الصورة التي أعطت للجسم الكمال، أي الحياة، وكانت الأجسام الطبيعية قابلة للحياة وهي الآلية<sup>(٤٥)</sup>.

وبذلك يكون ابن رشد قد عبر في تعريفه عن افتراضاته الأولى المسبقة وتصورات الوجود، ونسق مقولاته في أن واحد.

## ٤- نظرية المعنى:

بات من المسلم به -فيما أرى- أنه لا يمكن الحديث عن منهج البحث الفلسفي عند فيلسوف ما بمعزل عن الوقوف عند نظرية المعنى فتاريخ الفلسفة هو بحق تاريخ لنظرية المعنى التي تختلف من فيلسوف لآخر<sup>(٤٦)</sup>. وترتبط نظرية المعنى بالتعريف الاسمى، أي بالإبداع اللغوي للأسماء التي يستخدمها الفيلسوف؛ أي بإيداعه الدلالي للمفاهيم، والآقوال التي يتى بها لتعبر عن فهمه للموجودات.

وكأنه يقوم بعملية تعبئة الموجود في مفاهيم مجردة تعبر عن وعيه الذاتي بالوجود، وعن تمثله لنظام الموجودات في دلالات وماهيات ومفاهيم ومصطلحات تُخضع الموجود لمقتضيات العقل. لذلك في نظرية المعنى ينبغي أن نبحث عن العلاقة بين الموجود واللغة والفكر، هل هي علاقة تداخل، أم تطابق، أم انفصال؟ هل نظام الأفكار عند الفيلسوف يتجانس مع منطق اللغة الذي يتجانس بدوره مع نظام الأشياء، أم أن الأمر غير ذلك؟.

وإذا كانت اللغة قد أصبحت موضوعاً للبحث والدرس في الأدبيات الفلسفية المعاصرة بوصفها هدفاً في حد ذاته، ووسيلة لفض المشكلات الفلسفية<sup>(٤٧)</sup> في آن معاً؛ فإننا نؤكد أن ابن رشد قد أكد على هذا المعنى تأكيداً واضحاً حتى انحصرت بالفعل انتقاداته للمتكلمين والفلاسفة العرب وغيرهم ممن اختلف معهم في طريقة استخدامهم للغة، ولما أراد حسم الخلاف بينه وبينهم لجأ إلى الدلالة اللغوية واستخداماتها، تأكيداً منه لقيمة اللغة كأداة تحقق هدفاً مهماً وهو حسم المسائل الفلسفية، أو بالأحرى حسم المشكلات الفلسفية وهذا شيء قد أكده الفلاسفة التحليليون في القرن العشرين<sup>(٤٨)</sup>، ليتأكد لنا أن الاهتمام بالدلالة اللغوية، لم يكن شيئاً جديداً كل الجدة، فقد اهتم به السوفسطائيون وأفلاطون وأرسطو، وتابعهم المفكرون العرب، لذلك تنبه ابن رشد إلى أهمية ما يسمى الآن بـ "علم المعانى" Semantics، متأثراً بأرسطو الذي اهتم بمعانى الألفاظ من حيث الاشتراك في المعنى، والتواطؤ (أى الانطباق الواحد

للفظ على المعنى) والترادف، والتشكيك وأفرد لهذا الأمر مقالة حرف الدال (المقالة الخامسة) فى تفسير ما بعد الطبيعة<sup>(٤٩)</sup> لتدل على الطابع الدلالى التناسبى للألفاظ المستخدمة فى الفلسفة الأولى، والتى اعتبر البحث فيها هو موضوع الفلسفة الأولى لذلك اعتبر معرفة دلالة الألفاظ فى اللغة الفلسفية بمنزلة "موضوع الصناعة من الصناعة"<sup>(٥٠)</sup>، وتتأكد أهمية هذا الموضوع الخاص بعلم المعانى حين جعله ابن رشد "يتقدم النظر فيه على جميع المطالب"<sup>(٥١)</sup> الخاصة بعلم ما بعد الطبيعة، وهو ما يظهر بوضوح فى جوامع ما بعد الطبيعة، حين جعل المقالة الأولى لهذه الجوامع هى نفسها مقالة الدال (الخامسة) من تفسير ما بعد الطبيعة، والتى تهتم بالمصطلحات، وشرح ما تدل عليه الأسماء المستعملة فى هذا العلم<sup>(٥٢)</sup>. وهذا إن دلّ على شىء فهو يدل على أهمية علم المعانى، وأهمية الوقوف على الخطاب الدلالى، وما ينتج عنه من تأثير مهم فى تشكيل الفكر، ومن نتائج خطيرة تتصل بصواب الفكر أو خطئه، وهو ما ظهر بوضوح من خلال الموقف النقدى لابن رشد تجاه ابن سينا<sup>(٥٣)</sup> والغزالي خاصة ما يتعلق بالناحية الدلالية لألفاظ اللغة المستخدمة فى الإلهيات.

وفيما أرى أن وضع مقالة "الدال" (الخامسة فى تفسير ما بعد الطبيعة) كمقالة أولى فى تلخيص ما بعد الطبيعة "يعدّ لفظة قوية من ابن رشد لتوجيه الأنظار إلى "نظرية فى المعنى": تؤكد أن المهمة الأولى للفيلسوف هى البحث فى معنى "المعنى"، أو فى

المهمة الدلالية للألفاظ على معانيها المتعددة بحسب طبيعة الموجودات. وهي في الوقت نفسه لفظة قوية تؤكد أنه لا بد من التناسيس الدلالي للمعنى كمدخل رئيسي ومهم لحل إشكالات الفهم الفلسفي لقضايا "ما بعد الطبيعة" أو "الإلهيات"، وتأكيداً على أن تكون الفلسفة -إلى جانب مهامها الأخرى- هي علم المعنى، أو هي طريقة أو منهج تسعى به لفهم الموجودات، لذلك يصرح بقوله: "إن أول ما يشرع فيه من كان مزماً على برهان مطلوب من الطالب هو أن يشرح الاسم المقول على ذلك المطلوب إذا كان يدل على معان كثيرة" (٥٤).

وتأكيداً لأهمية المصطلحات المستعملة في الفلسفة، وتعدد معانيها؛ يبدأ ابن رشد بتقسيم هذه المصطلحات في تلخيص ما بعد الطبيعة، ليوضح كما يقول: "على كم وجه تقال الأسماء الدالة على موضوعات هذا العلم (ما بعد الطبيعة) وأجزاء موضوعاته، لتكون عندنا عتيدة عند الفحص عن شيء شيء مما يُطلب فيه" (٥٥).

ولما كانت الأسماء ودلالاتها موضوعاً خاصاً للفلسفة الأولى، كانت المهمة الأولى للفيلسوف هي ضبط معاني الأسماء، و يتجلى معنى "المعنى" عند ابن رشد في ذلك النسق الذي يربط بين عناصره المتعددة، فتتجلى الوحدة ذات القطبين الرابطة بين الجنس والفصل على مستوى الحد، وبين المادة والصورة على مستوى الماهية، فيجعل ابن رشد العلم هو علم بالحد والماهية، ولا معنى للماهية إلا أن تكون مطابقة للموجود الذي هي ماهية له.

لذلك يفرق ابن رشد بين وجود ذوات خارج النفس، وبين ما تدل عليه تلك الذوات من تصورات، لذلك يحصر اسم الموجود فى معنيين هما: الموجود الصادق "وهو الذى فى الذهن على ما هو عليه خارج الذهن" (٥٦) والموجود الذى يقال أيضا "على ماهية كل ما له ماهية وذات خارج النفس، سواء تصورت تلك الذات أو لم تتصور" (٥٧). من هنا كان تأكيد على أهمية المشار إليه (٥٨)، وأهمية تطابق الكلام للموجود، فنراه يقول: "إن طلب الإنسان الكلام المقنع من غير أن يعتبر هل هو مطابق للموجود، أو غير مطابق، يفضى به إلى اعتقادات كاذبة ومخترعة" (٥٩).

ولهذا يأخذ على أفلاطون قوله بالمثّل، حيث "لا يكون هنالك معنى عام إلا اللفظ فقط" (٦٠)، كما يشير أيضا إلى اللبس والغموض الناتج عن عدم التمييز "بين الوجود الذهنى والوجود الذى خارج الذهن" (٦١).

فيتساءل ابن رشد: هل ماهيات الأشياء ومعقولاتها الكلية هى الأشياء المفردة بأعيانها على جهة ما نقول إن خيال الشئ هو الشئ بعينه، وإن صورة الشئ المحسوسة هى المحسوس فى المعنى، أم هى غيرها بوجه ما، على أن لها وجودا خارج النفس؟ يجيب ابن رشد عن هذا التساؤل بقوله: أما المحمولات التى هى ماهية الشئ، أعنى التى تفهم جوهر الشئ المفرد، فإنها الشئ المفرد بعينه ... أما المحمولات التى بالعرض فليست هى الشئ بعينه (٦٢)، فالمعنى يتحقق إذن حين تتطابق الماهية مع الموجود

العيني، لأنه لا معنى للماهية إلا أن تكون مطابقة للموجود الذي هي ماهية له، لأنه كما يؤكد ابن رشد: "لو لم تكن كليات الشيء الذاتية هي الشيء المفرد بعينه، لما كانت ماهية الشيء هي الشيء، فكانت لا تكون ماهية الحيوان مثلا هي الحيوان المشار إليه، وكانت ترتفع المعرفة، حتى لا يكون لها هنا معقولا أصلاً لشيء من الأشياء" (٦٣).

لذلك يأخذ ابن رشد على هؤلاء الذين يعتبرون الكليات جواهر قائمة بأنفسها ومفارقة، لأن قولهم هذا يؤدي إلى أن تكون هذه الكليات غير الأشياء المفردة بوجه ما" (٦٤) كما يؤدي أيضا أن تكون الكليات هي معقولات الأشياء المفردة، كما أنها ستكون محتاجة أيضا في أن تعقل إلى كليات آخر موجودة خارج النفس ويستمر الأمر إلى غير نهاية" (٦٥).

وإذا كانت نظرية المعنى عند الوضعيين المنطقيين تجعل الوقائع الجزئية الخارجية هي وحدها المرجع الذي يرتد إليه المفكر في تحقيق أفكاره وأفكار الآخرين (٦٦): فإن هذا المعنى يتحقق عند ابن رشد حين يميز بين "الألفاظ" من جهة، و"المعاني المعقولة" من جهة ثانية، و"الأشياء" من جهة ثالثة، ويرى أن الشيء لا يتصف بصدق أو بكذب: إنما المعاني المعقولة، أو المفاهيم هي التي يمكن أن تتصف بصدق أو بكذب" (٦٧).

وكذلك الألفاظ أو المفاهيم "متى أخذت مفردة، فإنه ليس تدل على صدق، ولا كذب" (٦٨) إنما يمكن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب في حالة تركيبها في جملة ذات معنى، ويعبر ابن رشد عن ذلك المعنى

بقوله: "والاسم والكلمة يُشبهان المعانى المفردة التى لا تصدق، ولا تكذب، وهى التى تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل، مثال ذلك قولنا: إنسان، وبياض، فإنه متى لم يقترن به: يوجد، أو ليس يوجد، فليس هو بعد لا صادقاً، ولا كاذباً، بل إنما يدل على الشئ المشار إليه من غير أن يتصف ذلك الشئ بصدق، ولا كذب" (٦٩). وفى النص تأكيد على ضرورة أن يدل الاسم على شئ مشار إليه، لذلك يرى أن "قولنا: عنز أيل، وعنقاء مغرب، ليس يتصف بصدق، ولا كذب، ما لم يقرن بذلك قولنا: يوجد، أو ليس يوجد، إما مطلقاً، وإما فى زمان، فنقول عنز أيل موجود، عنز أيل غير موجود، عنز أيل يوجد أو لا يوجد" (٧٠).

وهذا يعدّ دليلاً قوياً على أن هذه النظرة تؤكد على أن يكون الكلام عن أشياء توجد فى دنيا الواقع، ولا ينبغى القول بأن "المتكلم يتوهم ما شاء من كائنات ثم يتحدث عنها بما يشاء" (٧١)، كما تصور المدافعون عن نظرية المعنى عند الوضعيين المناطقة فى مقابل ما ذهب إليه أرسطو وأتباعه.

ومما يؤكد ارتباط معانى الكلمات بالوقائع، هو ما يؤكد ابن رشد من أن الكلمة "هى التى تسمى عند العرب الفعل، هى لفظ دال على معنى، وعلى زمان ذلك المعنى المحصل" (٧٢)، وبالطبع فإن الفعل يرتبط بالفاعل، وبالمفعول الذى يحدث فى الزمان الذى حدث فيه الفعل... إلخ وهى كلها أمور تؤكد وقوع الفعل فى الواقع الخارجى من قبل فاعل وفى زمان معين. صحيح أن نظرية المعنى ارتبطت

بنطاق مفهوم الموضوع والمحمول، وهما يمثلان القضية في المنطق  
الحملى الأرسطى، إلا أن هذا لا يعنى أن هذا النطاق ينحصر  
فحسب فى الأسماء أو الكلمات الخالية من المعنى.

لذلك يفرق ابن رشد بين "الكلمة" و"الاسم". فالكلمة لفظة تدل على  
زمان وتدل على معنى يحمل على غيره. أى "تدل على المعنى المحمول  
وعلى ارتباط المحمول بالموضوع، وذلك حين تكون خبراً بنفسها، مثل  
قولك: زيد يصح، زيد يمشى" (٧٣)، أما الاسم مثل: "صححة" من  
يصح، أو "مشى" من يمشى؛ لا تدل على زمان، وبذلك فإن الفيصل  
بين الكلمة والاسم هو أن الكلمة "منها محصلة، ومنها غير محصلة،  
والمحصلة هى التى تدل على المعنى الذى يدل عليه الاسم المحصل  
وعلى زمان ذلك المعنى" (٧٤).

ولما كانت المخاطبة لا تتم إلا بالفاظ، فإن ابن رشد يميز بين  
الألفاظ ومعانيها، إذ أن الأقيسة الفاسدة أى التبيكات  
السوفسطائية التى تقع نتيجة الخلط بين الألفاظ ومعانيها، فقد يتوهم  
الإنسان صفة معينة ليست هى موجودة، إنما وقع الوهم بها نتيجة  
سوء فهم العلاقة بين الألفاظ ومعانيها. فلا يمكن أن تكون الألفاظ  
"مساوية للمعاني ومتعددة بتعددتها، إذ كانت المعاني تكاد أن تكون  
غير متناهية، والألفاظ متناهية" (٧٥)، فلو جعلنا الألفاظ متعددة بتعدد  
المعاني، لكان هذا عسيراً عند النطق بها أو الحفظ لها، فضلاً عن  
عدم إمكان ذلك، "لذلك اضطر الواضع أن يضع الكلمة الواحدة دالة  
على معان كثيرة" (٧٦)، لذلك ينبغى التمييز بين الألفاظ ودلالاتها على



معانيها المتعددة، ومعرفة طبيعتها عند النطق بالكلام وعند الاستماع إلى الكلام، لأن "عمل الحكيم بالحقيقة هو أن يكون إذا قال، قال صواباً، وإذا سمع كلام غيره ميّز الكذب منه من الصواب. وهاتان الخصلتان الموجودتان في الحكيم إحداها هي فيما يقوله، والأخرى فيما يسمعه" (٧٧).

ويميز ابن رشد بين الشخص المشار إليه وماهيته، فيقول: إن "الشخص المشار إليه شيء وماهيته شيء آخر، مثال ذلك أن الماء المشار إليه هو شيء وماهيته هي شيء غير الماء المشار إليه" (٧٨). ولقد كان الوضعيون المنطقيون يؤكدون تأكيداً شديداً على هذا الأمر، أي على ضرورة التمييز بين الشيء وبين الاسم الذي نسمي به الشيء.

كما يؤكد ابن رشد على ضرورة أن يكون "الاسم دليلاً على شيء" (٧٩) وما يؤكد هذا أنه من الأمور التي يعترف به الإنسان أن قول القائل، أي تلفظه بالأسماء دليل على ما في نفسه، وما عند الذي يخاطبه على ما في نفسه أيضاً، إن كان المتكلم يقول شيئاً مفهوماً" (٨٠) فالفهم الحاصل بين القائل والسامع دليل على أن ما يدل عليه اللفظ مفهوم للطرفين، وما دام اللفظ مفهوماً فهذا يعني أنه يدل على شيء موجود. لكن ابن رشد يفرق بين العلم بالشيء، والشيء نفسه فيرى أن "النوع سبب العلم بالأشخاص، لا سبب الأشخاص" (٨١)، أي أن الكلي ليس سبباً في وجود جزئيات الأشياء المحسوسة، بل الصورة الجزئية والمادة الجزئية هما السببان فقط في

وجود الجوهر المشار إليه<sup>(٨٢)</sup>، أما الكليات فهي أمور غير موجودة خارج النفس، وإنما هي أمور تجتمع في الذهن من الجزئيات<sup>(٨٣)</sup>.  
كما يؤكد على ضرورة تحديد المعاني، وعلى أن تكون واضحة بيّنة ظاهرة في الحدود<sup>(٨٤)</sup> وهذا الوضوح والظهور لا يكون إلا إذا تمّ تحديد الأشياء العامة اعتماداً على الأشياء الخاصة التي يظهر فيها وضوح المعنى أكثر من غيرها، ويعطى مثلاً على ذلك بقوله: إذا أردنا أن نحدد طبيعة اللون جعلنا مبدأ النظر في ذلك من المعنى الموجود في لون لون، لا من اللون العام الذي هو جنس لجميع الألوان. وكذلك إذا أردنا أن نحدّ أمر الصوت؛ جعلنا النظر من الأصوات النوعية لا من الصوت العام، فإن بهذا الفعل يقع الاحتراس من الاسم المشترك<sup>(٨٥)</sup>. لكن هل بالفعل استطاع ابن رشد في منهجه الاحتراس من الاسم المشترك، الذي لا يكون له حدّ واحد، أي ليس له طبيعة واحدة؟ إن ما يعيننا هنا في نظرية المعنى تأكيده على أن نتوصل إلى تحديد الأعم من تحديد الأخص، إذ كان الأخص أعرف عند الحس<sup>(٨٦)</sup>.

كما يؤكد ابن رشد أيضاً على مبدأ التطابق، أي تطابق المعاني المعقولة والألفاظ على الأشياء الموجودة خارج الذهن. ومن ثم يمكن أن تتصف هذه المعاني بالصدق أو بالكذب.. فالمعاني المعقولة (الفكر)، والألفاظ الدالة عليها (اللغة) متى رُكّب بعضها إلى بعض، وفُصّل بعضها عن بعض، هي التي يلحقها الصدق والكذب (منطق)<sup>(٨٧)</sup>، وعلى ذلك يتم الجمع بين اللغة والفكر والواقع عند ابن

رشد، الذى يرى أن طبيعة اللغة والمنطق تابعة لطبيعة الوجود، وكل شىء يكون إما موجوداً، وإما غير موجود<sup>(٨٨)</sup> وطبيعة الوجود تابعة للقول<sup>(٨٩)</sup>... فإذا قلنا عن الشىء إنه غير أبيض وكان صادقاً، فواجب أن يكون خارج النفس غير أبيض؛ وإن كان كاذباً فواجب أن يكون خارج النفس أبيض<sup>(٩٠)</sup>.

ولكن كيف سيحلّ ابن رشد إشكاليات الألوهية بهذا المعنى؟ لن يتم لنا هذا إلا إذا أدركنا دلالات الألفاظ على معانيها، واختلاف هذه الدلالات بحسب أنواع الألفاظ، المتواطئة (التي ينطبق فيها اللفظ على المعنى) والمشاركة، والمشتقة والمناسبة، وأنواعها، وأجناسها، وما يتميز به كل لفظ من جهة الدلالة على المعنى، والأحوال التي تلحقها من المعنى والاستقامة... إلخ<sup>(٩١)</sup> والغلط الذى يقع فى صورة القياس البرهاني من قبل اشتراك الاسم الواقع فى الحد الأوسط<sup>(٩٢)</sup> إلى آخر ما يؤكد ابن رشد فى كتبه وتلخيصاته المنطقية وغيرها.

وما يؤكد فى "تهافت التهافت" حين كان هجومه على الغزالي قد تأسس على اعتبار أن الغزالي قد أخطأ فى فهم مشكلات الدلالة اللغوية للألفاظ التي لم تفرق بين دلالة الألفاظ على معانيها حين نستخدمها فى الشاهد، وحين نستخدمها لتدل على ما هو غير مشاهد (غيبى)، فى مجال الإلهيات على وجه الخصوص، وهنا نفهم أن ابن رشد يؤكد أن البرهان فى منهج البحث - كما هو فى المذهب أيضاً - رهين بالمفاهيم اللغوية، ودلالات الألفاظ، أى معانيها التي يستخدمها كل فيلسوف داخل نطاق نسقه الخاص.

## ه - تصنيف العلوم: Classification of Science

يُعدّ تصنيف العلوم من المسائل الضرورية والمهمة في البحث المنهجي، وفي التفكير العلمي و الفلسفي على السواء؛ ذلك لأن الغاية من تصنيف العلوم هي بيان حدودها والعلاقات القائمة بينها، لمعرفة مدى التداخل أو التباين، أو التطابق على مستوى أجناس هذه العلوم، وكذلك علاقة بعضها ببعض على مستوى الجنس الواحد أعني أجزاء العلم الواحد.

وينبغي التفرقة بين وضع إحصاء للعلوم المعروفة في عصر ما، وبين وضع تصنيف أو تقسيم للعلوم يضعه فيلسوف ما بغية إظهار الحدود والعلاقات بين العلوم. إذ لا شك أن التصنيف الذي يضعه فيلسوف ما يراعى فيه ترتيباً محدداً، إنما هو يعبر في النهاية عن مذهب هذا الفيلسوف ومنهجه في أن معاً. فليس تصنيف أفلاطون الذي يقدم الرياضيات في التعلم، كمذهب أرسطو الذي يقدم المنطق باعتباره آلة أو مدخلاً لكل العلوم. لذلك يقول كارلوناينو: "إن مسألة تعريف علم وتحديد موضوعه وارتباطه بسائر العلوم، مسألة مهمة جداً لما تؤثر أحياناً في نمو ذلك العلم من التأثير العظيم" (٩٣).

وإدراك الفلاسفة (وبخاصة المنطق) يدرك تماماً أن المنطق الرياضي هو نتيجة لدراسات عميقة وجادة لعلاقة المنطق بالرياضيات، ومدى الارتباط الوثيق بينهما حتى بدا عند بعض الفلاسفة كأنهما شيء واحد وهو ما ذهب إليه "برتراندرسل" (٩٤). ولم تقتصر العلاقة بين العلوم على علاقة المنطق بالرياضيات فحسب،

بل بغيرها من العلوم الأخرى كعلم النفس، وعلوم اللغة، وعلم الاجتماع... إلخ (٩٥).

ومما لا شك فيه أن الاهتمام بتصنيف العلوم، وإبراز ما بينها من علاقات يؤدي إلى تطور العلوم من جهة، ومن جهة أخرى ينبه على نقاط التخلف في أحد العلوم، أو في مجموعة منها، مما يدفع إلى إقامة التوازن المعقول في الحركة العلمية (٩٦)، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى تطور بعض العلوم. وهذا الأمر قد تنبه إليه اليونانيون (٩٧) كما تنبه إليه أيضا الفلاسفة العرب، والمتكلمون الذين تأثروا بالتصنيف الأرسطي للعلوم، وأضافوا إليه العلوم الدينية، فجعلوا مجموعة العلوم الدينية وعلوم اللغة تسير جنبا إلى جنب مع مجموعة العلوم النظرية (٩٨).

ومن المعروف أن تصنيف أرسطو للعلوم كان هو المصدر الرئيسي للفكر العربي في العصر الوسيط، فقد قسم أرسطو الفلسفة قسمين كبيرين هما: العلوم النظرية والعلوم العملية. أما العلوم النظرية فهي من شأن العقل، والعملية من شأن الإرادة: فالأولى تسعى إلى المعرفة لذاتها، والثانية تهدف الوصول إلى غايات عملية سلوكية من وراء هذه المعرفة. ويعود أرسطو فيقسم العلوم النظرية إلى: الطبيعيات والرياضيات، والإلهيات، وذلك بحسب موضوع كل علم، فالعلم الطبيعي يدرس المحسوس المتحرك، والعلم الرياضي يدرس ما لا يتحرك، لكنه يتحقق في أشياء حسنة، أما العلم الذي يبحث في اللامتحرك، اللامادي، الموجود من حيث هو وجود

فحسب: هو علم ما بعد الطبيعة أو الميتافيزيقا أو الإلهيات التي تبحث في الماهيات الروحية الثابتة.

أما العلوم العملية يقسمها إلى ثلاثة هي: الأخلاق، موضوعها الفعل الإنساني بالنسبة للفرد، وتدبير المنزل وموضوعه الفعل الإنساني في الأسرة، والسياسة وموضوعها الفعل الإنساني داخل الجماعة أو الدولة.

أما المنطق لم يدخل ضمن هذا التصنيف، فقد اعتبره أرسطو آلة العلوم (أو أرجانون Organon)، حيث جعله مدخلاً للعلوم، لأن موضوعه صورة الفكر بصفة عامة، لا مادته، لهذا كان المنطق عنده أقرب إلى الفن باعتباره صناعة التفكير الدقيق<sup>(٩٩)</sup>.

ومما لا شك فيه أن مفكرى العرب قد تأثروا بالتصنيف الأرسطي للعلوم، لكن لا بد أن نضع في الاعتبار أيضا حجم الجهد الكبير الذي بذله العرب في مجال تصنيف العلوم، حين قدموا أكثر من رؤية علمية ومنهجية، تعبر عن وجود مصادر عربية إسلامية، تقف جنبا إلى جنب مع تلك المصادر الخارجية الأخرى، لذلك يقول د. عاطف العراقي: "من الأخطاء الشائعة إرجاع تصنيفات المسلمين للعلوم إلى مصادر خارجية أجنبية فحسب، بل لا بد وأن نضع في اعتبارنا وجود مصادر دينية إسلامية بارزة تقف جنبا إلى جنب مع استفادتهم من المصادر اليونانية"<sup>(١٠٠)</sup>.

وبالفعل حرص مفكرو العرب على الاهتمام بتصنيف العلوم، بل كتب بعضهم رسائل مستقلة في هذا الأمر، وبعضهم وضع تصنيفه

ضمن كتبه المؤلفة، ومن أقدم التصانيف العربية، تصنيف جابر بن حيان ١٦٠هـ. الوارد في كتابي "الحدود"، وإخراج ما في القوة إلى الفعل" ضمن رسائل جابر بن حيان التي نشرها بول كراوس (١٠١).

وهناك أيضا تصنيف الكندي (ت ٢٦٠هـ-٨٧٢م) لعلوم عصره الذي يخالف التصنيف الأرسطي (١٠٢): من حيث يقدم فيه الكندي العلم الرياضي كمقدمة ضرورية ومدخل لتحصيل الفلسفة قبل تعلم كتب أرسطو على ترتيبها، وهي المنطق والطبيعات، وعلم النفس، وما بعد الطبيعات، والأخلاق والسياسة. فهو يجعل تعلم هذه العلوم بعد تعلم الرياضيات، كما أننا نجد أنه فصل علم النفس عن الطبيعات، كما أضاف إلى تصنيفه العلوم الدينية (١٠٣).

واستمر الإنجاز العربي في مجال تصنيف العلوم مع الفارابي (١٠٤) (ت ٢٣٩هـ)، وإخوان الصفا (١٠٥)، والخوارزمي الكاتب (١٠٦) (ت ٢٨٧هـ/٩٩٧م)، وابن سينا (١٠٧) (ت ٤٢٨هـ/١٠٣٧م)، والغزالي (١٠٨) (ت ٥٠٥هـ/١١١١م) وتواصل الجهد العربي مع ابن رشد (ت ٥٩٥هـ/١١٩٨م) وابن خلدون (١٠٩) (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٦م)، وتصنيف طاش كبرى زادة (٩٦٨هـ/١٥٦٠م)، وهو التصنيف الذي اعتبره بعض الباحثين أكمل التصنيفات (١١٠) العربية كما جاء في كتابه "مفتاح السعادة ومصباح السيادة"؛ حيث جعل التصنيف علماً مستقلاً، عرفه طاش كبرى زادة بأنه: "علم باحث عن التدرج من أعم الموضوعات إلى أخصها؛ ليحصل بذلك موضوع العلوم المندرجة تحت ذلك الأعم، ويمكن التدرج فيه من الأخص إلى الأعم كذلك" (١١١).

ومن التصنيفات العربية التي تُعدُّ غايةً في الدقة والشمول والإحاطة، تصنيف التهانوي (محمد علي الفاروقى، المتوفى فى القرن الثانى عشر الهجرى)، فى كتابه المشهور: كشف اصطلاحات الفنون (١١٢).

وما يهمنى فى موضوعنا هو تصنيف العلوم عند ابن رشد، من الملاحظ أن ابن رشد لم يكتب رسالة مستقلة فى تصنيف العلوم كما فعل أسلافه العرب الذين أشرنا إليهم، غير أنه اهتم بهذا الموضوع فى جوامعه، وتلخيصاته، وشروحه لكتب أرسطو، ربما لأنه كان يسير على خطى أرسطو، لذلك جاء اهتمامه بتصنيف العلم فى جوامع ما بعد الطبيعة (١١٢)، وفى شرح البرهان وتلخيصه (١١٤)، وفى بعض مقالات تفسير ما بعد الطبيعة، مثل مقالة الجيم (١١٥)، والهاء (١١٦)، واللام (١١٧)، كما يتناول أيضا هذه المسألة فى مختصر السياسة لأفلاطون (١١٨).

وفى تصنيف ابن رشد يقسم العلوم الفلسفية إلى ثلاثة أقسام هى (١١٩): علوم نظرية: غايتها العلم والمعرفة فقط، وعلوم عملية: غايتها العمل، وعلوم منطقية تكون بمثابة آلة أو قانون تعصم الذهن من الوقوع فى الخطأ والزلل. ومن الناحية المنطقية يقسم الصناعات النظرية صنفين: كلية وجزئية، الكلية تنظر فى الموجود بإطلاق، وفى اللواحق الذاتية له: وهذه ثلاثة أصناف: صناعة الجدل، وصناعة السفسطة؛ وعلم ما بعد الطبيعة، أما العلوم الجزئية فهى التى تنظر فى الموجود بحال ما، وهى علمان: العلم الطبيعى الذى ينظر فى



الموجود المتغير، وعلم التعاليم الذي ينظر في الكمية مجردة من الهيولى (١٢٠).

ويشير ابن رشد إلى أن أسباب انقسام العلوم النظرية ثلاثة أقسام يعود إلى طبيعة الموجودات التي تنقسم إلى أنحاء ثلاثة، موجودات قوامها هيولى تكون من اختصاص العلم الطبيعي، موجودات لا تظهر في حدودها الهيولى، وإن كانت موجودة في هيولى (التعاليم)، موجودات موجودة وجوداً مطلقاً، فيكون النظر فيها لصناعة عامة تنظر في الوجود مطلقاً (١٢١). وهى الفلسفة الأولى أو العلم الأول الذى ينظر فى الأشياء المفارقة، والمتقدمة فى الوجود على الأشياء غير المفارقة. لذلك يقسم ابن رشد أنواع الفلسفة النظرية ثلاثة أقسام هى: علم الأشياء التعاليمية، وعلم الأشياء الطبيعية، وعلم الأشياء الإلهية (١٢٢) وتتميز الفلسفة الأولى أو علم ما بعد الطبيعة أو علم الإلهيات بأنه:

١ - أعم العلوم، لأنه يبحث فى أعم العلل، إذ العلل والمبادئ الأولى شاملة لجميع أنواع العلل الأخرى.

٢ - أكثر العلوم يقينية؛ لأنه يبحث عن المبادئ الأولى، والمبادئ الأولى أعلى الأشياء درجة فى اليقين.

٣ - أنفع العلوم لأنه يعطينا علماً عن العلل الأولى، والعلم بالعلل الأولى أكثر العلوم تجريداً، لأنه يبحث فى أكثر الأشياء بعداً عن الواقع، ومن هنا أيضاً كان أصعبها.

٤ - أشرف العلوم، لأن موضوعه الأسمى أو النهائى هو أشرف الموضوعات، إذ هو الله.

فلهذه الأسباب كلها كان هذا العلم أوّل العلوم وأقومها. ولما كان يبحث أيضا في الله بحسبان أن الحركة تُردّ إليه، وأن كل شيء في الوجود مرده إليه، سُمى أيضا باسم الإلهيات<sup>(١٢٣)</sup>، وعليه تكون الإلهيات جزءاً من علم ما بعد الطبيعة.

وينحصر غرض علم ما بعد الطبيعة في ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ينظر في الأمور المحسوسة بما هي موجودة، وفي جميع أجناسها التي هي المقولات العشر، وفي جميع اللواحق التي تلحقها.

القسم الثاني: ينظر في مبادئ الجوهر، وهي الأمور المفارقة، ويعرف أي وجود وجودها، ونسبتها إلى مبدئها الأوّل الذي هو الله تبارك وتعالى. ويعرف الصفات والأفعال التي تخصّه، ويبين أيضاً نسبة سائر الموجودات إليه، وأنه الكمال الأقصى، والصورة الأولى، والفاعل الأول، إلى غير ذلك من الأمور التي تخص واحداً واحداً من الأمور المفارقة، وتعم أكثر من واحد منها.

والقسم الثالث: ينظر فيه في موضوعات العلوم الجزئية، ويزيل الأغالط الواقعة فيها لمن سلف من القدماء، وذلك في صناعة المنطق، وفي الصناعتين الجزئيتين أعنى العلم الطبيعي والتعاليمي، وإنما كان ذلك لأنه ليس من شأن العلوم الجزئية أن تصحح مبادئ علمها، ولا إن تزيل الغلط الواقع فيها- على ما تبين في كتاب البرهان- وإنما ذلك يكون مهمة صناعة عامة هي الفلسفة الأولى، أو صناعة الجدل، إلا أن صناعة الجدل تبطل الأغالط بأقاويل مشهورة،

والفلسفة الأولى تستخدم الأقاويل الصادقة، وإن كان يلحقها أن تكون مشهورة.

لهذا كان من الضروري لعلم ما بعد الطبيعة تصحيح مبادئ العلوم الجزئية<sup>(١٢٤)</sup> ويظهر لنا من مهام علم ما بعد الطبيعة - بوصفه علماً كلياً - مدى التداخل بينه وبين العلوم الجزئية الأخرى (الطبيعية والتعاليمية)، من حيث الموضوع. ومدى التباين والاختلاف من حيث المنهج، أو من حيث جهة النظر، حيث ينظر العلم الكلى إلى الموجود بالذات، وتتنظر العلوم الجزئية إليه بالعرض، فضلاً عن أن العلوم الجزئية ليس من شأنها تصحيح مبادئها، وإنما ذلك من مهام العلم الكلى الذى يصحح هذه المبادئ، ويبرهن عليها لأنه علم لا يتقيد بالجزئيات، بل ينظر إلى الوجود بشكل مطلق، لذلك كانت الفلسفة الأولى "موضوعها الوجود المطلق"<sup>(١٢٥)</sup>، وغرضها "النظر فى الموجود بما هو موجود، وفى جميع أنواعه، إلى أن ينتهى إلى موضوعات الصنائع الجزئية، وفى اللواحق الذاتية له، وترقية ذلك إلى أسبابه الأولى، وهى الأمور المفارقة"<sup>(١٢٦)</sup>.

وفيما يتعلق بمسألة الترتيب فى التعلم: فقد كان ابن رشد واضحاً بالنسبة لعلوم المنطق، واستقلالها عن علم ما بعد الطبيعة أو عن العلوم الأخرى، وذلك لأنه جعل المنطق هو الذى يقدم منهج البحث لكل فروع العلم والمعرفة من خارج هذه العلوم نفسها، وذلك لأنه آلة (أو أورجانون) أو مدخلاً لها، أو على حد تعبيره "آلات وسبارات وقوانين تسدد الذهن وتحذره من الغلط"<sup>(١٢٧)</sup>، لذلك

اعتبر ابن رشد أن علوم المنطق تنزل من النظر منزلة الآلات من العمل (١٢٨). وبدون هذه الآلات لا نستطيع النظر في الموجودات.

وابن رشد في معرض معارضته لأفلاطون -حين قدم الأخير الرياضيات في التعلم- يؤكد على ضرورة البدء في التعلم بصناعة المنطق، ثم الانتقال إلى علم الرياضيات على الترتيب الداخلي: علم العدد، ثم علم الهندسة، فعلم الهيئة، فالموسيقى، ثم علم المناظر، فعلم الأوزان، وبعدها إلى علم الطبيعة، ثم إلى علم ما بعد الطبيعة (١٢٩). لكن تظل العلاقة بين العلم الطبيعي وما بعد الطبيعي غير واضحة تماماً عند ابن رشد، هل هي علاقة صاعدة من الطبيعي إلى ما بعد الطبيعي؟ أم هي نازلة من الإلهي إلى الطبيعي؟ في الواقع أنها صاعدة ونازلة في آن معاً.

بالنسبة لحركة الصعود من الطبيعي إلى ما بعد الطبيعي يؤكد ابن رشد أن علم ما بعد الطبيعة كأنه جاء نتيجة طبيعية للنظر في العلم الطبيعي، فيقول: "ولما لاحت في العلم الطبيعي مبادئ أخر ليست في هيولى، ولا هي موجودة بحال ما (آى أن وجودها ليس وجوداً جزئياً)، بل موجودة وجوداً مطلقاً، كان من الواجب أن يكون النظر فيها لصناعة عامة، تنظر في الوجود مطلقاً" (١٣٠) وكثيراً ما نجد ابن رشد في تفسير ما بعد الطبيعة يشير إلى ما تبين في العلوم الجزئية وخاصة العلم الطبيعي وكأنه يصادر على ما جاء في العلم الطبيعي، أو يخضع علم ما بعد الطبيعة لعلم الطبيعة، حيث صارت المقدمات والنتائج التي وصل إليها العلم الطبيعي هي الطريق الصاعد الموصل للعلم الإلهي (١٣١).

لكن كيف يتأتى ذلك مع القول بأن البرهان على وجود مبادئ الجوهر الطبيعي هو للفلسفة الأولى<sup>(١٣٢)</sup> أو أن البرهان على مبادئ الموجودات إنما هو من علم الفيلسوف الأول، لا من علم صاحب العلم الطبيعي، وأن الطبيعي يضع هذه الأشياء وضعا أى يتسلمها من علم ما بعد الطبيعة، وهو رأى الاسكندر<sup>(١٣٣)</sup> وابن سينا.

### **نقد ابن رشد للاسكندر الأفرويسى وابن سينا فى مسألة العلاقة بين العلم الطبيعي وما بعد الطبيعي:**

لقد ذهب الإسكندر فى تفسيره لأراء أرسطو فى هذه المسألة إلى الاستناد إلى مبدأ منطقى يقول: "إن كل صاحب صناعة ما، ليس له أن يبرهن أوائل موضوع صناعته"<sup>(١٣٤)</sup>، إنما ذلك لصناعة أعم وهى الفلسفة الأولى، غير أن ابن رشد يقبل هذا القول لكن يصحح معناه، فيقول: "ما قيل من ذلك من أنه ليس يمكن لصاحب صناعة من الصنائع أن يتكلم على أوائل موضوع صناعته، إنما معناه على طريق البرهان المطلق الذى يعطى السبب والوجود"<sup>(١٣٥)</sup>، وكان ابن رشد يوضح أن مهمة الفلسفة الأولى هى استخدام البرهان المطلق الخاص بالسبب والوجود، أى أنه "ليس لصاحب الصناعة السفلى أن ينظر فى أوائل جنسه على طريق البرهان المطلق. وأما (=إنما) على طريق المسير من المتأخرات إلى المتقدمات وهى التى تسمى الدلائل"<sup>(١٣٦)</sup>، أى من الجزئيات إلى الكليات.

وهنا يوضح ابن رشد الفارق المنهجي بين "البرهان المطلق" وبين "الدلائل"، أو بين القياس وبين الاستقراء، فالبرهان المطلق "قياس

يقينى يفيد علم الشيء على ماهو عليه فى الوجود بالعلة التى هو بها موجود، إذا كانت تلك العلة من الأمور المعروفة لنا بالطبع" (١٣٧).

أما المنهج الخاص بالعلم الطبيعى فهو منهج الاستقراء الذى يعتمد على الدلائل الحسية، أى (المتأخرات فى الوجود)، والمتأخر هو الذى يعطى المتقدم الموضوع الذى ينظر فيه (أى يعطى الوجود) صاعدا منها إلى "المتقدمات"، (المتقدم يعطى المتأخر السبب الذى يجرى من الشيء الذى ينظر فيه المتأخر مجرى الصورة) (١٣٨).

ينحصر النقد الرشدى لكل من الإسكندر الأفروديسى وابن سينا فى "المعنى" المقصود بأن "الصناعة العامة تتكلف بيان سائر المبادئ" وأن هذا المعنى يتعلق أساساً "بالمنهج" المستخدم فى كل منهما كما يتعلق أيضا بالتفسير الذى يضعه الشارح للقول المُفسَّر، لقد أخطأ الإسكندر فى فهم ما يقصده أرسطو، وتابع ابن سينا كلام الإسكندر فاعتقد ابن سينا صحة قول الإسكندر "بأن كل علم لا يبرهن مبادئه" (١٣٩)، وأخذ هذه العبارة على إطلاقها، واعتقد أن مبادئ الجوهر المحسوس، سواء كان أزليا أو غير أزلى، فإن صاحب الفلسفة الأولى هو الذى يتكفل ببيان وجودها، فقال ابن سينا: إن صاحب العلم الطبيعى يضع وضعا أن الطبيعة موجودة، وأن صاحب العلم الإلهى هو الذى يبرهن وجودها، ولم يفرق بين الجوهرين (١٤٠).

ويوضح ابن رشد كيف أن العلم الإلهى يصادر على ما تبين فى العلم الطبيعى، وكيف أن زاوية النظر تختلف فى كل علم منهما.. فوضح أن نظر العلم الخاص بعلم ما بعد الطبيعة "هو النظر فى مبادئ

الجوهر بما هو جوهر سواء كان أزلياً أو غير أزلي<sup>(١٤١)</sup>، والعلم الطبيعي أيضاً ينظر في مبادئ الجوهر الأزلي وغير الأزلي لكن نظره فيها بالنحو الذي يخص هذا العلم<sup>(١٤٢)</sup>، كما ينظر العلم الإلهي أيضاً في الجوهر الأزلي لكن بالنحو الذي يخصه؛ مثل كونه جوهرًا وصورة أولى، وغاية أولى، على أن يضع ما تبين في العلم الطبيعي في اعتباره، كما ينظر علم ما بعد الطبيعة أيضاً في الجوهر غير المتحرك، هل هو واحد، أو كثير، وإن كان كثيراً فما الواحد الذي تترقى إليه، وكيفية ترتيب هذه الكثرة عنه، وهكذا ينبغي أن يفهم اشتراك هذين العلمين، أعني الطبيعي والإلهي في النظر في مبادئ الجوهر أعني أن العلم الطبيعي يبين وجودها من حيث هي مبادئ جوهر متحرك، وصاحب هذا العلم (مابعد الطبيعي) ينظر فيها بما هي مبادئ للجوهر بما هو جوهر، لا جوهر متحرك<sup>(١٤٣)</sup>.

وهكذا تصبح علاقة الصعود من الطبيعي إلى الإلهي واضحة عند ابن رشد، حيث "لا سبيل إلى تبين وجود جوهر مفارق إلا من قبل الحركة، والطرق التي يُظن بها أنها مفضية إلى وجود المحرك الأول من غير طريق الحركة هي كلها طرق مقنعة، ولو كانت صحيحة لكانت دلائل معدودة من علم الفيلسوف"<sup>(١٤٤)</sup> وهذا النص -فيما أرى- إشارة إلى طريقة ابن سينا المقنعة (أى الجدلية) التي تعتمد على الحل الميتافيزيقي لبراهين الواجب والممكن، حيث لا يعتمد ابن سينا الطريق الطبيعي العلمي الذي يبدأ من المحسوس صعوداً إلى الإلهي وهو ما يدعو إليه ابن رشد.

وعلى ذلك يصحح ابن رشد ما أشكل من كلام الإسكندر الذى جعل تامسطيوس يتجنب الحديث فى الموضوع برمته، كما أدى بابن سينا إلى الوقوع فى الخطأ<sup>(١٤٥)</sup>، وهو أن المقصود بأن النظر الطبيعى يأخذ مبادئه من الفلسفة الأولى، أى أنه يأخذ فحسب السبب الصورى والغائى، وليس السبب الهولانى والمحرك، وإن كانت كلها واحدة بالموضوع -فيما يرى ابن رشد- أى أن المبدأ الصورى والغائى والمحرك ليست ثلاثة بالعدد عند ابن رشد وإنما هى واحدة بالموضوع ثلاثة بالقول: فهو من حيث هو محرك بين وجوده فى العلم الطبيعى، وأنه فى غير مادة، ومن حيث يتسلم العلم الإلهى أن هذا المحرك هو من غير مادة، يبين أنه صورة وغاية لهذا الجوهر المحسوس: لا من جهة ما هو محسوس، بل من جهة ما هو موجود.

فعلى هذا ينبغى أن يفهم أن مبادئ العلمين مختلفة بالجهة فقط، لا بالوجود<sup>(١٤٦)</sup>.. وعلى ذلك أيضا ينبغى فهم العلاقة بين الطريق الصاعد والنازل، بين الطبيعيات والإلهيات: لذلك يرى ابن رشد أن وظيفة العلم الطبيعى البحث عن السبب المحرك المادى، وهو فى الوقت نفسه مبدأ للفحص عن السببين الباقيين، أى أن ما تبين فى العلم الطبيعى يعد مقدمات للبحث فيما بعد الطبيعى لذلك يقول ابن رشد إذا تأملنا المقدمات التى استعمل فى ذلك وجدناها بأعيانها هى التى استعمل فى العلم الطبيعى، ولذلك يظهر أن هذا النظر الذى قدمناه هنا (فيما بعد الطبيعة) ليس خاصاً بهذا العلم، وإنما هو جزء



من العلم الطبيعي، ولكن لمقاربة النظريين وضرورة استعمال أحدهما مبداء في الآخر ذكّر (=أرسطو) بما تبين من ذلك في العلم الطبيعي، لكن قد يفحص عنها فحوصاً أعم من الفحوص الطبيعية ... لذلك يُذكرها هنا بما تبين من أمر مبادئ الجواهر المحسوس في العلمين جميعاً، ... وذلك أن **العلمين متاخمان ومتقاربان جداً**، أعنى العلم الناظر في مبادئ الجواهر المتحرك بما هو متحرك، والناظر في مبادئه بما هو جوهر. ولذلك قد يمكن أن يستعملها هنا مقدمات أعم من المقدمات التي استعمل في العلم الطبيعي، لكن لا من حيث هو جوهر متحرك، بل من حيث هو جوهر بإطلاق<sup>(١٤٧)</sup>.

وعلى ذلك يعطى ابن رشد الفلسفة الأولى حق النظر في جميع المبادئ، وكذلك يعطى العلوم الجزئية حق النظر في مبادئها، لكن مع الأخذ في الاعتبار اختلاف جهة النظر. لذلك يرى ابن رشد استحالة أن يكون الموضوع واحداً، والجهة أيضاً واحدة<sup>(١٤٨)</sup>. لكنه يقول بأن العلاقة بين العلم الإلهي والعلوم الجزئية يحكمها ثلاثة أمور هي:

- ١ - أن تتباين بالموضوع.
- ٢ - أو تختلف بالجهة وتتشترك بالموضوع.
- ٣ - أو تنتظر إحداهما في الشيء من جهة النقصان، والأخرى من جهة الزيادة<sup>(١٤٩)</sup>.

١- **أما من حيث التباين في الموضوع**، فلا يقتصر التباين على ما يوجد بين موضوعات الإلهيات واختلافها عن موضوعات الطبيعيات أو الرياضيات<sup>(١٥٠)</sup>؛ إنما قد يأتى التباين أيضاً بين موضوعات

العلم الواحد، مثل ما نجده في الرياضيات بين الهندسة والحساب، فالهندسة تخالف الحساب في الموضوع، لأن موضوع الأولى كمية متصلة، وموضوع الثاني كمية منفصلة، وهنا يرى ابن رشد أن موضوعاتهما "مختلفة في الطبيعة" (١٥١)، لذلك ليس يمكن "أن ينقل البرهان فيها من واحدة إلى أخرى" (١٥٢)، والسبب في ذلك أن "ذات العدد مباينة لذات العظم" (١٥٣)، أي أن الحساب يخالف الهندسة، الأول كمية منفصلة، والآخرى متصلة، لكن إذا كان الاختلاف في الموضوع يؤدي إلى الاختلاف في الأسباب، وإذا اختلفت الأسباب تختلف المسببات، وكانت المطلوبات هي المسببات، وجب ألا تشترك صناعتان أصلاً في المطلوب من المطالب الذاتية (١٥٤)، لكن تظل فكرة المساواة نفسها مطلوبة في العدد والعظم، أي في الحساب والهندسة. أي أن هاهنا مطلوبات عامة لأكثر من صناعة حتى لو اختلفت في الموضوع. كيف يحلّ ابن رشد هذه المسألة؟

٢- في هذه الحالة ينتقل إلى **الاشتراك في الموضوع مع الاختلاف في الجهة**، ويحلّ المسألة استناداً إلى أنه إذا كانت فكرة "المساواة" أصبحت موضوعاً مشتركاً بين الحساب والهندسة، فينبغي النظر إليها باعتبارها من المقدمات العامة المشتركة بينهما، والمقدمة التي تكون مشتركة لأكثر من صناعة واحدة ليست "مقدمة واحدة بالمعنى، وإنما هي واحدة باللفظ" (١٥٥). لكن كيف يكون المطلوب واحداً باللفظ مختلفاً بالمعنى؟ إن ذلك يرتبط بطبيعة الصناعة نفسها فالمساواة في الحساب مثلاً لا ينبغي أن يتعدى معناها طبيعة

العدد نفسه، كذلك يجرى الأمر في سائر البراهين الموجودة في صناعة صناعة، أى يكون البرهان من طبيعة الصناعة نفسها، لذلك يفرق ابن رشد بين نوعين من البراهين: الأول: البرهان على الإطلاق، يريد بالإطلاق أن يكون المطلوب واحداً بعينه من جميع الجهات، والثانى: البرهان على جهة ما: أى أن يكون واحداً بالموضوع، مختلفاً بالجهة<sup>(١٥٦)</sup>.

فالبرهان المطلق هو الذى يعطى السبب والوجود، والبرهان على جهة ما هو الذى يعطى الوجود فقط، أو السبب فقط، إذا كان الموجود معلوماً<sup>(١٥٧)</sup> فإذا كان المطلوب واحداً فى صناعتين، فإنه يكون على وجهين: أحدهما أن يبين كل واحد منهما ذلك المطلوب بعينه، وذاك بجهتين مختلفتين، مثل أن يبين صاحب علم النجوم أن القمر كُرِيَّ من قِبَل أن ضوءه يتزايد بشكل هلالى، ويعطى صاحب العلم الطبيعى السبب فى كُرِيَّته من قِبَل أنه جَرْمٌ لا ثقيل ولا خفيف<sup>(١٥٨)</sup>. وهناك وجه آخر للتعاون بين الصناعتين على مطلوب واحد، فتبين إحداها وجوده، وتعطى الثانية للأخرى سبب الوجود.

وبذلك يكون ابن رشد قد فصل كيف يكون الخلاف بين المطلوب فى علمين مختلفين يتم على جهة التعاون، أى أن يتعاون العلمان على مطلوب واحد، وذلك بأن يبين أحدهما الوجود ويبين الآخر سبب الوجود.

### ٣- وبالنسبة للوحدة فى الموضوع نفسه، والاختلاف من جهة

الزيادة والنقصان، مثل علم المناظر مع علم الهندسة، فإن علم المناظر

يقع تحت علم الهندسة، إذ تنظر الهندسة فى الخط من جهة النقصان، أى من جهة ما هو خط، وينظر علم المناظر فيه من جهة الزيادة، أى من جهة ما هو خط شعاعى. ولذلك يأخذ صاحب المناظر كثيراً من نتائج الهندسة فيضعها حدوداً وسطى فى براهين الأسباب عنده، وذلك لأن الهندسة (وهى العلم الأعلى) تعد بمنزلة الصورة للعلم الأسفل (المناظر)، وهنا تصبح النتائج فى علم ما سبباً لما تبين وجوده فى العلم الأسفل، وهذا ما يحدث فى علم تأليف اللحن مع علم العدد، وعليه يدخل علم اللحن (الموسيقى) تحت علم العدد (١٤٩).

وما يهمنى فى تصنيف ابن رشد هو علاقة التعاون بين العلوم المختلفة، وعلى مستوى أجزاء العلم الواحد. فيتم التعاون على بيان الشيء الواحد بعينه بين العلوم بأن يعطى أحد العلوم الوجود، ويعطى العلم الآخر السبب، وهما صنفتان: أحدهما: الصنائع النظرية التى بعضها تحت بعض، والصنف الثانى: الصنائع العلمية والعملية التى تنظر فى شيء واحد، لكن بجهتين مختلفتين: مثل صناعة الموسيقى العملية والعلمية؛ فإن العملية تعطى العلمية المبادئ التى فيها تنظر العلمية. والعلمية تعطى العملية أسباب تلك المبادئ (١٦٠).

وهناك نوع آخر من التعاون بين الصناعة السفلى والعليا، مثل التعاون الذى بين صناعة التعاليم والعلم الإلهى. وذلك أن الطبيعة تعطى لصاحب الإلهى أن ها هنا موجودات(\*) مفارقة للمواد، والتعاليمى يعطى عددها من قبل إعطاء الحركات. والإلهى ينظر فى

جواهرها وجميع ما يلحقها. وكذلك كثير من الأمور التي يقررها العلم الإلهي يحلها بما تبين في العلم الطبيعي<sup>(١٦١)</sup>. على أنه ينبغي أن ندرك نوع التعاون بين العلم الأعلى والعلم الأسفل، فالأخير يعطى وجود الشيء، والعلم الأعلى يعطى معرفة سبب ذلك الوجود، وإذا كانت العلوم التي تتعاون على معرفة وجود الشيء وسببه هي العلوم المرتبة بعضها تحت بعض؛ غير إنه يوجد مثل هذا التعاون بين بعض العلوم من غير أن يكون بعضها داخلاً تحت بعض، مثل ما يوجد بين علم الطب وبين علم الهندسة؛ فإن الطبيب يبين أن الجرح المستدير أصعب في الشفاء، والمهندس يعطى سبب الصعوبة، وهو لأن الشكل المستدير يعدم الزوايا التي يسهل من قبلها الالتحام، أو عظم الجسم الذي ينبت فيه، لأنه قد بين المهندسون أن الجسم المستدير يسع أكبر من الجسم غير المستدير اللذين يتساوى محيطهما<sup>(١٦٢)</sup>.

نخلص مما سبق: أن دراسة تصنيف العلوم غاية في الأهمية لفهم حقيقة المنهج والمذهب في آن معاً عند أي فيلسوف، ويتميز تصنيف العلوم عند ابن رشد بما يلي:

\* جعل المنطق آلة للعلوم ومدخلاً لها جميعاً.

\* ميّز بين المنطق العام، والمنطق الخاص بكل علم<sup>(١٦٣)</sup>، أو

بالأحرى بين المنهج الخاص بالفلسفة، والمنهج الخاص بكل علم، بين "الجهة المطلقة" للنظر في الموجودات بما هي موجودات، وهو نظر الفلسفة الأولى التي تنظر في الأنواع الكلية. وبين نظر العلوم

الجزئية الذى هو النظر فى الأسباب العلمية. لذلك أصبحت الفلسفة تنظر للأشياء نظرة تختلف عن نظرة العلوم الجزئية، من هنا يأتى التفاضل بين العلوم، مع إقرار التعاون والتداخل فيما بينها، وذلك لاختلاف طبيعة كل جنس من أجناس العلوم عن الآخر بحسب موضوع كل علم، وبحسب جهة النظر إلى الموضوع، الذى ينعكس بدوره على طابع البرهان ونوعه فى كل علم.

وإذا كان ابن رشد ينظر للعلاقة بين العلوم على أنها علاقة تعاون، وعلاقة تداخل، علاقة زيادة ونقصان، أو علاقة جنس بأنواعه وفصوله، أو علاقة المادة بالصورة، فإن ما يهمنا هنا هو الناحية المنهجية، هل تتأسس الإلهيات على البرهان؟

## ٦ - مصادر المنهج:

المصادر: *postulates*. المصادرة هى قضية ليست بيّنة بنفسها، كما لا يمكن البرهنة عليها، ولكن يُصادر عليها، أى يُطالب بالتسليم بها، لأنه من الممكن أن نستنتج منها نتائج لا حصر لها، دون الوقوع فى إحالة. فصحتها إذ تستبين من نتائجها<sup>(١٦٤)</sup>.

والمصادرة عند ابن رشد يتسلمها المتعلم من المعلم، وعنده علم بخلافها<sup>(١٦٥)</sup>.

والمصادرة التى أكد عليها ابن رشد هى "السببية"، أى ضرورة ارتباط الأسباب بمسبباتها، فى مقابل رأى الأشاعرة والغزالي القائم على نفى الضرورة بين الأسباب والمسببات، وهو رأى، من وجهة نظر

ابن رشد، "مضاد للشريعة والحكمة معاً" (١٦٦)، والقول بالسببية، عند ابن رشد، يقتضى أسبقية فكرة "الضرورة" الرابطة بين الأسباب ومسبباتها، لذلك فهناك أسباب "محسوسة فاعلة، وضرورة" معقولة رابطة بين هذه الأسباب والمسببات. ويعيب ابن رشد على المتكلمين "إنكار الأسباب المحسوسة الفاعلة، وإنكار الضرورة المعقولة بين الأسباب والمسببات" (١٦٧).

كما أن الأسباب المحسوسة التى تفترض الرابطة الضرورية، تفترض أيضاً فكرة "النظام"، و"الاطراد" فى الوقوع، أى أن العلاقة الضرورية تفترض الثبات والحتمية، وتنفى الإمكان واللاحتمية.. لذلك فإن أى قول بالإمكان، وجواز وقوع ما هو ضرورى الوقوع هو نفس للنظام، ونسف للعلم، وللحكمة، وعليه فإن قول الغزالي (والمتكلمين من الأشعرية) بنفى الضرورة بين الأسباب ومسبباتها، هو اعتراف من ابن رشد بهدم إلهيات الفلاسفة، أو بالتحديد هدم النسق الفلسفى الأرسطى بأكمله. ومن هنا نفهم الحملة القوية التى شنّها ابن رشد على الغزالي لأنه أنكر الضرورة، أو التلازم الضرورى بين الأسباب ومسبباتها حيث يقول الغزالي فى "تهافت الفلاسفة":

"الاقتران بين ما يعتقد فى العادة سبباً، وما يعتقد مسبباً، ليس ضرورياً عندنا، بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا، إن إثبات أحدهما لا يتضمن على الإطلاق إثبات الآخر، ولا نفي أحدهما يتضمن على الإطلاق نفي الآخر، وليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر" (١٦٨)، فالعلاقة

بين الأسباب والمسببات، أو العلل والمعلولات هي نوع من الاقتران الذي استقر في الأذهان باطراد العادة نتيجة المشاهدة الحسية، التي تعود الإنسان على مشاهدتها، أي نتيجة خبرة حسية.

والخلاف بين ابن رشد والغزالي، يتلخص في أن نفى الضرورة عند الغزالي يعنى: نفى طبائع الأشياء، وبالتالي نفى معرفتها، ونفى العلم، ونفى مبدأ عدم التناقض في مفهومه الوجودى، أى أن تصور الغزالي لا يعقل لأنه يناقض طبيعة العقل الإنسانى من حيث أنه يهدم مبادئ المنطق الشامل للوجود والمنطق الغائى عند أرسطو<sup>(١٦٩)</sup>، لذلك يقول ابن رشد فمن رفع الأسباب فقد رفع العقل. وصناعة المنطق تضع وضعا أن هاهنا أسبابا ومسببات، وأن المعرفة بتلك المسببات لا تكون على التمام إلا بمعرفة أسبابها. فرفع هذه الأشياء هو مبطل للعلم ورافع له، فإنه يلزم ألا يكون ها هنا شىء معلوم أصلاً علما حقيقيا، بل إن كان فمظنون، ولا يكون ها هنا برهان ولا حدّ أصلا. وترتفع أصناف المحمولات الذاتية التى منها تتألف البراهين، ومن يضع أنه ولا علم واحد ضرورى، يلزمه ألا يكون قوله هذا ضرورياً<sup>(١٧٠)</sup>.

إنّ يعترف ابن رشد بأن الغزالي ينفى العلم الضرورى ويقول بالظن والاحتمال.

إلى هذا الحد فإن موقف الغزالي يعدّ تهديدا صريحا لما يحرص عليه ابن رشد من إقامة الإلهيات على نسق معرفى محدد بالعلية السببية المرتبطة بنظام العالم، والعلية الغائية التى تحكم العقل



والعلم والوجود، وجميع الموجودات الموجهة نحو غاياتها، وصولاً إلى الغاية الأسمى طبقاً للمفهوم الأرسطي.

لقد احتل الهجوم الرشدي على الأشعرية والغزالي، بسبب هذا الموضوع، مساحة كبيرة في مناهج الأدلة<sup>(١٧١)</sup> وفي تهافت التهافت<sup>(١٧٢)</sup> وغيرهما. غير أن ما أودّ الإشارة إليه أن الغزالي في كتابه "تهافت الفلاسفة" كان ينفى الضرورة لأسباب يراها البعض دينية، وإن كان هذا حقاً، فهذا لا يمنع من القول بأن عرضه لهذه المسألة كان عرضاً عقلياً تماماً، يعتمد فيه على النقد العلمي الموجه أساساً للناحية المنهجية المتعلقة باستخدام البرهان في مجال الإلهيات. وابن رشد يدرك تماماً أن الغزالي يمجّد دور العقل، ودور المنطق، وأنه لم يرفع الأسباب الفاعلة في الأشياء، بل يردّها إلى الله. كما أن ابن رشد نفسه ينتهي إلى الارتقاء بالأسباب إلى الله أيضاً، إذ يقول: "وأما الذي قاد المتكلمين من الأشعرية إلى هذا القول، فهو الهروب من القول بفعل القوى الطبيعية التي ركّبها الله تعالى في الموجودات التي ها هنا، كما ركّب فيها النفوس وغير ذلك من الأسباب المؤثرة، فهربوا من القول بالأسباب لئلا يدخل عليهم القول بأن ها هنا أسباباً فاعلة غير الله. وهيهات! لا فاعل ها هنا إلا الله. إذ كان مخترع الأسباب، وكونها أسباباً مؤثرة، هو بإذنه وحفظه لوجودها"<sup>(١٧٣)</sup>.

وبالطبع علينا ألا ننخدع بعبارات ابن رشد من مثل "الاختراع" و"حفظ الوجود"، لأن القارئ لهذه المعاني في مناهج الأدلة، سيجد

أنها تختلف في معانيها عما يقوله في تفسير ما بعد الطبيعة؛ حيث لا يعنى الاختراع إلا التحريك بالمعنى الأرسطى، ولا يعنى حفظ الوجود إلا نظرية العشق الأرسطية.

وابن رشد لا ينفى فاعلية الله، ولا ينفى أنه مخترع الأسباب، بل يؤكد هذه الفاعلية، وكون الأسباب مؤثرة بقوة إلهية؛ وذلك في شرحه لعلم الطبيعة عند أرسطو (كتاب السماء والعالم) عند الحديث عن الأمر الخاص بتسخين الكواكب والشمس عن طريق الإضاءة، فإنه يردّ قوة التسخين الموجودة في الضوء إلى الله، حين قال: "وأما الأمر الخاص بتسخين الكواكب والشمس فهي الإضاءة؛ فإنه يظهر أن الضوء بما هو ضوء، عندما ينعكس يسخن الأجسام التي لدينا بقوة إلهية" (١٧٤).

وإذا كان ابن رشد يرى أن نفى الأسباب الطبيعية يؤدي إلى القول بالصدفة. "لأن أحد الجائزين هو أحق أن يقع عن الاتفاق منه أن يقع عن فاعل مختار" (١٧٥)؛ فإن الغزالي لم يقصد من هجومه على الفلاسفة إلا تأكيد حرية الإرادة لله سبحانه وتعالى، كما لم يكن يقصد نفى النظام في الموجودات، لأن نفى فكرة الضرورة في مجرى الأحداث لا يعنى نفى النظام، والغزالي يدرك هذا المعنى تماماً، بل إنه قد صاغ ما يمكن أن يؤدي إليه نفى الضرورة من محالات شنيعة تجعل العلم مستحيلًا، وتجعل العالم بلا نظام، صاغ هذا النص ضد نفسه، وهو نص شديد الدقة والعمق، يردّ به على من يعتقد أن قوله يلغى النظام والعلم (١٧٦)، بل ما يؤكد الغزالي من موقفه، هو نفس

ما أكدّه هيوم (فيما بعد) من تأسيس العلم على العادة والقول  
 بالاحتمال في الأمور الطبيعية. مع تأكيد أن الغزالي يؤكد الضرورة  
 المعرفية في الرياضيات والمنطق، ولم يقل أحد بأن نفي الضرورة عند  
 هيوم، هو نسف للعلم، بل أن موقف هيوم الشكّي هو الذي أيقظ  
 كانط من سباته ليعيد النظر من جديد في حدود العقل في مجال  
 الإلهيات (الميتافيزيقا) وهو عين ما كان يهدف إليه الغزالي (\*). أما  
 مسألة نفي العلم التي أكدّ عليها ابن رشد، في موقف الغزالي، لا  
 تعنى إلا نفيه بالمعنى الأرسطي، مما يعنى أن موقف الغزالي يعدّ  
 ثورة على المنطق الأرسطي في حالة تطبيقه على الإلهيات، ويعنى في  
 الوقت نفسه أن معرفة الطبيعة (موجودات العالم) تظل ممكنة رغم  
 انعدام ضرورة الرابطة السببية، وأساس هذه المعرفة الاعتقاد  
 والعادة<sup>(١٧٧)</sup>، على ما أثبت هيوم في الفكر الحديث، حين نقد مبدأ  
 العلّية بردها إلى التعاقب الزماني، الذي يجعلها عادة تجريبية لا  
 أكثر ولا أقل<sup>(١٧٨)</sup>؛ فهو بذلك قد أثبت لنا أهمية الاختيار المنهجي  
 عند الفلاسفة.. وليس لقائل أن يقول أن هيوم يشبه الغزالي في  
 بعض العبارات، ولكنهما يختلفان من حيث المنطلق والغاية. فهيوم لا  
 ينقد العلّية لحساب الإيمان، بل من أجل تصور معين للمنهج  
 العلمي<sup>(١٧٩)</sup>، وفيما أرى أن الغزالي أيضا قد نقد العلّية من أجل  
 تصور معين للمنهج العلمي بجهة ما؛ تصور يرى أن ما اشترطه  
 الفلاسفة في قسم البرهان من المنطق... لم يتمكنوا من الوفاء بشيء  
 منه في علومهم الإلهية<sup>(١٨٠)</sup>، وهي مسألة منهجية علمية أثبتها كانط

فيما بعد. وما يهمنا الآن التأكيد على حق كل فيلسوف في أن يختار مصادراته، وإذا كانت المصادرة عند ابن رشد يتسلمها المتعلم من المعلم، وعنده علم بخلافها.. فما الذي يمنع أن يتبنى الآخر خلافها؟.

## الهوامش

(١) راجع: علم الطبيعة لأرسطوطاليس، ترجمه عن الإغريقية إلى الفرنسية بارتلمى سانتهلير، ونقله إلى العربية أحمد لطفى السيد، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٢٥، والكتاب يناقش مبادئ الموجود، والنظريات المختلفة التى أثرت حول مبادئ الموجود نظريات الطبيعيين الأوائل ونظرية أفلاطون وغيرها من نظريات، ويجعل أرسطو المعنى العام لعلم الطبيعة إنما هو نظرية "الحركة" وما يرتبط بها من نظريات أخرى عن اللامتناهى المكان والزمان وهى المبادئ التى تقتضيها الحركة. ومن الجدير بالذكر أن أرسطو يطلق على كتاب الطبيعة "كتاب الحركة"، وذلك فى إشارة ذكرها فى كتابه "الكون والفساد"، راجع: "الكون والفساد لأرسطو طاليس، ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية، بارتلمى سانتهلير، ونقله إلى العربية أحمد لطفى السيد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة سنة ١٩٢٢، ص ١٢٢.

(٢) لقد أبطل أرسطو مشكلات زينون الإيلى ضد الحركة. راجع: علم الطبيعة لأرسطو طاليس.

(٣) أنظر: كتاب السماع الطبيعى ضمن رسائل ابن رشد (ست رسائل: السماع الطبيعى، السماء والعالم، الكون والفساد، الآثار العلوية، كتاب النفس، ما بعد الطبيعة) الطبعة الأولى، حيدر آباد، سنة ١٩٤٧م، ص ٢٠-٢١. وكذلك علم الطبيعة لأرسطو طاليس، ترجمة بارتلمى سانتهلير، ص ٢٢.

(٤) أنظر: المجلد الثانى، نشرة بويج، ص ص ٤٧٣-٥١٥.

(٥) ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ٢٥١.

(٦) المصدر السابق، المجلد الثالث، ص ١٤٠٠.

- (٧) المصدر السابق، المجلد الأول، ص ٣٥١.
- (٨) تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ٢٤.
- (٩) المصدر السابق، ص ٣٥.
- (١٠) المصدر السابق، ص ٤١.
- (١١) د. عبد الرحمن بدوي: أرسطو، ص ٧٧.
- (١٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (١٢) المرجع السابق، ص ١٤٢.
- (١٤) راجع على سبيل المثال، انتقادات كارل بوبر للوضعية المنطقية، د. يمني طريف الخولي: فلسفة كارل بوبر منهج العلم.. منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٩.
- وأيضا د. مصطفى النشار، نظرية العلم الأرسطية، دار المعارف، ص ٢٢٩.
- (١٥) انظر د. مصطفى النشار، المرجع السابق، ص ٢٢.
- (16) Collingwood, R. G., An Essay on Metaphysics, Clarendon Press Oxford, ed., 1962 PP. 38-40.
- (17) Ibid.
- (١٨) راجع: د. علي حسين الجابري: "منطق المقولات عند ابن رشد بين النصّ الأرسطي والإجاز العربي"، بحث ضمن: ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، المجلد الثاني، ص ص ١٤٩-١٨٨.
- (١٩) ابن رشد تلخيص كتاب المقولات، حققه د. محمود قاسم، مراجعة تشارلس بتروورث، ود. أحمد هريدي، وأيضا ذكرها في تلخيص ما بعد الطبيعة، نشرة عثمان أمين، وفي تفسير ما بعد الطبيعة نشرة بويج.
- (٢٠) راجع تلخيص ما بعد الطبيعة، نشرة عثمان أمين، ص ص ١١-١٣، يشير ابن رشد إلى معاني الجواهر المختلفة عند الفلاسفة والمتكلمين وعند الجمهور.
- (٢١) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ٢٠٥.
- (٢٢) راجع: د. عبد الرحمن بدوي: أرسطو، ص ص ٨٤-٨٧.
- (٢٣) المرجع السابق، ص ص ٨٧-٩٤.

- (٢٤) وقد لخصَّ الشاعر العربي القديم هذه المقولات في هذين البيتين.  
زيد، الطويل، الأزق، ابن برمك ... في داره، بالأمس، كان متكى  
في يده سيف، لواه، فالتوى ... فهذه العشر المقولات سوا  
(د. إمام عبد الفتاح إمام، محاضرات في المنطق، ص ٩١).
- (٢٥) ابن رشد. تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ص ١٩٠-١٩١.
- (٢٦) راجع: د. محمد المصباحي، الوجه الآخر لحداثة ابن رشد، دار الطليعة،  
بيروت، طبعة أولى، سنة ١٩٩٨، ص ١٥٧.
- (٢٧) د. علي حسين الجابري، منطق المقولات عند ابن رشد... ص ١٨٠.  
راجع: قائمة المقولات الكانطية والهيكلية، في كتاب د. إمام عبد الفتاح،  
محاضرات في المنطق"، ص ص ٩٢-٩٥.
- (٢٨) كولنجوود، المنهج الفلسفي، ص ٢٢٥.
- (٢٩) راجع د. عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو.
- (٣٠) وتمثل ذلك في رسائل الحدود والرسوم التي وضعها العرب. راجع في  
ذلك: د. عبد الأمير الأعسم: رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة  
العرب: ابن حيان- الكندي- الخوارزمي- ابن سينا- الغزالي. دار المناهل،  
بيروت، لبنان، طبعة أولى، سنة ١٩٩٢م.
- (٣١) راجع: د. فاطمة إسماعيل: التفكير الفلسفي عند زكي نجيب محمود منهج  
وتطبيقه، الناشر: مكتبة الأسرة، ٢٠١٣، ص ١٧٦ فما بعدها.
- (٣٢) الحدود والرسوم للكندي، ضمن رسائل منطقية في الحدود والرسوم  
للفلاسفة العرب... د. عبد الأمير الأعسم، ص ٦١.
- (٣٣) الحدود لابن سينا، ضمن المرجع السابق، ص ١١٣.
- (٣٤) المرجع السابق، ص ص ١١٤-١١٥.
- (٣٥) المرجع السابق، ص ١٧٢، وأيضا: معيار العلم، نشرة سليمان دنيا.
- (٣٦) الحدود للغزالي، المرجع السابق، ص ص ١٥٢-١٧٦. وكذلك معيار العلم.
- (٣٧) د. عبد الرحمن بدوي، أرسطو، ص ٨٢.
- (٣٨) الحدود الفلسفية للخوارزمي؛ ضمن رسائل منطقية في الحدود والرسوم

للفلاسفة العرب... د. عبد الأمير الأعمش، ص ٩٥.

(٤٩) ما بين الأقواس من تلخيص النفس، ص ص ٣٠٢.

(٤٠) راجع: د. زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى ج١، ص ص ١١٦-١٢٠.

وكذلك د. فاطمة إسماعيل: التفكير الفلسفى عند زكى نجيب محمود منهج وتطبيقه، ص ١٧٨ فما بعدها.

(٤١) د. زكى نجيب محمود، نحو فلسفة علمية، مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة أولى، سنة ١٩٥٨، ص ١٨.

(٤٢) د. زكى نجيب محمود، المنطق الوضعى، ج١، ص ١١٦.

(٤٣) يفرق ابن سينا بين الحد ومعنى الاسم، عند حديثه عن حدّ الجن، يعقب بقوله وليس هذا حدّه بل معنى اسمه. راجع: الحدود لابن سينا، ضمن رسائل منطقية فى الحدود والرسوم، ص ١٢٧، وكذلك يميز الغزالي بين الاسم والحد والرسوم. راجع: الحدود للغزالي، ضمن المرجع السابق، ص ١٥٨.

(٤٤) د. مصطفى النشار، نظرية العلم الأرسطية، ص ١٠٠.

(\* من الجدير بالذكر أن جابر بن حيان يرى فساد وقبح ونقصان منزلة المعتقد فى تعريف أرسطو للنفس، ويضع حدّاً للنفس يقول فيه إنّها جوهر إلهى مُحىي للأجسام التى لا يستها متضع بملاسته إياها". ويعلق بقوله: فانظر يا أخى كم بين الحدين من الفرقان فى الدلالة على جوهر النفس" ويتضح من تعريف جابر بن حيان غلبة الاتجاه الدينى على تعريفه (راجع: الحدود لجابر بن حيان، ضمن رسائل منطقية فى الحدود والرسوم، ص ٥٥).

(٤٥) راجع ابن رشد: تلخيص النفس، ص ٤٨.

(٤٦) راجع: د. زكى نجيب محمود، نحو فلسفة علمية، ص ص ١١٥-١٣٠.

(٤٧) د. محمد مهران رشوان، دراسات فى فلسفة اللغة، دار قباء، سنة ١٩٩٨، ص ٧.

(٤٨) أنظر: المرجع السابق، ص ١٤ فما بعدها.

(٤٩) تفسير ما بعد الطبيعة، ج٢، ص ٤٧٢ فما بعدها.



- (٥٠) المصدر السابق، ص ٤٧٣ .
- (٥١) المصدر السابق، ص ٤٧٥ .
- (٥٢) راجع: تلخيص ما بعد الطبيعة، ص ٨ فما بعدها .
- (٥٣) راجع المصدر السابق، ص ١٠، و ص ١٩ .
- (٥٤) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، ج٣، ص ١٤٠٠ .
- (٥٥) تلخيص ما بعد الطبيعة، ص ٨ .
- (٥٦) تلخيص ما بعد الطبيعة، ص ٨، أيضا تهافت التهافت، ص ١٨٤ ، ٣٣٧ .
- (٥٧) المصدر السابق، ص ٨ .
- (٥٨) المصدر السابق، ص ١٢ .
- (٥٩) تفسير ما بعد الطبيعة، ج٣، ص ١٤١٨ .
- (٦٠) المصدر السابق، ص ٦٧ .
- (٦١) تلخيص ما بعد الطبيعة، ص ٦١ .
- (٦٢) المصدر السابق، ص ٤٤ .
- (٦٣) المصدر السابق، ص ٤٥ .
- (٦٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها .
- (٦٥) أنظر المصدر السابق، الموضع نفسه .
- (٦٦) انظر، د. زكى نجيب محمود، نحو فلسفة علمية، ص ١٢٠ .
- (٦٧) ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس فى العبارة، تحقيق: د. محمد سليم سالم، ص ١٥ .
- (٦٨) المصدر السابق، الصفحة نفسها .
- (٦٩) المصدر السابق، ص ١٦ .
- (٧٠) المصدر السابق، ص ١٧ .
- (٧١) د. زكى نجيب محمود، نحو فلسفة علمية، ص ١٣١ .
- (٧٢) تلخيص العبارة، ص ٢٧ .
- (٧٣) المصدر السابق، ص ٢٧ ، ٢٨ .
- (٧٤) المصدر السابق، ص ٢٩ ، ٣٠ .

- (٧٥) ابن رشد، تلخيص السفسطة، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧٢، ص ٦.
- (٧٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٧٧) المصدر السابق، ص ٩.
- (٧٨) ابن رشد، تلخيص النفس، تحقيق ألفرد عبري، ص ١٢٦.
- (٧٩) تفسير ما بعد الطبيعة، ج ١، ص ٢٦١.
- (٨٠) المصدر السابق، ص ٢٥٦.
- (٨١) المصدر السابق، ج ١، ص ٧٠.
- (٨٢) تلخيص ما بعد الطبيعة، ج ١، ص ١٢٢.
- (٨٣) تفسير ما بعد الطبيعة، ج ٢، ص ١٥٤٢.
- (٨٤) ابن رشد، تلخيص البرهان، نشرة د. محمود قاسم، ص ١٧٢.
- (٨٥) المصدر السابق، ص ١٧٤.
- (٨٦) المصدر السابق، ص ١٧٢.
- (٨٧) راجع: ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، ص ١٥.
- (٨٨) المصدر السابق، ص ٧٦.
- (٨٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٩٠) ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، ص ٧٧. راجع أيضا ص ٧٩، ٩١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٨ تأكيد تطابق الكلام لما عليه الوجود خارج النفس .
- (٩١) راجع تلخيص كتاب المقولات، ص ٧٧ فما بعدها، حيث يخبر ابن رشد بأحوال ما للموجودات من جهة دلالات الألفاظ عليها.
- أنظر أيضا. تلخيص العبارة، ص ٧٢ فما بعدها.
- (٩٢) تلخيص البرهان، ص ٧٨.
- (٩٣) علم الفلك، تاريخه عند العرب في العصور الوسطى، روما، سنة ١٩١١م، ص ٢٠٧.
- (٩٤) انظر في ذلك: د. محمد مهران رشوان: المدخل إلى المنطق الصوري، دار

قباء، سنة ١٩٩٨م، ص ٥٢ فما بعدها، أيضاً: د. عزمى إسلام: دراسات  
فى المنطق، مع نصوص مختارة. طبعة الكويت، سنة ١٩٨٥. أيضاً: د.  
محمود فهمى زيدان: المنطق الرمضى نشأته وتطوره، مؤسسة شباب  
الجامعة، الإسكندرية، سنة ١٩٨٩.

(٩٥) انظر: د. محمد مهران، المدخل إلى المنطق الصورى، ص ٤٩-٥٩، ص ٦٧  
فما بعدها.

(٩٦) انظر: د. حامد طاهر: الفلسفة الإسلامية مدخل وقضايا، دار الثقافة  
العربية، القاهرة، ص ٢٢-٢٤.

(٩٧) راجع: د. عبد الرحمن بدوى: أرسطو، ص ٥٤ فما بعدها.

أيضاً: د. إمام عبد الفتاح إمام: مدخل إلى الفلسفة، مؤسسة دار الكتب،  
الكويت، ط ٦، ص ١٢٩ فما بعدها.

(٩٨) راجع: د. عاطف العراقى: تصنيف العلوم عند العرب، بحث ضمن مجلة  
دراسات عربية وإسلامية، إشراف د. حامد طاهر، العدد ١١/، سنة ١٩٩٢،  
ص ٢٢ فما بعدها.

كذلك: د. فاطمة إسماعيل: منهج البحث عند الكندى، ص ٨٦ فما بعدها.

(٩٩) راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام، مدخل إلى الفلسفة، ص ١٢٠-١٢١.

(١٠٠) د. عاطف العراقى: تصنيف العلوم عند العرب، مجلة دراسات عربية،  
ص ٢٤.

(١٠١) جابر بن حيان: كتاب الحدود ضمن مختارات بول كراوس، طبعة القاهرة.  
سنة ١٢٥٤هـ، ص ٩٧ فما بعدها.

أيضاً: د. جلال محمد عبد الحميد موسى: منهج البحث العلمى عند العرب فى  
مجال العلوم الطبيعية والكونية، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، سنة ١٩٨٢،  
ص ٥٩ فما بعدها.

(١٠٢) يذهب بعض الباحثين إلى أن تصنيف الكندى لا يخالف التصنيف  
الأرسطى (د. جلال محمد عبد الحميد موسى، منهج البحث العلمى عند  
العرب ... ص ٦٢).

- (١٠٢) راجع بالتفصيل: د. فاطمة إسماعيل، منهج البحث عند الكندي، ص ٨٥-١١٢.
- (١٠٤) راجع: إحصاء العلوم للفارابي، تحقيق عثمان أمين، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٤٩.
- (١٠٥) انظر رسائل إخوان الصفا، خير الدين الزركلي، القاهرة سنة ١٩٢٨، ج١ الرسالة السابعة.
- (١٠٦) راجع مفاتيح العلوم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٨١ م.
- (١٠٧) راجع تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات، ط أولى، القاهرة، سنة ١٩٠٨.
- (١٠٨) انظر: مقاصد الفلاسفة تحقيق محي الدين الكردي، ط٢، سنة ١٩٣٦، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، طبعة أخرى تحقيق د. سليمان دنيا سنة ١٩٦١.
- (١٠٩) راجع: مقدمة ابن خلدون،
- (١١٠) راجع: د. جلال محمد عبد الحميد موسى، منهج البحث العلمي عند العرب... ص ٨٠.
- (١١١) طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ج١، ص ٢٢٤، عن المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (١١٢) د. عاطف العراقي: تصنيف العلوم عند العرب، مجلة دراسات عربية، ص ٥٥.
- (١١٣) تلخيص ما بعد الطبيعة، نشرة عثمان أمين، ص ١ فما بعدها.
- (١١٤) ابن رشد: شرح البرهان لأرسطو، وتلخيص البرهان، حققه وشرحه وقدم له د. عبد الرحمن بدوي، ط أولى، الكويت ١٩٨٤.
- (١١٥) تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق موريس بويج، المجلد الأول، ص ٢٩٦-٤٧٢.
- (١١٦) المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ٦٩٧-٧٤٣.
- (١١٧) المصدر السابق، المجلد الثالث، ص ١٢٩٣-١٧٣٦.

(١١٨) ابن رشد: الضروري في السياسة، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، نقله عن العبرية د. أحمد شحلان، مع مدخل ومقدمة تحليلية للدكتور عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة مؤلفات ابن رشد (٤)، طبعة أولى سنة ١٩٩٨، ص ١٦١.

(١١٩) انظر تلخيص ما بعد الطبيعة، نشرة عثمان أمين، ص ١ و ص ٢.

(١٢٠) المصدر السابق، ص ١، ٢.

(١٢١) المصدر السابق، ص ٢. راجع أيضاً تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد ٤، ص ٧١.

(١٢٢) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ٧١١-٧١٢.

(١٢٣) د. عبد الرحمن بدوي، أرسطو: ض ٩٥، راجع تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ٧١١-٧١٢.

(١٢٤) تلخيص ما بعد الطبيعة، ص ٥-٦.

(١٢٥) المصدر السابق، ص ٢.

(١٢٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(١٢٧) المصدر السابق، ص ٣٤، ٣٥.

(١٢٨) فصل المقال، مركز دراسات الوحدة العربية، ض ٨٨.

(١٢٩) ابن رشد، الضروري في السياسة، ص ١٦١، ١٦٢.

(١٣٠) تلخيص ما بعد الطبيعة، ص ٢.

(١٣١) انظر على سبيل المثال: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، صفحات:

٨، ١٢، ١٥، ٢١، ٢٢، ٣٣، ٥٢، ٧١، ١١٢، ١١٧، ١٤٦، ١٦٣، ٢٤٠، ٢٧٢.

٢٩٧، ٣٣٩، ٤٧٢.

وأيضاً مقالة اللام المجلد الثالث صفحات: ١٥٠٢، ١٥٢٤، ١٥٥٨، ١٥٦٠.

١٥٦٢، ١٥٦٨، ١٥٧٨، ١٥٩٤، ١٦٠٠، ١٦١٠، ١٦١٢، ١٦٢٦، ١٦٢٧.

١٦٢٨، ١٦٣٤، ١٦٤٥، ١٦٥٣، ١٦٥٨، ١٦٦١.

(١٣٢) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ١٤٣٣.

(١٣٣) المصدر السابق، ص ١٤٢١.

- (١٣٤) تفسير ... مجلد ٣، ص ١٤٢٢.
- (١٣٥) المصدر السابق، ص ١٤٢٣ - ١٤٢٣، أيضا مجلد ٢، ص ٧٠٢.
- (١٣٦) المصدر السابق، مجلد ٢، ص ١٤٢٢ - ١٤٢٣.
- (١٣٧) انظر ابن رشد، تلخيص البرهان، حققه وشرحه وقدم له د. عبد الرحمن بدوي، ص ٤٩، ٧١.
- (١٣٨) المصدر السابق، ص ٣٦٩.
- (١٣٩) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ١٤٢٣.
- (١٤٠) تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد ٣، ص ١٤٢٤.
- (١٤١) المصدر السابق، ص ١٤٢٥.
- (١٤٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٤٣) المصدر السابق، مجلد ٢، ص ١٤٢٥ - ١٤٢٦.
- (١٤٤) المصدر السابق، ص ١٤٢٣.
- (١٤٥) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ١٤٣٦.
- (١٤٦) المصدر السابق، ص ١٤٣٥ - ١٤٣٦.
- (١٤٧) المصدر السابق، مجلد ٢، ص ١٤٢٤ - ١٤٣٥.
- (١٤٨) شرح البرهان، ص ٣٠٠.
- (١٤٩) المصدر السابق، ص ٢٩٥.
- (١٥٠) "صاحب كل صناعة إنما يجب عليه أن يفحص عن الأمور الذاتية التي تخص موضوع صناعته، ... فواجب ألا يفحص صاحب صناعة عما يفحص عنه صاحب صناعة أخرى، ولا يستعمل من المبادئ ما يستعمل غيره ... مثل حال علم الهندسة مع علم الفلسفة" (المصدر السابق، ص ٢٣٣).
- (١٥١) شرح البرهان، تحقيق د. بدوي، ص ٢٨٠.
- (١٥٢) شرح البرهان، ص ٢٨٠.
- (١٥٣) المصدر السابق، ص ٢٨١.
- (١٥٤) المصدر السابق، نفسه.
- (١٥٥) المصدر السابق، ص ٢٨٢.

- (١٥٦) المصدر السابق، ص ٢٨٢.
- (١٥٧) شرح البرهان، ص ٢٤٨.
- (١٥٨) المصدر السابق، ص ٣٦٦.
- (١٥٩) المصدر السابق، ص ٣٦٧.
- (١٦٠) شرح البرهان، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.
- (\*) هي العقول المفارقة المحركة لأفلاك الكواكب..
- (١٦١) شرح البرهان، ص ٣٦٩.
- (١٦٢) المصدر السابق، ص ٢٧٢ - ٢٧٣. وتفسير ابن رشد قريب من تفسير يحيى النحوى.
- (١٦٣) كما يقول: "صناعة المنطق منها عامة لجميع العلوم، ومنها خاصة بعلم علم" تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ١، ص ٤٨.
- (١٦٤) د. عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، ج ٢، ص ٤٤٦-٤٤٧.
- (١٦٥) ابن رشد، تلخيص البرهان، تحقيق د. محمود قاسم، ص ٧٢.
- (١٦٦) مناهج الأدلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٦٩.
- (١٦٧) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ١، ص ٤٢-٤٤.
- (١٦٨) تهافت الفلاسفة، ص ٦٠.
- (١٦٩) راجع: د. أبو يعرب المرزوقى، مفهوم السببية عند الغزالي، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، طبعة أولى، سنة ١٩٧٨، ص ٦٢-٦٣.
- (١٧٠) ابن رشد: تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، ج ٢، ص ٧٨٥، وطبعة مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٠٧. يذكرنا ابن رشد هنا بمغالطة الكذاب المعروفة فى كتب المنطق: بالطبع ليس رأى الغزالي ضرورياً، ولا رأى ابن رشد كذلك ضرورياً!.
- (١٧١) انظر: مناهج الأدلة، ص ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١.
- (١٧٢) أنظر. تهافت التهافت، ص ١١٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٧، ١٩٣.
- (١٧٣) مناهج الأدلة، ص ١٦٩-١٧٠، ١٧١.
- (١٧٤) رسائل ابن رشد، كتاب السماء والعالم لأرسطو، طبعة حيدر آباد، ص ٤٩.

(١٧٥) تهافت التهافت، ص ١٦٧.

(١٧٦) انظر تهافت الفلاسفة، ص ٢٢٩-٢٣٢.

(\*) تذهب الدكتورة منى أبو سنة إلى أن ابن رشد لم يقم بفحص قدرة العقل، بل قام به كانط بعد سبعمئة سنة. فقد وضع كانط أساس الهرمنيوطيقا استنادا إلى نظريته في المعرفة حيث انتهى إلى أن العقل الإنسانى يحاول اقتناص المطلق ولكنه عاجز عن ذلك. وكتابه "نقد العقل الخالص" هو من أجل تبرير فشل هذه المحاولة في اقتناص الحقيقة المطلقة. وفي هذا الاطار ألق كانط "الدين في حدود العقل وحده" (راجع: د. منى أبو سنة: ابن رشد مؤسس الهرمنيوطيقا، بحث ضمن كتاب: ابن رشد والتنوير، تحرير: د. مراد وهبة، د. منى أبو سنة، تقديم: د. بطرس غالى، دار الثقافة الجديدة، طبعة أولى، ١٩٩٧، ص ٨٩، ٩٠).

(١٧٧) راجع هذا الموضوع بتوسع في كتاب د. أبى يعرب المرزوقى/ مفهوم السببية عند الغزالى.

(١٧٨) د. صلاح قنصوه، فلسفة العلم، دار قباء، سنة ١٩٩٨، ص ١٦٢.

(١٧٩) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٨٠) تهافت الفلاسفة، ص ٨٥.



## الفصل الثالث الاستدلال المنهجي في الإلهيات عند ابن رشد

لقد ظهر لنا من خلال عرض مراحل الوعي الفلسفي وتطوره عند ابن رشد -في الفصل الأول- أن التفكير المنهجي عنده انقسم إلى مرحلتين متميزتين هما: مرحلة الدعوة إلى البرهان في العلوم والفلسفة؛ ومرحلة تلازم الجدل والبرهان في الفلسفة. وهذا يقودنا إلى الحديث عن كل مرحلة من المرحلتين.

### المرحلة الأولى: مرحلة الدعوة إلى البرهان:

تمثلت هذه المرحلة في حذف الأقاويل الجدلية في كتب أرسطو، والإبقاء فحسب على أقاويله العلمية، كما تمثلت أيضا في الدعوة الصريحة إلى استخدام الاستدلال البرهاني، ورفض الجدل وبخاصة عند المتكلمين (الأشعرية بالتحديد) ومنهم الغزالي، وعند الفلاسفة الفيضيين الفارابي وابن سينا.

لقد دعا ابن رشد -على ما أثبتنا- في مرحلة الجوامع والتلخيصات إلى استبعاد كل قول جدلي غير برهاني، والدعوة إلى تبني الأقاويل العلمية البرهانية التي جاء بها أرسطو فحسب، دون النظر إلى آراء غيره من السابقين؛ من شراحه العرب واليونانيين. من هنا اكتفى ابن رشد في هذه المرحلة بتجريد الأقاويل البرهانية في كتب أرسطو والإبقاء عليها، وحذف الشكوك التي ذكرها أرسطو للسابقين عليه والمعاصرين له. والأهم من ذلك هي دعوة ابن رشد في هذه المرحلة إلى النظر في العلوم الطبيعية وما بعد الطبيعة على جهة النظر في التعاليم<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن ابن رشد أراد إقامة الفلسفة علماً محكماً على غرار العلم الرياضي كما كان الحال عند أرسطو. من هنا كان هجومه على المتكلمين في زمانه، وعلى الغزالي بخاصة، وكذلك ابن سينا؛ لأن أقوالهم وبراهينهم لم تبلغ مرتبة اليقين والبرهان<sup>(٢)</sup>، فعند تناول ابن سينا مسألة القدم والحدوث، وقوله ببرهان الممكن والواجب وصف ابن رشد قوله بأنه "في أعلى مراتب الجدل، وليس هو واصلًا موصل البراهين"<sup>(٣)</sup>؛ معللاً ذلك بأن المقدمات التي اعتمدها ابن سينا؛ مقدمات عامة، ليست محمولاتها صفات ذاتية لموضوعاتها، في حين أن مقدمات البراهين ينبغي أن تكون من الأمور الجوهرية الذاتية المناسبة، على ما بين ابن رشد في تلخيص وشرح البرهان لأرسطو<sup>(٤)</sup>، كما نعت ابن رشد كلام الغزالي بأنه "كلام طويل غايته خطبي أو جدلي"<sup>(٥)</sup> أو كما يقول في موضع آخر: "أقاويله كلها أقاويل جدلية"<sup>(٦)</sup> أو أنه "كلام باطل كله"<sup>(٧)</sup>.

نحن أمام موقف صريح لابن رشد يجعل من الفلسفة منهجاً واحداً قائماً على البرهان، ويوحد بين العلوم كلها في منهج واحد، أو بالأحرى يدافع عن الفلسفة باعتبارها منهجاً علمياً برهانياً، يتأسس على البرهان واليقين الرياضى، فى مقابل الموقف المنهجي عند الغزالي الذى يجعل للفلسفة خصوصية تتميز بها عن العلوم الأخرى، وتنفصل عنها منهجياً، فلا يمكن عند الغزالي استخدام المناهج الرياضية فى الفلسفة الأولى أو فى الإلهيات (على نحو ما أثبت كانط فيما بعد) فقال الغزالي: **أين من يدعى أن براهين الإلهيات قاطعة كبراهين الهندسيات**<sup>(٨)</sup>. على أن ابن رشد يؤكد أن معنى الحكمة هو "النظر فى الأشياء بحسب ما تقتضيه طبيعة البرهان"<sup>(٩)</sup>.

يبقى الوقوف على جوهر الطريقة البرهانية أولاً. وهل استطاع ابن رشد حلّ مسائل الإلهيات بطريقة برهانية: على ما اشترطه فى تلخيصه للبرهان وكذلك فى شرحه له؟  
**أولاً: جوهر الطريقة البرهانية:**

يدعو ابن رشد فى هذه المرحلة إلى أن تتخذ الفلسفة منهجاً يكون إنموذجه العلمى برهاناً مستمداً من العلوم الرياضية التى تتمتع باليقين التام، لأن براهينها براهين مطلقة تفيد وجود الشئ وسببه معاً، أو السبب إذا كان الوجود معلوماً<sup>(١٠)</sup>، كما تستعمل الرياضيات الشكل الأول فى القياس، وهو أحق الأشكال الذى يتحقق به العلم التام الذى يكون على طريق الإيجاب<sup>(١١)</sup>.

## أ - معنى البرهان:

البرهان هو قياس يقينى يفيد علم الشيء على ما هو عليه فى الوجود بالعلة التى هو بها موجود<sup>(١٢)</sup>، فمعرفة علة وجود الشيء شرط ضرورى للبرهان اليقينى. ومن المعروف أن العلل عند أرسطو أربع: المادية، والصورىة، والفاعلة، والغائية. وهذه العلل قد تقع كل واحدة منها كحدّ أوسط فى الأقيسة البرهانية<sup>(١٣)</sup>، لكن البراهين تختلف فيما بينها بحسب الحدّ الأوسط: من براهين مطلقة تعطى السبب والوجود معا. إلى براهين وجود فقط وبراين تعطى السبب فقط.

وكل برهان لا بد أن يستند إلى مقدمات أو معرفة متقدمة تنقسم

إلى نوعين:

١ - إما معرفة هل الشيء موجود أو غير موجود، وهو ما يسمى بالتصديق.

٢ - إما معرفة بماذا يدل عليه اسم الشيء، وهو الذى يُسمى تصوراً.

وبعض الأشياء تحتاج الأمرين معاً.

على ذلك لا بد للبرهان من وجود مبادئ ينبغى التسليم بها بدون برهان وإلا يستمر البرهان إلى ما لا نهاية، وهذه المبادئ تنقسم إلى نوعين:

١ - إما مبادئ خاصة لكل علم، وهى المناسبة الذاتية.

٢ - وإما مبادئ عامة لأكثر من جنس، وهى البديهيات، غير أن البديهيات رغم أنها مشتركة عامة فإنها ينبغى أن تُكَيَّف وفقاً لكل علم<sup>(١٤)</sup>.

## ب - أنواع المقدمات المستخدمة في البرهان:

والمقدمات المستخدمة في البرهان أنواع: منها مقدمات معروفة بالطبع واجب قبولها (البديهيات) ومنها مصادرات، ومنها أصول موضوعة (مسلمات) ومنها حدود (تعريفات).

- فالبديهيات أو المقدمات المعروفة بالطبع يصدق بها بذاتها، وليس يمكن أن يتصور أحد فيها أنها غير ماهي عليه.

- أما المسلمات أو الأصول الموضوعة هي المقدمة التي يتسلمها المتعلم من المعلم، دون أن يكون عنده علم بخلافها.

- أما المصادرة، يتسلمها المتعلم من المعلم، وعنده علم بخلافها.

- أما الحدود فهي تعريفات تختلف عن الأصول الموضوعة (المسلمات)

والمصادرات من قبل أن الحدود ليس فيها حكم بأن الشيء موجود أو غير موجود، وإنما الحد جزء مقدمة وهو مفهم لذات الشيء ومعناه<sup>(١٥)</sup>، أي أنه يعرفنا جوهر الشيء وماهيته، والماهية هي الكلي، والعلم هو علم بالكلي. لذلك يفرق ابن رشد بين الحدود والمصادرات، والأصول الموضوعة، على اعتبار أن الحد لا يكون إلا كلياً، وتلك قد تكون كلية وجزئية، والبرهان لا يقوم إلا على الطبيعة الكلية، لذلك إذا لم يكن في الجزئيات طبيعة كلية، لم يكن هناك معنى كلي موجود، وإذا لم يتحقق هذا المعنى الكلي، لا يكون هناك حد أوسط يحمل عليه من طريق ماهو، وإذا انتفى وجود الحد الأوسط فلا يكون هناك برهان أصلاً<sup>(١٦)</sup>.

لذلك يؤكد ابن رشد أن "العلم بالبرهان فإنما يكون على الأمر الكلي

وبالأمر الكلي، والأمر الكلي هو في كل شخص وفي كل زمان"<sup>(١٧)</sup>.

وأهم ما يؤكد عليه ابن رشد فى الحدود هو أن تكون المعانى المراد تحديدها واضحة بينة ظاهرة فى الحدود، لذلك فهو يدعو إلى الاحتراس من الاسم المشترك<sup>(١٨)</sup> الذى يُقال على معان كثيرة وهو كثيراً ما يُستخدم فى الجدل، وإن كان هناك تحفظ من استخدامه فى الجدل، فمن باب أولى أن نتحفظ منه فى الحدود المستخدمة فى العلم البرهانى<sup>(١٩)</sup>.

### ج - شروط مقدمات البرهان (٢٠):

وهناك شروط لا بد من توافرها فى المقدمات التى تستخدم فى البرهان وهى:

- ١ - أن تكون مقدمات البرهان صادقة، لأن الكاذبة تؤدى بمن يستعملها أن يعتقد بوجود ما ليس بموجود.
- ٢ - أن تكون أوائل وغير معروفة بحدّ أوسط، أى لا تسبقها مقدمة أخرى تحتاج إلى حدّ أوسط، أى تحتاج إلى برهان، وكل برهان يحتاج إلى برهان، وإلا استمر البرهان إلى ما لا نهاية.
- ٣ - أن تكون علة للشئ المبرهن، لأن العلم الحقيقى هو العلم بعلة الشئ، لذلك يجب أن تكون أيضاً مناسبة للأمر الذى يتبين بها.
- ٤ - أن تكون متقدمة على النتيجة من قبل أنها علة للنتيجة، أى أنها متقدمة عليها بالسببية.
- ٥ - أن تكون أعرف من النتيجة من جهتين: من جهة ما يدل عليه اسمها، ومن جهة أنها موجودة أى صادقة. والأعرف يكون على ضربين:

أ - الأعراف عندنا هي الجزئيات.

ب- والأعراف عند الطبيعة هو الكليات البعيدة عن الحس.

لذلك لا يمكن أن يكون قياس برهاني دون اجتماع هذه الشروط.  
وفي البرهان ينبغي التصديق بمبادئ البرهان على الصفات  
المشار إليها، إلى جانب أنه لا ينبغي التصديق بشيء من مقابلات  
المقدمات المعروفة بنفسها، لأن الاعتقاد بإمكان مقابل هذه الأوائل  
يؤدى إلى ما يعرف بالأمر المغلطة التي تقوم عليها أقيسة  
السوفسطائيين، لكن العلم البرهاني من خصائصه ألا يقبل التغير أو  
الفساد أو إمكان حدوث مقابله<sup>(٢١)</sup>.

لذلك تكون مقدمات البرهان ضرورية - غير متغيرة-، وهي ذاتية  
محمولة على الكل، وكلية، ومناسبة أى من جنس واحد، لذلك يؤكد  
ابن رشد على مطالب البرهان وهو العلم المحقق اليقيني الذى يفيد  
علم الشيء على ما هو عليه بعلمته التي هو بها موجود أو فى أى وقت  
دون أن يكون بخلاف ما هو عليه فى أى وقت، لذلك يكون ضرورياً  
دائماً. لذلك فالنتيجة التي تعتمد على مقدمات ضرورية فهي ضرورية  
غير متغيرة<sup>(٢٢)</sup>.

ويقف ابن رشد على شروط المطالب البرهانية، أى يقف عند  
تعريف "المحمول على الكل، وما هو بذاته، والكلية. وهي أنواع  
المحمولات التي تتعلق بالبرهان"<sup>(٢٣)</sup>. ولا نجد بنا حاجة إلى الوقوف  
عندها، وما يعنينا الآن هل الشروط التي وضعها أرسطو فى كتاب  
البرهان، وتبناها ابن رشد ودعا إليها (من حيث مقدمات البرهان،

وشروطها، ومادة البرهان، وصورته) هل تتطابق مع الممارسات الفعلية التي مارسها ابن رشد لحل قضايا الإلهيات؟ هذا ما نقف عنده ونتساءل:

### ثانياً: هل ممارسات ابن رشد المنهجية برهانية؟

إذا نظرنا إلى المرحلة التي دعا فيها ابن رشد إلى تجريد الأقاويل العلمية في كتب أرسطو وهي مرحلة الجوامع الطبيعية وما بعد الطبيعة، على ما يظهر في ديباجة مقدمة السماع الطبيعي<sup>(٢٤)</sup>، وديباجة جوامع ما بعد الطبيعة<sup>(٢٥)</sup> فإن هذا الأمر يثير عدة تساؤلات وتعليقات هي:

١ - هل عندما قام ابن رشد بطرح الأقاويل الجدلية جانباً أو حذفها من كتب أرسطو بحجة أنه لم يعد بنا حاجة إليها الآن، إنما كانت حاجة أرسطو إليها عندما كان يفحص عن المطالب الفلسفية قبل أن يتوصل إلى الأقاويل العلمية<sup>(٢٦)</sup>. هل هذا يُعدّ برهاناً؟ أعنى هل الإبقاء على الجانب البنائي دون الجانب النقدي من أقوال أرسطو يُعدّ عملاً برهانياً<sup>(٢٧)</sup>؟ وماذا نقول عن النقد الذي يمارسه ابن رشد ضد أقوال ابن سينا وهو في معرض تجريده للأقاويل العلمية عند أرسطو، هل يتخذ فيه البرهان منهجاً؟.

٢ - في مقدمة جوامع ما بعد الطبيعة يصرح ابن رشد أيضاً بالهدف نفسه الذي أعلنه في مقدمة الجوامع الطبيعية وهو أن قصده أن يلتقط الأقاويل العلمية من مقالات أرسطو الموضوعة في علم ما بعد الطبيعة على



نحو ما جرت به عادته في الكتب المتقدمة التي هي الجوامع الطبيعية<sup>(٢٨)</sup>. ومن المعروف للباحثين أن كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو يتكون من أربع عشرة مقالة أو ثلاث عشرة، أما الجوامع وعد ابن رشد في المقدمة أن تقتصر على خمس مقالات، لكنه أخرج كتابه في أربع مقالات. وما نريد التنبيه عليه هو أن المقالة الأولى في جوامع ما بعد الطبيعة هي مقالة الدال الخامسة من كتاب ما بعد الطبيعة، وهي مقالة ذات طبيعة تشكيكية، توضح عدم تواطؤ اللغة الفلسفية. وهنا يثار التساؤل كيف تنسجم الطبيعة العلمية التي هي في الأصل برهانية مع هذا الطابع التناسبي لمعظم الأسماء المستخدمة في علم ما بعد الطبيعة؟

٢ - وإذا نظرنا إلى تلخيصات ابن رشد لكتب أرسطو: سنجد أن ابن رشد يعترف في تلخيص الجدل بأن الجدل نافع في العلوم النظرية لأن مقدمات المقاييس الجدلية في غالب الأمر ليست كاذبة بالكل، ولا صادقة بالكل، لذلك يُضطر إلى استخدام الجدل في الأشياء التي يختلط فيها ما بالذات بما بالعرض، وهذا يحدث في العلم الطبيعي، والعلم الإلهي، والعلم المدني، بخلاف الأمر في علوم التعاليم. ولذلك يقول ابن رشد: قل ما نجد أرسطو يبرهن شيئاً في هذه العلوم الثلاثة إلا قدم البرهان على ذلك تشكيكاً جدلياً<sup>(٢٩)</sup>.

وعليه يستخدم أرسطو الجدل في العلم الطبيعي والعلم الإلهي. لأن الجدل يعتمد على مقدمات مشهورة، وهي ما يُحتاج إليها في تلك العلوم؛ سواء عن طريق الاستقراء، أو عن طريق القسمة، أو ما يعرف بالمصادر التي يقنع فيها بالأمور المشهورة<sup>(٣٠)</sup>.

لذلك يعتبر أرسطو الخطاب الجدلي خطاباً فلسفياً<sup>(٣١)</sup>، لذلك لم يفصل فصلاً تاماً بين الجدل والبرهان، وهذا أمر قد قال به ابن رشد في تلخيصه لكتاب أرسطو في الجدل، حيث عدّ المنافع الكثيرة لصناعة الجدل، باعتبارها نوعاً من الرياضة الذهنية، وتدريباً على مناظرة الجمهور، وجدال الخصوم، فضلاً عن أن منفعة الجدل في العلوم النظرية<sup>(٣٢)</sup> (أي علوم الفلسفة) مهمة، الأمر الذي جعل أرسطو يبدأ بزاهينه بالتحليل والنقد، ثم أتبعه بالتركيب والبناء، أي يبدأ بالجدل ثم بالبرهان، بالتشكيك ثم وضع الحلول<sup>(٣٣)</sup>.

٤ - إذا انتقلنا إلى ممارسات ابن رشد المنهجية في كتبه المؤلفة التي هي: فصل المقال...، والكشف عن مناهج الأدلة... وتهاقت التهاقت؛ لنرى كيف برهن ابن رشد، أو أثبت، أو دُلّل على صحة قضاياها؟

أ. في كتاب فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال كيف برهن ابن رشد على قضية العلاقة بين الشريعة والحكمة؟ هل استخدم الطريقة البرهانية أم الجدلية؟

يناقش ابن رشد في هذا الكتاب حقيقة العلاقة بين مجالين أحدهما مجال النقل والآخر مجال العقل، والقضية برمتها محلّ شك ونزاع بين رأيين متعارضين، أحدهما يقول بالاتصال بين المجالين، والآخر يقول بالانفصال أو برفض العلاقة برمتها. إذن المطلوب هل العلاقة قائمة على الاتصال أم على الانفصال؟ وهذا الطرح يعدّ مطلوباً جدلياً<sup>(\*)</sup>، وكما أوضح لنا ابن رشد أسباب الشك الواقع في

المطلوب الجدلي: منها ما يتعلق بالتضاد الحاصل بين الفلاسفة بعضهم ببعض، ومنها ما يضاد الجمهور فيه بعضهم بعضاً، ومنها ما يضاد الفلاسفة فيه الجمهور، ومنها ما تتضاد فيه الأقيسة مثل قولنا: هل العالم قديم أم محدث<sup>(٣٤)</sup>.

وتظهر الصورة الجدلية بوضوح في ممارسات ابن رشد في "فصل المقال" حين ندرك أن الهدف من وضع الكتاب هو أساساً مهمة هدمية شكّية تقوم على نحض موقف الخصم الراض للفلسفة وعلوم المنطق، وهم الفقهاء، من هنا كان لابد من الحوار والمناظرة والجدال معهم بمنطق تفكيرهم، وبما يسلمون به، لإثبات نقيض موقفهم وهو بعينه الغاية المباشرة للجدل. إن ابن رشد، يسعى إلى الإقناع، وكل من يسعى إلى اقناع الآخر لابد أن ينطلق مما يعتقد هذا الآخر ويسلم به. من هنا كانت البداية الجدلية في شكل سؤال صاغه ابن رشد في صورة فتوى فقهية شرعية تطلب تحديد مشروعية الفلسفة وعلوم المنطق طبقاً لأحكام الشريعة كما جاءت في الفقه الإسلامي<sup>(٣٥)</sup>، وحصر ابن رشد الحكم، في الواجب والمندوب فحسب، ليكشف عن قصده في حصر هذا الحكم في فئتين يكون النظر في حقهم فرضاً واجباً، ومندوباً، أى فرض عين وفرض كفاية، أو على جهة الضرورى، وعلى جهة الأفضل بتعبير ابن رشد.

وابن رشد منذ البداية يحدد منهجه في "فصل المقال" بأنه على جهة النظر الشرعى"<sup>(٣٦)</sup> وجهة النظر الشرعى المقصودة هى الخطاب بلغة الفقه واستصدار الأحكام الخاصة بالفقه لتكون هى

الحكم على مشروعية الفلسفة وعلوم المنطق، ليأتى الحكم عليهما من داخل الشرع نفسه، فوجوب دراسة الفلسفة وعلوم المنطق يلزم بالضرورة عن وجوب النظر العقلي الذي يدعو إليه القرآن الكريم. فكانت نقطة البداية عند ابن رشد هي التحصن بالآيات القرآنية، واتخاذها شاهداً على تبرير دعوته لمشروعية الفلسفة. أى أن نقطة البدء في الاستدلال كانت "مجاراة الخصم"، أى أن ابن رشد قد سلّم ببعض مقدمات خصمه ليبين أنها لا تنتج ما يريده الخصم، بل استخدم ابن رشد نفس المقدمات لتساعده على إنتاج ما يريده هو، وهذا يُعدّ لوناً من ألوان الجدل<sup>(٣٧)</sup>.

لقد استخدم ابن رشد مسلمات الفقهاء لينتج منها ما يريد إنتاجه طبقاً لما يقصده من دفاع عن مشروعية الفلسفة وعلوم المنطق على جهة النظر الشرعي. لذلك نجده يضع تأويلاً لمعنى الاعتبار كما ورد في قوله تعالى: (فاعتبروا يا أولى الأبصار) [الحشر ٢/] ليؤكد أنه نصّ على وجوب استعمال القياس العقلي، أو العقلي والشرعي معاً<sup>(٣٨)</sup>، أى القياس بالمعنى الذي ورد في المنطق الأرسطي، أو القياس بالمعنى الذي ورد في أصول الفقه، وإذا كان القياس عند الأصوليين يعنى "تحصيل حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد"<sup>(٣٩)</sup> فلا مانع أن يستخدم ابن رشد هذا القياس فيما يتعلق بعلاقة الشريعة بالحكمة، فإن تحصيل حكم الشرع (الأصل) على الحكمة (الفرع) لاشتباههما في علة الحكم (وهو وجوب النظر العقلي في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على

الصانع)، هذا الحكم بوجوب النظر العقلي منصوص عليه في الشرع ولا يحتاج إلى اجتهاد لبيان وجوده ووجوبه، إنما الذي يحتاج إلى اجتهاد هو كيفية النظر العقلي، ولما كان أرسطو قد كفانا هذا الاجتهاد؛ فينبغي علينا أن نضرب بأيدينا إلى كتبه ونتعلمها على الترتيب<sup>(٤٠)</sup>، وذلك قياساً على ما يقوم به العالم في أصول الفقه. وهنا يلجأ ابن رشد إلى "المماثلة"، أو قياس النظير بين عمل الفيلسوف وعمل الفقيه فإنه كما أن الفقيه يستنبط من الأمر بالتفقه في الأحكام وجوب معرفة المقاييس الفقهية على أنواعها ... يجب على العارف (=الفيلسوف) أن يستنبط من الأمر بالنظر في الموجودات وجوب معرفة القياس العقلي وأنواعه"<sup>(٤١)</sup>.

ويستمر ابن رشد في صد الهجوم الذي شنه الفقهاء على الفلاسفة والفلاسفة، بدحض حججهم اعتماداً على المماثلة والإقناع، والمقارنة بين صناعة الفقه وصناعة الفلسفة، من حيث الشروط الواجب توافرها في الصناعة، والشروط المنهجية التي يمارسها العالم في كل صناعة منهما، ومن حيث المنفعة الحاصلة ... إلخ بما لا مجال لذكره بتوسع.

غير أن ما يعيننا هو استخدام ابن رشد لأساليب جدلية متنوعة، ومنها الاستدلال بالمثال أو التمثيل الذي يقوم على التشابه بين الأشياء التي هي موضوع الاستدلال، وهو يستغل في الإقناع أو العرض المبسط<sup>(٤٢)</sup>، وذلك يظهر بوضوح عندما يتحدث عن هؤلاء الذين منعوا النظر في الفلسفة وعلوم المنطق: فيقول: "إن مثل من

مَنع النظر فى كتب الحكمة مَنْ هو أهل لها من أجل أن قوماً من أراذل الناس قد يُظنُّ بهم أنهم ضلوا من قَبْلِ نظرهم فيها، مَثَلُ مَنْ مَنع العطاشى من شرب الماء البارد العذب حتى ماتوا من العطش، لأن قوماً شَرَقوا به فماتوا، فإن الموت عن الماء بالشرق أمر عارض، وعن العطش أمر ذاتى وضرورى<sup>(٤٢)</sup> وغيرها من الأمثال التى يأتى بها ابن رشد.

وابن رشد يدرك تماماً أنه يستخدم التمثيل فى كتابه، لذلك عندما احتاج الأمر إلى التمثيل بصناعة الرياضيات لتأكيد أن يستعين المتأخر بالمتقدم، فإنه صرح بقوله: "وما الذى أحوج فى هذا إلى التمثيل بصناعة التعاليم، وهذه صناعة أصول الفقه والفقه نفسه..."<sup>(٤٤)</sup> أى لماذا نلجأ إلى التمثيل بصناعة الرياضيات، وأمامنا أصول الفقه والفقه نفسه.

ومعظم القياسات التى يستخدمها ابن رشد فى "فصل المقال" تقوم على إيراد التشابه بين مجالى أصول الفقه والفلسفة.. وهو يستخدم الأقيسة الشرطية "على جهة الإبدال" التى تعنى كما يقول: "إذا أردنا أن نبين شيئاً ما موجود لأمراً ما، أو منفى عنه، نقلنا ذلك البيان إلى شبيه ذلك الشيء، علماً من أن الذى يلزم فى شبيه ذلك الشيء يلزم فى ذلك الشيء بعينه"<sup>(٤٥)</sup>.

لذلك معظم القياسات تأخذ الصورة الشرطية منذ البداية على طول الكتاب كله فى قوله إن كان..كذا..كان كذا.. وإذا تقرر..كذا.. فواجب كذا... وهكذا يستمر ابن رشد فى وضع الأقيسة المركبة التى

تبدأ بمقدمات يُسَلَّم بها الخصم، ليستنبط منها ابن رشد ما يلزم عنها من نتائج، ومن النتائج يستنبط ما يلزم عنها من نتائج جديدة وهكذا.

وإذا كان من الممكن صياغة أقاويل ابن رشد في "فصل المقال" في صورة أقيسة، فإنه ليس بالضرورة أن تكون أقيسة برهانية تتصف بالضرورة العقلية. وابن رشد نفسه يذكر لنا القياس مقارنة بالبرهان، فيقول عن القياس: إنه "قول يلزم عنه شيء آخر باضطرار، ولم يقل يلزم شيء آخر اضطرارى. فالاضطرار فى القياس هو فى نفس لزوم النتيجة عن المقدمات، لا فى كون النتيجة اضطرارية"<sup>(٤٦)</sup>. ومعنى ذلك أنه ليس كل قياس برهانياً، فهناك القياس الجدلى والفرق بين القياس البرهانى والجدلى: أن الأول ينتج نتيجة ضرورية من مقدمات ضرورية، والثانى ينتج نتيجة تلزم عن مقدماته بالضرورة، لكنها ليست ضرورية.

فهل بعد ذلك نستطيع أن نقول: إن استدلال ابن رشد - فى "فصل المقال" - على مسألة العلاقة بين الشريعة والحكمة هو استدلال برهانى بالمعنى الأرسطى؟ لو كان الأمر كذلك لكانت المشكلة قد حسمت إلى الأبد، وكان باب الاجتهاد قد أُغلق فيها، غير أن الواقع قد أثبت لنا أن ما خلّفته محاولة ابن رشد من جدال عنيف وخصومة من بعده خاصة فى الغرب اللاتينى<sup>(٤٧)</sup> هو أكبر دليل على المعالجة الجدلية لهذا الموضوع، ونفى الطابع البرهانى الحاسم والضرورى عن استدلاله. لذلك يقول د. عاطف العراقى: "إن فلاسفة العرب بلا

استثناء واحد منهم؛ لم ينجحوا نجاحاً تاماً في التوفيق بين الدين والفلسفة، فالفيلسوف: إما أن ينتهي به البحث في هذا المجال إلى رفع الدين على الفلسفة؛ وإما أن يرفع طريق البرهان على الطريق الخطابي، ومعنى هذا إننا لا نجد توفيقاً دقيقاً بمعنى كلمة "توفيق". وابن رشد وهو من أكثر الفلاسفة اهتماماً بالتوفيق(\*) لم ينجح في موضوع التوفيق نجاحاً تاماً، وإلا كيف تفسر أن الفلسفة انتهت بوفاته في عالمنا العربي" (٤٨).

الخلاصة: أن "فصل المقال" خطاب جدلي يوجهه ابن رشد إلى فئة الفقهاء الرافضين للفلسفة، والمطلوب إقناع هذه الفئة بخطأ موقفهم هذا استناداً إلى ما يؤمنون به، وما يعتقدونه، وما يسلمون به، سواء على مستوى العقيدة الدينية أو على مستوى الممارسات العملية المنهجية في علم أصول الفقه. والممارسات الفعلية في "فصل المقال" تثبت أن ابن رشد أراد التأثير في الخصم وهدم آرائه وموقفه، وهو عين الهدف الذي يراه ابن رشد هدفاً للمتكلمين.

كيف نُفسرُ إذن الدعوة الصريحة إلى استخدام القياس البرهاني الذي "لا يقبل التغير أو الفساد أو إمكان حدوث مقابله" (٤٩) مع تلك الممارسات الجدلية؟ وقد يقول قائل إن هذا خطاب موجه إلى الجمهور على جهة الفحص الشرعي، وليس على جهة النظر العقلي البرهاني. أقول. إذن علينا أن نعترف بأن ابن رشد يستخدم نوعين من الخطاب. خطاب للجمهور، وخطاب للخاصة، أحدهما جدلي أو خطابي والآخر برهاني. ويبقى أن نعرف بأي معنى يكون برهانياً؟



## ب- منهج "الكشف عن مناهج الأدلة":

يشغل الحجاج الجدلي مساحة كبيرة من كتاب "الكشف عن مناهج الأدلة" بهدف إيضاح القطيعة المنهجية بين الخطاب البرهاني والخطاب الجدلي السوفسطائي عند المتكلمين خاصة الأشعرية!!  
ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن نذكر أن معظم الفلاسفة العرب والمسلمين بدءاً من الكندي والفارابي وابن سينا (٥٠)، وكذلك الغزالي (٥١) جميعهم اتخذوا موقفاً يطعنون فيه في أدلة الفرق الكلامية، ويصفونها بأنها جدلية أو خطابية مأخوذة من بادئ الرأي دون تمحيص. فيذهب ابن سينا إلى أن أقوال المتكلمين غير برهانية، وأن البرهان منهج الخاصة، وأن المنهج الملائم للعامة هو الخطابية، ويقر بأن الصناعتين النافعتين هما البرهان والخطابية (٥٢)، أما الجدل لا يقصد لا هذا ولا ذاك، وهذا بعينه ما ذهب إليه ابن رشد. وهنا ينبغي على الباحث أن يدرك المعنى الذي يقصده كل فيلسوف من "الجدل" والمعنى المقصود بالبرهان. أو ما هو الجدل المرفوض والمذموم، وما هو الجدل المقبول والمحفود؟.

فيما يتعلق بموقف ابن رشد من أدلة المتكلمين، فإنه يستمر في حملته على أدلتهم واصفاً إياها بأنها طرق ليست برهانية، ولا هي من الأقاويل التي تليق بالجمهور. أي أنها ليست برهانية صناعية، كما أنها أيضاً ليست شرعية بسيطة تخاطب جمهور الناس (٥٣) فهي لا تصلح للعلماء ولا للجمهور (٥٤).

ويدخل ابن رشد في حوار وجدال مع المتكلمين (الأشعرية) لكي يلزمهم عن طريق تفنيدهم وتحليلها إلى إبطال دعواهم، وإلى أن أدلتهم ليست برهانية إنما هي جدلية مع أنه يمارس المنهج الجدلي. حيث يتبع طريقة 'السبر والتقسيم' التي هي 'باب من أبواب الاستدلال الكاشف للحقيقة، وهو أيضا من أبواب الجدل، يتخذه المجادل سبيلاً لإبطال دعوى من يجادله: بأن يذكر أقسام الموضوع الذي يجادل فيه، ويبين أنه ليس في أحد هذه الأقسام خاصة تسوغ قبول الدعوى فيه، فيبطل دعوى الخصم" (٥٥).

وطريقة السبر والتقسيم تقوم على خطوتين منهجيتين: إحداهما: الحصر، وهو المقصود بالتقسيم، والأخرى: الإبطال وهو المراد بالسبر. وهذا يعينه ما كان يقوم به ابن رشد سواء في كتابه 'الكشف عن مناهج الأدلة أو في تهافت التهافت' فضلاً عن استخدامه أساليب جدلية متنوعة أهمها:

- الجدل القائم على السبر والتقسيم (كما أشرنا).

- الجدل القائم على المماثلة، أو التمثيل والتشبيه، أي قياس النظير.

- الجدل القائم على برهان الخلف... إلخ.

وأهم ما هو مشترك بين الأساليب السابقة هو تقبل دعوى الخصم على وجه الافتراض، من أجل إبراز تناقضاتها الداخلية، ومن ثم رفضها وإحلال الرأي المقترح مكانها. إذن يبدأ الجدل من فروض هي بعينها آراء الخصم، ثم تحليلها وتفنيدها، ثم إضافة التركيب بعد ذلك.

فالجدل يكسب صاحبه القدرة على امتحان الآراء والمذاهب  
وتعريف الصادق منها من الكاذب<sup>(٥٦)</sup>.

غير أن أهم ما استخدمه ابن رشد من أدوات جدلية هو تلك  
القدرة على تمييز كل واحد من الأسماء، وعلى كم نحو تُقال، أى  
القدرة على تفصيل الاسم المشترك والمتشابه والمشكك<sup>(٥٧)</sup> كما  
سنبين بعد قليل.

## نماذج من الممارسات الجدلية عند ابن رشد

### - مسألة حدوث العالم عند الأشاعرة:

يبدأ ابن رشد نقده للأشاعرة في كتابه: "الكشف عن مناهج الأدلة... لأنهم أولاً يقولون بأن "التصديق بوجود الله تبارك وتعالى لا يكون إلا بالعقل" (٥٨).

وعليه يدخل ابن رشد معهم في حوار وجدال: ليمتحن أدلتهم العقلية الخاصة بحدوث العالم، وإن كان يضع حكمه عليهم في البداية، ثم يأتي بما يؤكد هذا الحكم، وأحكامه التي أصدرها ابن رشد على طرقهم بأنها طرق "ليست هي الطرق الشرعية" (٣٢١) فطريقتهم المشهورة لإثبات حدوث العالم هي "طريقة مُعتَصَمة"، تذهب على كثير من الماهرين المدربين في صناعة الجدل، فضلاً عن الجمهور، فهي طريقة غير برهانية، ولا تؤدي إلى علم يقيني بوجود الباري سبحانه (٥٩).

ويبدأ ابن رشد بتقبل دليلهم على سبيل الافتراض: ليقوم بالخطوة الأولى وهي التقسيم أو الحصر، بادئاً من المقدمات التي اعتمد عليها الأشاعرة في دليل الحدوث، حاصراً إياها في ثلاث مقدمات تأتي بمثابة الأصول لما يقصدون الوصول إليه من نتائج تدل على حدوث العالم عندهم، ثم يقوم ابن رشد بتحليل كل مقدمة على

حدة، وتفنيدها موضحاً الخطأ فيها كى يقوم بإبطالها بعد ذلك.  
والمقدمات الثلاث هي:

- إحداها: أن الجواهر لا تنفك عن الأعراض أى لا تخلو منها.

- والثانية: أن الأعراض حادثة.

- والثالثة: أن ما لا ينفك عن الحوادث حادث، أى ما لا يخلو من

الحوادث هو حادث (٦٠).

يبدأ ابن رشد بنقد المقدمة الأولى ليوضح أنها كان يمكن أن

تكون صحيحة لو قصدوا بالجواهر الأجسام المشار إليها المحسوسة

المشخصة القائمة بذاتها؛ ولكنهم عنوا بالجواهر الجزء الذى لا

ينقسم، وهو ما يسمونه الجوهر الفرد، وفى هذه الحالة تكون المقدمة

الأولى محل شك (٦١).

ويتلخص الشك الذى يأتى به ابن رشد فيما يلى:

- إنهم يعتمدون على مقدمة ليست معروفة بنفسها، وليست

معطى حسياً، ولا بديهية عقلية، بل هى نتيجة استدلال خطابى على

الأكثر، يؤدى إلى "أقاويل متضادة شديدة التعاند. وليس فى قوة

صناعة الكلام تخليص الحق منها، وإنما ذلك لصناعة البرهان وأهل

هذه الصناعة قليل جداً" (٦٢).

- أنهم يخلطون بين الكم المنفصل والكم المتصل (العدد والعظم،

الحساب والهندسة) فى استدلالهم المشهور (الفيل والنملة) حيث

اعتبروا من المعلومات الأولية القول بأن الفيل أعظم من

النملة،... إلخ (٦٣).

ويفند ابن رشد ما يلزم عن المقدمة التي يقولون بها، فيأتى بنتائج تتعارض أو تتناقض مع ما يسلمون به (كالقول بالخلق من العدم مثلاً). وبالتالي فإن مقدمتهم تؤدي إلى شكوك ليس من السهل التخلص منها<sup>(٦٤)</sup>.

وينتقل ابن رشد إلى المقدمة الثانية: القائلة بأن جميع الأعراض محدثة ليؤكد أنها أيضا مقدمة مشكوك فيها لخفاء معنى الحدوث فيها كخفاته في بعض الأجسام التي لم نشاهد حدوثها بالاستقراء، ونحكم على حدوثها بقياس الغائب على الشاهد، ونعمم الحكم على جميع الأجسام وجميع الأعراض وهو قياس يعدّ خاطئاً في نظر ابن رشد؛ وذلك لأن من الأجسام ما لم نشاهد حدوثه مثل "الجسم السماوي، وهو المشكوك في إلحاقه بالشاهد، والشك في حدوث أعراضه كالشك في حدوثه نفسه؛ لأنه لم يُحسَّ حدوثه لا هو ولا أعراضه"<sup>(٦٥)</sup>، وعلى ذلك يرى ابن رشد أن كلام الأشعرية يبين فحسب أن ما يظهر من الأعراض حادثاً فهو حادث، لا ما لا يظهر حدوثه، ولا ما لا يُشك في أمره، مثل الأعراض الموجودة في الأجرام السماوية"<sup>(٦٦)</sup>، وبالتالي فإن أدلتهم على حدوث جميع الأعراض تعتمد قياس الغائب على الشاهد، وهو دليل خطابي، لا ينبغي استخدامه إلا "عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد والغائب"<sup>(٦٧)</sup>، وهذا لا يحدث على مستوى الموجودات نفسها، فطبيعة الأجرام السماوية -مثلاً- تختلف عن طبيعة الأرض..

- أما المقدمة الثالثة القائلة بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو

حادث، يراها ابن رشد مقدمة مشتركة الاسم يمكن أن تُفهم على معنيين، ومسألة اعتماد ابن رشد على التقسيم الدلالى للأسماء المستخدمة فى مباحث الفلسفة مسألة سنعود إليها بعد قليل، لأنها تكاد تكون هى جوهر المنهج الرشدى.. وإذا كان قد وصف هذه المقدمة بأنها مشتركة الاسم تتعدد معانيها، فإنه وقف عند هذه المعانى يُفندها باستخدام الجدل القائم على برهان الخُلف. لينتهى إلى أن ما يريدون الوصول إليه لا يلزم عما يضعونه من مقدمات. وينتهى إلى نفس حكمه السابق من أن "ما توهم القوم من هذه الأشياء أنه برهان، فليس برهاناً، ولا هو من الأقاويل التى تليق بالجمهور" (٦٨).

### تعقيب:

يتلخص نقد ابن رشد للأشاعرة فى دليلهم السابق على ما يلى.  
- إنهم يستخدمون مقدمات مشهورة، ليست ضرورية، ولا واضحة بذاتها وبالتالي فهى ليست يقينية، وإذا كانت المقدمات ليست ضرورية فإنها لا تؤدى إلى نتائج ضرورية.  
- لقد أخطأ المتكلمون فى اعتمادهم قياس الغائب على الشاهد، وبالتالي ليست مقدماتهم، أو أقيستهم مناسبة ولا ذاتية ولا خاصة بالموضوع.

الخلاصة هنا أن ابن رشد الذى يرفع شعار البرهان منهاجاً للفلسفة لا يكف عن استخدام الجدل. وإن كان يُصرح فى تلخيص

الجدل بأن الجدل خادم للبرهان<sup>(٦٩)</sup> لكنه في الوقت نفسه يجعل السبارات البرهانية معياراً لتمييز الصدق من الكذب في مقدمات الجدل.

وعليه نسأل هل البرهان خادم للجدل أم العكس صحيح؟ أم كل من الجدل والبرهان لا يمكن أن يستغنى أحدهما عن الآخر، كما لا تستغنى العين عن الضوء لترى؟ إن النور الذي يعتمد عليه ابن رشد كمعيار للنقد هو المذهب الأرسطي نفسه أو بالأحرى المنطق الأرسطي الذي يجعله معياراً لتمييز الصدق من الكذب في مقدمات الجدل، وعليه نسأل هل أرسطو نفسه لم يستخدم الجدل؟ إن ابن رشد يؤكد أن أرسطو لا يبرهن شيئاً في العلم الطبيعي أو العلم الإلهي أو العلم المدني إلا قدام البرهان على هذه العلوم (باستثناء التعاليم) تشكيكاً جديلاً<sup>(٧٠)</sup>.

بوسعنا أن نأتى بأمثلة كثيرة من الممارسات المنهجية عند ابن رشد، والتي تؤكد المنحى الجدلي الواضح، وهو ما يُصرِّح به في كتابه "تهافت التهافت".

### ج- المنهج في "تهافت التهافت"

يُعد كتاب "تهافت التهافت" -فيما أرى- أعظم حوار فكري على مستوى الفلسفة العربية الإسلامية عبر عصورها القديمة والحديثة، وهو كتاب يتعلق بقضية غاية في الأهمية: هي قضية "المنهج". وإن كان الكتاب يقصد الدفاع عن الفلسفة والفلاسفة في ظل ظروف



العداء الصارخ لها من جانب الفقهاء؛ فإننا سنغض الطرف عن هذا الجانب، وما يتعلق به من أبعاد دينية واجتماعية أخذها ابن رشد على الغزالي لأنه أشاع مثل هذه الأمور على الجمهور، وسيكون تركيزنا على الجانب العلمى المنهجي فى هذا الحوار.

ويتعلق هذا الجانب العلمى بمدى قدرة العقل وحدوده فى مسائل الإلهيات، هل يمكن للمنطق العقلى الذى اشترطه الفلاسفة فى كتبهم المنطقية أن يصلح للوصول إلى الحقيقة فى مجال الإلهيات؟ لقد صاغ الغزالي هذه المسألة فى كتابه "تهافت الفلاسفة" حين قال عن الفلاسفة: "إن ما شرطوه فى صحة مادة القياس فى قسم البرهان من المنطق، وما شرطوه فى صورته فى كتاب القياس، وما وضعوه من الأوضاع فى (إيساغوجي) و(قاطينوراس) التى هى من أجزاء المنطق ومقدماته، لم يتمكنوا من الوفاء بشيء منه فى علومهم الإلهية" (٧١).

لم يكن هدف الغزالي من "تهافت الفلاسفة" هدفاً بنائياً إيجابياً يقدم الشكوك ثم يتبعها بالحلول. إنما كان هدفه نقدياً هدمياً، على وعد منه بتقديم الرأى البنائى فيما بعد، فى كتاب آخر (٧٢).

قصد الغزالي إذن تعجيز الفلاسفة عن دعواهم معرفة حقائق الأمور الإلهية بالبراهين القطعية، وإظهار أن هذه الحقائق لا تنال بنظر العقل عند كثير من الناس (٧٣).

وجاء ابن رشد ليردّ على الغزالي مدافعاً عن الفلسفة الحقّة، من وجهة نظره، مستخدماً فى الوقت نفسه النهج الغزالي القائم على

الهدم وليس البناء. وهو يؤكد هدفه منذ بداية الكتاب في مقدمة مباشرة وصريحة بقوله: "فإن الغرض في هذا القول أن نبين مراتب الأقاويل المثبتة في كتاب التهافت لأبي حامد في التصديق والإقناع، وقصور أكثرها عن مرتبة اليقين والبرهان" (٧٤).

غير أن ابن رشد لم يستخدم البرهان في رفض دعوى خصمه العنيد، بل كان كثير الاعتذار عن تقديم البرهان في كتابه، وكان يقول للقارئ إن مثل هذه الأمور الإلهية لا يمكن أن تتبين في هذا الموضوع (٧٥). وكان يحيل القارئ إلى مواضع البرهان (٧٦) ويصرح بأن كل ما وضعه في كتابه (تهافت التهافت) ليس هو قولاً صناعياً برهانياً، وإنما هي أقوال غير صناعية، بعضها أشد إقناعاً من بعض (٧٧). كما اعتذر أكثر من مرة عن تناول مثل هذه المسائل التي نشرها الغزالي في كتابه، واقسم بقوله: "...قاله العالم الشاهد والمطلع إننا ما كنا نستجيز أن نتكلم في هذه الأشياء هذا النحو من التكلم" (٧٨). وفي موضع آخر يقول: "علم الله ما كنت أنقل في هذه الأشياء قولاً من أقاويلهم ولا أستجيز ذلك لولا هذا الشرّ اللاحق للحكمة. وأعني بالحكمة النظر في الأشياء بحسب ما تقتضيه طبيعة البرهان" (٧٩).

ومن جانبي أقول: إذا كان معنى الحكمة، هو النظر في الأشياء بحسب ما تقتضيه طبيعة البرهان؛ ولما لم يكن نظر ابن رشد في كتابه هذا نظراً برهانياً على ما صرح بنفسه (٨٠) فهذا يعني أن كتابه ليس كتاباً من كتب الحكمة (الفلسفة).

أين إذن كتب الحكمة؟ إنها كتب أرسطو، لذلك كثيراً ما يحيل ابن  
 رشد القارئ إلى هذه الكتب<sup>(٨١)</sup>، فضلاً عن استبطانه للمذهب  
 الأرسطي الذي كان يتخذه معياراً للنقد، على أساسه كان يصدر  
 أحكامه بالصواب والخطأ على كل الآراء التي وردت في أقاويل  
 الغزالي، بما فيها آراء الفلاسفة الفيضيين (الفارابي وابن سينا)،  
 وكذلك آراء المتكلمين (أشاعرة، ومعتزلة، وكرامية، وغيرهم). لذلك  
 نجد له عبارات كثيرة من مثل: "ما حكاه (=الغزالي) ها هنا عن  
 الفلاسفة في وجود الكثرة في العقول فقط دون المبدأ الأول، هو كلام  
 فاسد غير جارٍ على أصولهم"<sup>(٨٢)</sup> (يقصد أرسطو). وفي موضع آخر  
 يقول: "فعليك أن تتبين قولهم هذا: هل هو برهان أم لا. أعنى في  
 كتب القدماء لا في كتب ابن سينا وغيره، الذين غيروا مذهب القوم  
 في العلم الإلهي حتى صار ظنياً"<sup>(٨٣)</sup>، لذلك كان ابن رشد يعرض  
 في بعض المسائل رؤية أرسطو عرضاً موجزاً يكتفى فيه بالنتائج  
 دون ذكر المقدمات أو ذكر تفاصيل الطريقة البرهانية الأرسطية<sup>(٨٤)</sup>.  
 ولما كان ابن رشد ينطلق من الرؤية الأرسطية، كان لابد أن يختلف  
 مع الفلاسفة الفيضيين (الفارابي وابن سينا) وهما مصدرا النقد  
 الذي وجهه الغزالي للفلاسفة، لذلك رأى ابن رشد أن القصور الذي  
 وقع للغزالي في الحكمة جاء لأنه لم ينظر إلا في كتب ابن  
 سينا<sup>(٨٥)</sup>، غير أن ابن رشد يعترف -في بعض المواضع- بأن  
 الغزالي كان صادقاً في نقده لابن سينا<sup>(٨٦)</sup>. لأن ابن سينا جاء  
 بأقاويل غير صادقة، ليست جارية على أصول الفلاسفة<sup>(٨٧)</sup>.

والقارىء لكتاب "تهافت التهافت" يجد ابن رشد -فى نقده لأراء خصومه- يردّ خطأ الفكر العربى السابق عليه إلى شىء واحد هو أزمة فهم أرسطو". وبالتحديد أزمة فهم "المعانى" التى قصدتها أرسطو. لذلك كثيراً ما يستخدم ابن رشد عبارات من مثل: "إن فهم ..كذا.. فلا معنى لهذه الشكوك، وكذلك إن فهم ..كذا.. يصح القول..<sup>(٨٨)</sup>. كما يصرح ابن رشد بأن "مذهب أرسطو لم يفهمه كثير ممن جاؤا بعده"<sup>(٨٩)</sup>. لذلك يمكن حصر الإشكالية المنهجية بين ابن رشد وبين السابقين عليه من المتكلمين والفلاسفة العرب فى فهم مذهب أرسطو، وبخاصة فى إشكالية مفاهيمه التى يستخدمها.

## إشكالية المفاهيم بين ابن رشد والسابقين عليه من المتكلمين والفلاسفة الفيضيين:

يدور محور النقد الرشدى لكل من سبقه من المتكلمين والفلاسفة الفيضيين حول "المفاهيم". لقد استخدم الأشعرية لفظ "الإمكان"، وكذلك الفارابى وابن سينا، غير أن العبرة بمعنى "الإمكان": فقد يأتى الإمكان ليدلّ على الحدوث كما يستخدمه المتكلمون، وقد يدلّ على القِدْم كما يستخدمه ابن رشد: فعند المتكلمين العالم ممكن الوجود، فى أى وقت يريده الله سبحانه، وعند ابن رشد العالم "ممكن أى أنه متحرك. حركة لا بداية لها من جهة الماضى نحو الخروج من الإمكان إلى الفعل، والحركة هى دوماً حركة متحرك، فيجب أن يكون هذا المتحرك لا أول له. فالعالم أزلّى<sup>(٩٠)</sup>، وهذا

تفسير يستند إلى مفهومي القوة والفعل الأرسطيين، وكثيرا ما يوظف ابن رشد الألفاظ نفسها عند المتكلمين والفلاسفة العرب لتحمل دلالات مختلفة عما جاؤا بها. لذلك يرى أن الذي يسميه ابن سينا ممكن الوجود، هو والممكن الوجود الذي يقصده الفلاسفة مقول باشتراك الاسم<sup>(٩١)</sup>، أي اللفظ مشترك، والمعنى مختلف. وفي موضع آخر يثبت ابن رشد أن الفارابي وابن سينا لم يفهما كيف يكون الواحد علة على مذهب أرسطوطاليس ومذهب من تبعه من المشائين. وقد مدح أرسطو في آخر مقالة اللام بهذا المعنى، وأخبر أن كل من كان قبله من القدماء لم يقدرُوا أن يقولوا في ذلك شيئا<sup>(٩٢)</sup>. ويوضح ابن رشد كيف تكون القضية القائلة إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد قضية صادقة. وأن الواحد يصدر عنه كثرة قضية صادقة أيضا<sup>(٩٣)</sup>. وذلك اعتماداً على الطابع الدلالي التناسبي الذي يُميّز الألفاظ الفلسفية.

لذلك ردّ ابن رشد معظم أخطاء ابن سينا إلى سوء فهم مفاهيم أرسطو، لذلك يصفه بأنه لم يُميّز بين الصادق والهوية، فاستخدم اسم الهوية بدل اسم "الموجود"، وقد كان ينبغي أن يفهم من اسم الموجود المعنى الذي دلّ عليه المترجمون، وهو الدلالة المقولة بتقديم وتأخير على ذوات الأشياء المختلفة، فإذا قلنا "إن الجوهر موجود" لزم أن يفهم منه ما يفهم من الصادق<sup>(٩٤)</sup> كما يقول أن الممكن المستعمل في برهان ابن سينا هو باشتراك الاسم<sup>(٩٥)</sup>.

ويستمر ابن رشد في إيضاح أن من الأسماء ما يُقال باشتراك

الاسم كما هو الحال في اسم العطل<sup>(٩٦)</sup>، وفي مسألة الصفات في الإله، والصفات في الإنسان هي أيضا باشتراك الاسم فقط<sup>(٩٧)</sup>، واسم العقل يُقال على العقول المفارقة بتقديم وتأخير<sup>(٩٨)</sup>.

أهم ما يعيننا في موضوعنا الآن هو أن ابن رشد أصبح يرفض الدلالة المتواطئة والألفاظ المشتركة، ويؤكد على الأسماء المشككة<sup>(٩٩)</sup>، مما يدل على الطابع التناسبي للألفاظ الفلسفية في مقابل الألفاظ المتواطئة، أي المتفق عليها، التي كان يدعو إليها من قبل، ولا يخلو كتاب "تهافت التهافت" من هذا الطابع الدلالي التناسبي المقول بتقديم وتأخير<sup>(١٠٠)</sup>.

ويرتبط بتعدد الدلالات اللغوية للأسماء المستخدمة أن يرفض ابن رشد رفضاً تاماً قياس الغائب على الشاهد في مسائل الإلهيات. ذلك لأن كثيراً من هذه المسائل لا يصح معها النقلة من الشاهد إلى الغائب، مثل مسألة الصفات لذلك يقول ابن رشد: "إذا فهم معنى الصفات" الموجودة في الشاهد وفي الغائب، ظهر أنهما باشتراك الاسم اشتراكاً لا يصح معه النقلة من الشاهد إلى الغائب"<sup>(١٠١)</sup>، فالعلم الإلهي علة للمعلول، والعلم الإنساني معلول له<sup>(١٠٢)</sup>. وعلى ذلك فلا يصدق على العلم الإلهي ما يصدق على العلم البشري<sup>(١٠٣)</sup>.

وإذا كان ابن رشد يرفض قياس الغائب على الشاهد، سيترتب على ذلك اختلاف المفاهيم المستخدمة في الإلهيات، فلا يصح أن يكون "الحدوث" في الغائب" كالحدوث المشاهد<sup>(١٠٤)</sup>، ولا تكون الإرادة في الشاهد هي نفسها في الغائب<sup>(١٠٥)</sup>، ولا تكون طبيعة

الممكن في عالمنا مثل طبيعة الممكن الأزلي<sup>(١٠٦)</sup>، وبالجملة أى خطأ في إدراك معانى المسائل الإلهية فهو راجع -في نظر ابن رشد- إلى نقل الحكم من الشاهد إلى الغائب على ما فعل المتكلمون الذين قالوا بهذا القياس في موجودين في غاية التباعد، لا في موجودين مشتركين في النوع أو في الجنس بل مختلفين غاية الاختلاف<sup>(١٠٧)</sup> على ما حدث في تشبيههم العلم الإنساني بالعلم الأزلي، فعلم الله وصفاته لا تُكَيَّف ولا تُقاس بصفات المخلوقين، حتى يُقال إنها الذات أو زائدة على الذات<sup>(١٠٨)</sup>. لذلك يرى ابن رشد أن المتكلمين جعلوا الإله إنساناً، وذلك أنهم شبهوا العالم بالمصنوعات التي تكون عن إرادة الإنسان وعلمه وقدرته<sup>(١٠٩)</sup>. وقس على هذا في كل المسائل المذكورة في الكتاب.

### حدود العقل الإنساني في مسائل الإلهيات:

لا يجد ابن رشد مفراً من الاعتراف بقصور العقل الإنساني، وعجزه عن بلوغ كثير من الحقائق المتعلقة بمسائل الإلهيات، فيؤيد قول الغزالي في هذا الأمر، يقول ابن رشد: "قوله (=الغزالي) إن كل ما قصرت عن إدراكه العقول الإنسانية فواجب أن نرجع فيه إلى الشرع، حق، وذلك أن العلم المتلقى من قبل الوحي إنما جاء متمماً لعلوم العقل، أعنى: أن كل ما عجز عنه العقل أفاده الله تعالى للإنسان من قبل الوحي"<sup>(١١٠)</sup>.

غير أن ابن رشد لا يترك كلام الغزالي دون أن يمارس عليه

التفتيت اللغوي، الذي يجعله يرى أن "العجز" يقال على معنيين: العجز المطلق، والعجز النسبي: الأول عجز بإطلاق، لا يستطيع فيه العقل بما هو عقل أن يعلم بعض حقائق الموجودات، وعلى الأخص المبادئ التي تجرى من الشرائع مجرى الأصول. والثاني عجز بحسب طبيعة بعض الناس الذين يكون عجزهم إما ذاتيا في أصل الفطرة، وإما نتيجة لأمر عارض من الخارج مثل عدم التعلم، لذلك يرى ابن رشد أن علم الوحي رحمة لجميع أصناف الناس<sup>(١١١)</sup>.

كما يؤكد ابن رشد أن العقل الإنساني بما هو "تابع للنظام الموجود في الموجودات ومستكمل بها، فهو ضرورة يُقصر فيما يعقله من الأشياء. ولذلك كان العقل منا مقصرا عما تقتضيه طبائع الموجودات<sup>(١١٢)</sup>.

ومما يؤكد قصور العقل عند ابن رشد أنه يؤكد على عدم جواز التكلم والجدال في مبادئ الشرائع، بل يجب على كل إنسان أن يُسلم بمبادئ الشريعة، وأن يُقلد فيها، ولا بد الواضع لها. فإن جحدّها والمناظرة فيها مُبطل لوجود الإنسان، ولذلك وجب قتل الزنادقة. فالذي يجب أن يُقال فيها إن مبادئها هي أمور إلهية تفوق العقول الإنسانية. فلا بد أن يُعترف بها مع جهل أسبابها. ولذلك لا نجد أحدا من القدماء تكلم في المعجزات مع انتشارها وظهورها في العالم، لأنها مبادئ تثبتت الشرائع. والشرائع مبادئ الفضائل: ولا فيما يُقال فيها بعد الموت<sup>(١١٣)</sup>. مثل مسألة البعث (بعث الأجساد)، وهي مسألة لم يخض فيها أرسطو، ولم يتعرض لها القدماء من الفلاسفة اليونانيين على ما



يذكر ابن رشد<sup>(١١٤)</sup>. لذلك يردّ المسألة برمتها إلى الشرائع وليس إلى الفلسفة، إلى الإيمان وليس إلى العقل، ليؤكد على أهمية الإيمان ببعث الأجساد كضرورة في وجود الفضائل الخلقية للإنسان.

كما يؤكد -مرة أخرى- على ضرورة التسليم بمبادئ الشرائع، ولا ينبغي التعرض لها بقول مثبت أو مبطل، والشرائع كلها اتفقت على وجود أخرى بعد الموت، وإن اختلفت في صفة ذلك الوجود، كما اتفقت على معرفة وجوده وصفاته وأفعاله، وإن اختلفت فيما تقوله في ذات المبدأ وأفعاله<sup>(١١٥)</sup>.... إلخ. ويؤكد ابن رشد إن الحكمة موجودة في الأنبياء عليهم السلام، ولذلك "أصدق كل قضية، هل أن كل نبي حكيم، وليس كل حكيم نبياً"<sup>(١١٦)</sup>، وإذا كانت الصنائع البرهانية في مبادئها المصادر والأصول الموضوعية كما يقول ابن رشد فمن الواجب والأولى أن يكون ذلك في الشرائع الدينية.

ويرى ابن رشد أن كل شريعة دينية يخالطها العقل، ولو سلّمنا بأن هناك شريعة بالعقل فقط "فإنه يلزم ضرورة أن تكون أنقص من الشرائع التي استنبطت بالعقل والوحي"<sup>(١١٧)</sup>. لذلك يعتبر ابن رشد مسألة المعاد الجسماني مسألة إيمانية بحتة يعود الأمر فيها إلى الدلائل التي تضمنها الكتاب العزيز<sup>(١١٨)</sup>.

ويعترف ابن رشد اعترافاً صريحاً بعجز العقل الإنساني في الإلهيات؛ لذلك يقول: "لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولاً يعتد به. وليس يعصم أحد من الخطأ، إلا من عصمه الله تعالى بأمر إلهي خارج من طبيعة الإنسان وهم الأنبياء"<sup>(١١٩)</sup>.

## الخلاصة:

تبين لنا من خلال قراءة كتاب "تهافت التهافت" ما يلي:

١ - تأكيد ابن رشد على ضرورة العودة إلى الأصول الأرسطية فهي الفلسفة الحق، وهي المعيار، وهي أقصى ما بلغته العقول البشرية في نظر ابن رشد، ومن ثم ينبغي الاحتكام إليها لفض الاختلاف بين المذاهب الأخرى. وأى خروج على المذهب الأرسطي مرفوض تماماً.

من هنا كان حضور المذهب الأرسطي في الكتاب قوياً.. ولما لم يكن يجد ابن رشد قولاً لأرسطو في موضوع ما؛ كان يوفق بين الآراء (١٢٠)، أو يترك أمرها للدين مثل مسألة المعاد الجسماني.

٢ - لم يكن الكتاب برهانياً، بل كان حجاجياً، سار فيه ابن رشد على نفس النهج الغزالي التشكيكي القوي. وكان يتحامل فيه بشدة على الغزالي رغم أنه يعترف له بعلو كعبه في المنطق (١٢١). كما يشهد له بصحة نقده للفارابي ولابن سينا (١٢٢).

٣ - رغم أن القضية الأساسية للغزالي هي إثبات أن حقائق الأمور الإلهية لا يتم الوصول إليها بالبراهين القطعية، فقد دافع ابن رشد دفاعاً قتيالياً عن العقل (الأرسطي)، لكنه في النهاية اضطر إلى الاعتراف بقصور العقل في الإلهيات.

٤ - أهم ما ظهر لنا من خلال الممارسات المنهجية في كتاب "تهافت التهافت" هو تأكيد الطابع الدلالي التناسبي لألفاظ اللغة الفلسفية، وهذا شيء يظهر بوضوح في "تفسير ما بعد الطبيعة"،

الأمر الذى ينقلنا إلى طبيعة المنهج فى مرحلة اكتمال النضج الرشدى، كما يجعلنا فى الوقت نفسه نطرح سؤالاً عن موقع كتاب تهافت التهافت: هل ينتمى إلى المرحلة التى نادى فيها ابن رشد بأن تكون الفلسفة علمية الطابع، وألفاظها متواطئة، أم ينتمى إلى مرحلة عودة الروح الفلسفى الأصيل الجامع للجدل والبرهان معاً؟ بالطبع الجواب إنه أقرب إلى المرحلة الأخيرة على نحو ما أثبتنا، وعلى نحو ما سنشير بعد قليل، غير أنه ليس كتاباً برهانياً، بل يدعو إلى البرهان، والفرق شديد الوضوح بين الأمرين.

٥ - كما ظهر لنا أيضاً تلك القدرة الرشدية الفائقة على التفنيت اللغوى، وعلى استخدام الأسماء بتقديم وتأخير، فيأتى بالعبارة نفسها التى يقول بها المتكلمون، لا ليؤكد المعنى الذى قصده المتكلمون، بل ليؤكد المعنى الأرسطى وهذا ما حدث فى كثير من المسائل مثل مسألة حدوث العالم<sup>(١٢٢)</sup>، ومسألة أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد<sup>(١٢٤)</sup> وغيرها.

## المرحلة الثانية: منهج البحث فى الإلهيات من خلال كتاب:

### تفسير ما بعد الطبيعة

فى كتاب تفسير ما بعد الطبيعة<sup>(١٢٥)</sup> يكتمل النضج الرشدى، ويصل الوعى إلى أفضل مراحلها وأكملها.

يمثل هذا الكتاب - إلى جانب ما ذكرنا - مرحلة فاصلة من الناحية المنهجية؛ مرحلة لم يعد معها يصلح الحذف، أعنى حذف الأقاويل

التي ذكرها الآخرون غير أرسطو، بل هي مرحلة الإضافة، ليس فحسب إضافة آراء المتكلمين والفلاسفة الفيضيين، ومحاكمتها داخل محكمة الفلسفة الأرسطية، بل أيضا محاكمة كل الآراء التي جاء بها شُراح أرسطو اليونانيون من بعده، وكذلك الآراء التي ذكرها أرسطو للسابقين عليه مثل الطبيعيين الأوائل وأفلاطون.

لذلك لم تعد تصلح هنا -في هذه المرحلة- تلك المقدمة التي ذكرها ابن رشد في جوامع الطبيعيات، (وجوامع ما بعد الطبيعة)، والتي عبر فيها عن هدفه في تلك المرحلة السابقة (مرحلة الجوامع) حين قال: قصدنا في هذا القول أن نعمد إلى كتب أرسطو بتجريد منها الاقاويل العلمية التي تقتضى مذهبه، أعنى أوثقها، ونحذف ما فيها من مذاهب غيره من القدماء؛ إذ كانت قليلة الإقناع وغير نافعة في معرفة مذهبه. وإنما اعتمدنا نقل هذا الرأي (يعنى أرسطو) من بين آراء القدماء إذ كان قد ظهر للجميع أنه أشد إقناعا، واثبتها حجة، وكان الذي حركنا إلى هذا أن كثيرا من الناس يتعاطون الرد على مذهب أرسطو من غير أن يقفوا على حقيقة مذهبه، فيكون ذلك سببا لخداع الوقوف على ما فيها من حق أو ضده. وقد كان أبو حامد رام هذا المرام في كتابه المعروف بالمقاصد، لكنه لم يف بما رام من ذلك، فرأينا أن نقصد قصده لما رجونا في ذلك لأهل زماننا من المنفعة التي رجاها، وللسبب الذي ذكره. وبين أن الناظر في هذا الكتاب ينبغي أن يتقدم فينظر في صناعة المنطق؛ إما في كتب أبي نصر (=الفارابي) وإما في أقل ذلك في المختصر الصغير الذي لنا<sup>(١٢٦)</sup>.

واضح من النص السابق أنه نصّ كان يعبر عن مرحلة من مراحل الوعي الرشدي في بداياته الأولى، حيث مارس ابن رشد منهج الحذف والإبقاء دون الإضافة. وكان أيضاً متأثراً بالفغزالي، ومحاكياً له، فضلاً عن إحالته إلى الفارابي في المنطق. لكن ما يعيننا من إبراد هذا النص أن نُذَكِّرَ القارئ كيف أن مرحلة تفسير ما بعد الطبيعة مرحلة مختلفة وحاسمة وفاصلة ونهائية، من مراحل الوعي الرشدي<sup>(١٢٧)</sup>. خاصة من الناحية المنهجية. وسنركز من خلال هذا السفر الضخم (تفسير ما بعد الطبيعة) على أمرين مهمين في موضوعنا هما

**الأول** تلازم الجدل والبرهان، التحليل والتركيب، النقد والبناء.

**الثاني**. منهج المعالجة الدلالية لمباحث الإلهيات.

وفي الواقع أن الأمرين متلازمان معاً.

## أولاً: تلازم الجدل والبرهان:

في كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو يظهر بوضوح شديد تلازم الجدل والبرهان، وأسبقية تعلم الجدل كضرورة لابد منها قبل تعلم البرهان، وقد أكد ابن رشد في تفسيره لهذا السفر الضخم على هذا المعنى، حيث يظهر بوضوح في مقدمة مقالة الباء تلازم الجدل والبرهان كتلازم المادة والصورة عند أرسطو، -فيما أرى- وهو ما يؤكد الطابع الأرسطي الأصيل الجامع للطريقتين معاً، الجدل والبرهان، التحليل والتركيب، النقد والبناء، حيث لا برهان بدون

جدل، ويأتى أرسطو بمثال (يشرحه ابن رشد) يقول فيه: "لا يقدر أن يحلّ من جهل الرباط"<sup>(١٢٨)</sup> وذلك تعبيراً على أن الغموض فى المسائل شبيه بالرباط أى بالإنسان المقيد، وحلّ الغموض شبيه بحلّ القيد، وكما لا يقدر المربوط المقيد على النهوض أصلاً إلى الغاية التى يقصد أن يتحرك إليها، كذلك لا يستطيع الفيلسوف البرهان دون أن يبدأ بفحص الشكوك، لذلك يقول ابن رشد: "وقوع الغموض متقدم على ارتفاعه،... والجهة التى يقع منها الغموض شبيهة بالرباط، والجهة التى ينحلّ بها الغموض شبيهة بحلّ الرباط، ولا يقدر أن يحلّ من جهل الرباط، وغموض الفهم يشبه ما يصيب الموثوق رباطاً... ونسبة الشكوك من النفس نسبة الرباط من الأعضاء، ونسبة العلم الحاصل بعد تلك الشكوك نسبة الحركة المطلوبة بعد حلّ الرباط"<sup>(١٢٩)</sup>.

وهكذا لا تبدأ حركة البرهان الموجهة نحو هدفها إلا بعد إزالة الشكوك، وعليه تصبح الشكوك؛ ومحاولة نقدها، وتفنيدها جزءاً داخلاً فى بنية البرهان، ولا تنفصل عنه، لذلك اعتبر ابن رشد البدء 'بالفحص عن الغموض الذى فى المسائل'<sup>(١٣٠)</sup> خطوة ضرورية لها الأسبقية على طريق المعرفة الصحيحة "لأنه من طلب معرفة شىء من قبل أن يفحص أولاً عن غموضه، يشبه الذين جهلوا أقدامهم على سواء السبيل"<sup>(١٣١)</sup>.

من هنا أكد ابن رشد على ضرورة التزام خطوتين، الأولى: "شدة الفحص عن المسائل الغامضة"<sup>(١٣٢)</sup>. والثانية: حلّ هذه المسائل

الغامضة، وهذا هو منهج أرسطو الحقيقي. الذي يبدأ بعرض الآراء السابقة، والشكوك الواردة في تلك الآراء، والتي يكشف التحليل عنها. ثم يأتى حلّ أرسطو لتلك المسائل. على هذا ينبغي فهم عبارة "لا يقدر أن يحلّ من جهل الرباط" أى لا يقدر أن يبرهن من جهل الأقاويل الجدلية التي قيلت فى الموضوع، لذلك يؤكد ابن رشد فى تفسيره ما قصده أرسطو، إذ يقول قصده ... أن يتقدم فيأتى بالأقاويل الجدلية التي تثبت الشيء الواحد بعينه وتبطله فى جميع المطالب العويصة فى هذا العلم (=الإلهيات) إذ كان من تمام حصول العلم بالشيء، أعنى العلم البرهاني أن يتقدم الإنسان فيعرف الأقاويل المتناقضة فى ذلك الشيء، ثم يعرف حلّها من قبل البرهان الذى يكون فى ذلك الشيء، وهذه هى عادة أرسطو فى جميع العلوم<sup>(١٢٣)</sup>.

وهكذا يصبح الجدل داخلاً فى صميم البرهان، أو جزءاً من بنيته الأصلية التي يتحقق بها تمام العلم بالشيء، أى العلم البرهاني. من هنا يصح أن يتحول هذا النقد السلبي الجدالي -فيما أرى- إلى كونه واجباً إيجابياً تفرضه الضرورة البرهانية نفسها! تلك الضرورة التي لا تجعل البرهان يخرج من القوة إلى الفعل إلا من خلال ممارسة الواجب النقدي السلبي الإيجابي فى أن معاً.

لقد فرض الطابع التشكيكي الغامض لمسائل الإلهيات واجباً إيجابياً، هو ضرورة تعلم الجدل من أجل ممارسة الفحص الجدلي قبل البرهان، أى أن تمام العلم أصبح الآن منوطاً بتلازم الجدل

والبرهان، أي بإيراد الأقاويل المشككة الغامضة أولاً، تلك الأقاويل ذات الطابع المشكك التي لا تعلم مقدارها في الغموض ما لم يتقدم فتعلم بأقاويل جدلية<sup>(١٢٤)</sup>، لذلك كان تأكيد ابن رشد على تعلم الجدل قبل البرهان<sup>(١٢٥)</sup>، ليس من أجل البحث في الإلهيات فحسب، بل أيضاً لأن هذا أمر ضروري في العلم الطبيعي كذلك. فإذا كانت الأقاويل المشككة تكثر في الإلهيات فإنه في العلم الطبيعي قد تكون هناك مطالب عويصة أيضاً. لذلك يقول ابن رشد في العلم الطبيعي رأى (=أرسطو) أن الأفضل في التعليم أن يقدم الفحص الجدلي في المطلوب مطالب عندهما يروم إقامة البرهان على ذلك المطلوب الواحد. ...ما في هذا الكتاب (=ما بعد الطبيعة) فرأى (=أرسطو) أن يقدم الأقاويل الجدلية في جميع المطالب العويصة التي في هذه الصناعات، ويفرد العول فيها على حدة، ثم يأتى بالبرهان الذي يخصّ المطلوباً مطلوباً في الموضوع اللائق به من مقالات هذا العلم<sup>(١٢٦)</sup> ويروي ابن رشد أن ما رآه أرسطو هو الأفضل في التعليم في هذا العلم (الإلهي) لمشاركته لعلم الجدل في عموم النظر، والتباس الأقاويل البرهانية التي فيه كثيراً بالأقاويل الجدلية<sup>(١٢٧)</sup>.

وهكذا أصبح تعليم الجدل مطلباً ضرورياً قبل إقامة البرهان، ليس في الإلهيات فحسب، بل في العلوم كلها، وهذا ما يؤكد عليه ابن رشد في مقالة اللام حيث يقول "...كل مطلب علمي إنما يحصل على التمام إذا تقدم الإنسان فعرف الأقاويل الجدلية المثبتة والمبطلّة، لأنه إذا لم يتشكك الإنسان في الشيء لم يعرف مقدار ما حصل له



من معرفته بعد الجهل به، ولا مقدار ما ذهب عنه من معرفته قبل أن يعرفه" (١٣٨).

وتأكيداً لأهمية هذا الواجب الإيجابي النقدي المنوط بالفيلسوف، جعله ابن رشد جزءاً ضرورياً، ومهمة من مهام علم ما بعد الطبيعة إذ "لما كان القدماء قد قالوا في مبادئ الموجودات آراء كاذبة ووجب عليه (يقصد أرسطو) مناقضتها، لزم أن يكون هذا (=النقد) كالجُزء الثالث من هذه الصناعة. فصارت أجزاء هذا الكتاب (ما بعد الطبيعة) ثلاثة حُزء في المبادئ الأول للموجود بما هو موجود. وجزء في لواحق الموجود بما هو موجود، وجزء في الآراء الكاذبة التي قيلت في مبادئ الموجود" (١٣٩) بالإضافة إلى الجزء المنطقي الخاص بهذه الصناعة، أضاف ابن رشد جزءاً خامساً تأكيداً لتلك المهمة النقدية المنوطة بالعلم الإلهي، وعبر عنها بقوله: "ولما كانت هذه الصناعة أيضاً هي المتكلفة بالردّ على من يرفع النظر ويجحد مبادئه صار هذا الجزء كانه جزء خامس لها" (١٤٠).

ولم تكن المهمة النقدية في علم ما بعد الطبيعة تقتصر على نقد الآراء الخاصة بالإلهيات فحسب، بل أيضاً إزالة الأغاليط الواقعة في موضوعات العلوم الجزئية (العلم الطبيعي والتعاليمي) لأنه ليس من شأن هذه العلوم الجزئية أن تصحح مبادئ علمها، ولا أن تزيل الغلط الواقع فيها ... وإنما ذلك إلى صناعة عامة وذلك إما هذه الصناعة، وإما صناعة الجدل، إلا أن صناعة الجدل إنما تبطل تلك الآراء بأقويل مشهورة ... وهذه (=الفلسفة الأولى) بأقويل صادقة" (١٤١).

لذلك كان من أغراض ما بعد الطبيعة إزالة الغلط الذى يقع فيه من سلف من القدماء، ليس فى الإلهيات فحسب، بل فى العلوم الجزئية أيضا -على ما أشرنا- فكان من تمام المعرفة بها (=العلوم الجزئية) حلّ تلك المغالطات، بمنزلة ما يكون حلّ الشكوك الواقعة فى الشئ من تمام المعرفة به مع حصول المعرفة بجوهره<sup>(١٤٢)</sup>.

وإذا كان أرسطو قصد السفسطائيين واعتبرهم هم الذين يجحدون المقدمات الأول، ويبطلون النظر<sup>(١٤٣)</sup>؛ فإن ابن رشد اعتبر الأشاعرة مثل السفسطائيين تماما لأنهم جحدوا المبادئ الأولى وأبطلوا الحكم بقولهم بالجواز، وإنكارهم للضرورة الرابطة بين الأسباب ومسبباتهم.

إن لم ينفصل الجدل عن البرهان عند أرسطو فى كتاب ما بعد الطبيعة، حتى أن أرسطو نفسه يستهل كتابه بعد أن ينتهى من مقدماته فى مقالة الألفا، يخصص مقالة البيتا للشكوك التى تعرض لعلم ما بعد الطبيعة نفسه، وهى شكوك واعتراضات موجهة إلى إمكان قيام هذا العلم أصلاً، ووظيفته، وعلاقته بالعلوم الأخرى، وبعد أن يعرض أرسطو الاعتراضات والشكوك يهتم بالردّ عليها.

ولما كان قد خَلَفَ الأقدمون لأرسطو مشاكل عديدة، كان عليه أن يجد لها حلولاً، لأنهم قد تركوا بعض المشكلات دون حلّ أحياناً، أو وضعوا حلولاً متعارضة أحياناً أخرى، فكان لابد لأرسطو من البحث فى هذه الحلول المتعارضة لترجيح واحد منها أو رفضها جميعاً، أو التركيب فوقها. كما كان لابد له من ناحية أخرى أن يبحث فيما خَلَفَ

الأقدمون دون حلّ. ولهذا كان الجزء الأول من أبحاث أرسطو بالضرورة نقداً لآراء السابقين عليه؛ وأما القسم الثانى كان بحثاً تركيبياً جديداً أتى به أرسطو، وكلا القسمين مرتبطان كل الارتباط على عادة أرسطو فى البدء بوضع المشكلات ثم حلّها فى النهاية<sup>(١٤٤)</sup>.

لذلك رأى أرسطو على ما يقول ابن رشد: "إنه من الأفضل فى التعليم أن يفرد النظر فى مطالب هذا العلم (ما بعد الطبيعة) والفحص عنها بالأقاويل الجدلية المشككة فى مطلوب مطلوب من مطالبه فى مقالة مفردة؛ ثم يشرع بعد ذلك فى سائر مقالات هذا الكتاب فى حلّ الشكوك العارضة فى هذا العلم"<sup>(١٤٥)</sup>.

ولم تكن هذه عادة أرسطو فى الفلسفة الأولى فحسب بل كانت عادته فى جميع العلوم - كما أشرنا -، لذلك يقول ابن رشد عن المقالة الثالثة من مقالات كتاب السماء والعالم لأرسطو: "إن أكثر ما فى هذه المقالة ليست أقاويل تثبيتية، وإنما هى أقاويل عنادية، وما فيها من أقاويل تثبيتية فمن أجل الأقاويل العنادية"<sup>(١٤٦)</sup>.

ومفارقة ابن رشد أنه كان يدعو فى مرحلة الجوامع إلى تجريد الأقاويل العلمية من كتب أرسطو، وفى الوقت نفسه يخرج عن الطريقة العلمية الأرسطية التى تقتضى إثارة الشكوك، ووضع المشكلات التى خلّفها الأقدمون فى بداية العمل المنهجى.

وتأكيداً للمهمة النقدية الشككية التى تسبق تقديم رأى الصواب؛ يجعل ابن رشد مهمة الفيلسوف تكاد تكون مهمة القاضى الذى

يسمع فحسب حجج المختلفين ليحكم بينها بالعدل. فيقول: "ومن الفضل أن تكون عند سامع جميع أقاويل المدعين والمنكرين قضايا مضطرة مقنعة، وأيضا فإن من الأفضل للذي يريد أن يحكم بين المختلفين في شيء ما أن يكون عارفا بالقضايا التي يستعملها المدعى والمنكر. وهذا أيضا أحد ما يضطر إليه من أراد أن يكون حكما فاضلا بين المختلفين ... لذلك وجب لها هنا أن تقدم الأقاويل المتضادة في الأشياء الغامضة"<sup>(١٤٧)</sup>. وهكذا يتأسس البرهان كخطوة أولى على نظرية في الأضداد تعتمد على الفصل بين حجج المخالفين، إيماننا منه بأن الضد يتضح بالضد.

وهكذا يتضح من خلال ما سبق أن البرهان في الممارسات المنهجية ما هو إلا التركيب الذي يسبقه التحليل للمسائل الغامضة. ومن الجدير بالذكر أن أرسطو، يكاد يجعل من مسائل الإلهيات (ما بعد الطبيعة) جميعها مسائل غامضة، وعويصة، وصعبة الحل، وأول هذه المسائل التي يعرضها في بداية مقالة "الباء" هي مسألة العلاقة بين الفلسفة الأولى، والعلوم الأخرى<sup>(١٤٨)</sup>، وتتوالى طرح المسائل العويصة والشكوك المتعلقة بالإلهيات، لتصل الصعوبة إلى قمته في مسألة المحرك الأول. والشك العارض في هذه المسألة هو "أغفرض من جميع المسائل وأعضل"<sup>(١٤٩)</sup> من هنا كانت مسألة معضلة مبهمة جدا<sup>(١٥٠)</sup>.

وهكذا أصبح المنهج في تفسير ما بعد الطبيعة يعتمد على عدة خطوات هي:

- البدء بالمسائل الشكّية والأقاويل المتضادة في الموضوعات الغامضة.

- إحضار الأقاويل الجدلية في مسألة مسألة منها (١٥١).  
وفحصها بعناية.

- تقديم حلول لتلك المسائل الغامضة، بقدر طاقة الفيلسوف.  
وبالطبع فإن الخطوة الأولى ليست من إبداع الفيلسوف، إنما يرجع الفضل فيها للسابقين. لأنّ مادة الفيلسوف التي يعمل عليها هي من إبداع السابقين أنفسهم، لذلك كان واجب الشكر من المحدثين للمتقدمين ضرورياً على ما ذكرنا، - مؤيدا أرسطو- حين جعل أرسطو القدماء بمنزلة من المحدثين منزلة الآباء من الأبناء، إلا أنّ ولادة هؤلاء أشرف من ولادة الآباء، لأنّ الآباء ولدوا أجسامنا والعلماء ولدوا أنفسنا، فالشكر لهم أعظم من شكر الآباء، والبرُّ بهم أوجب، والمحبة مبيهم أشدّ، والافتداء بهم أحق. فهو يقول (=أرسطو) مؤكداً لهذا الغرض إنه ليس ينبغي أن نقتصر من شكر من سلفنا على شكر الذين علمونا آراء صادقة، وهم الذين رأينا مثل رأيهم، بل ومن لم نر رأيهم، فإنّ هؤلاء أيضاً بما قالوا في الفحص عن الأشياء خرجوا عقولنا وأفادونا بذلك القوة على إدراك الحق (١٥٢).

وهكذا يقدم أرسطو درساً أخلاقياً يؤكد على ضرورة شكر السابقين ومحبتهم... إلخ، لأنهم يخرجون عقول اللاحقين من القوة إلى الفعل بما أفادوهم من آراء، حتى رأى أنّ منزلة السالفين أعظم من منزلة الآباء.

وإذا كان ابن رشد حريصاً كل الحرص على التزام النهج الأرسطي، ويأخذ بيد من حديد على كل من يخرج على أرسطو؛ لماذا إذن لم يقف هذا الموقف (المشار إليه) تجاه الغزالي، والمتكلمين وابن سينا، وجميع السابقين عليه، هؤلاء الذين أفاد منهم كثيراً؟، هل كان لابن رشد قدرة على القيام بالشروح الأرسطية الكبيرة لولا الإنجاز العربي السابق في الترجمة والشروح التي قام بها الفارابي لمنطق أرسطو... إلخ، هل كان يمكن أن يوجد "تهافت التهافت" لو لم يكن هنالك "تهافت الفلاسفة" للغزالي؟

إن موقف أرسطو المشار إليه يؤكد الإفادة سلباً وإيجاباً، أي أن اللاحق لا محالة يفيد من السابق، سواء اتفق معه أو اختلف. ومن اللافت للنظر أن ابن رشد في كتابه "تهافت التهافت" قد أوجب على الغزالي عكس الطريقة المنهجية التي انتهجها أرسطو في تناول مسائل الإلهيات، فإذا كان أرسطو جعل الجدل داخلاً في بنية البرهان، وجعل الشكوك مقدمة ضرورية لحل المسائل كما أشرنا؛ فإن ابن رشد قد أخذ على الغزالي البدء بوضع كتاب يضع فيه الإشكالات والشكوك بحجة أنها تقتضي حيرة وشكوكاً قبل تقرير الحق، فرأى أنه كان من الواجب على الغزالي أن يضع كتابه (الذي وعد به) لتقرير الحق، قبل أن يبتدىء بوضع كتاب لحيرة الناظرين وتشككهم، لئلا يموت الناظر قبل أن يقف على ذلك الكتاب، أو يموت هو قبل وضعه (١٥٢).

وبالطبع حجة الموت هذه حجة واهية، لأن الفكر لا يموت بموت أصحابه.. وما يعنيننا هو تلك المفارقة الرشدية التي أرادت أن تضع

البناء قبل الهدم، التركيب قبل التحليل، التقرير قبل الإشكال، وفي الوقت نفسه لا يملّ الدعوة إلى التزام الأصول الأرسطية الحقّة؟!

فعبارات ابن رشد في تهافت التهافت، كانت تعبر عن حالة قلق وتوتر، وقد يعترض معترض بقوله: أنه كان توتراً وقلقاً على مصير الفلسفة. أقول: إن الفلسفة الحقّة لا تخشى من الهجوم والرفض، بل لا ينبغي أن تخشى من التهديد الذي قد يلغى وجودها، لأنها -بما هي حقّة- قادرة على تأكيد وجودها، وبما هي فلسفة أصيلة لا ينبغي أن تبني نفسها إلا بالتفكير فيما يأتي به المعارضون لها. هكذا أكد ابن رشد متابعا لأرسطو في تفسير كتابه ما بعد الطبيعة.

المهم ما يعيننا الآن مقدار التحول في موقف ابن رشد، وكيف أصبح الجدل والبرهان عنده وجهان لعملة واحدة، هما التحليل والتركيب معاً، ولا يقوم منهج صحيح إلا بهما معاً، وقد ظهر هذا واضحاً خلال ممارسات ابن رشد في تفسير ما بعد الطبيعة، خاصة في بداية مقالة اللام التي يعرض فيها لما يقوم به الإسكندر من تلخيص لكلام أرسطو في هذه المقالة، وما يأتي به ثامسطيوس من زيادة أو شك، وكذلك يذكر ابن رشد ما عنده من زيادة أو شك<sup>(١٥٤)</sup> وفي هذه المقالة يؤكد ابن رشد أن "أول شيء يجب على من شرع في النظر البرهاني في هذا العلم (ما بعد الطبيعة) أن يتقدم فيعرف حلّ هذه الشكوك، لأنه بمعرفتها يستقيم له جهة النظر البرهاني في هذا العلم"<sup>(١٥٥)</sup>.

وهكذا لا يجد ابن رشد مفراً من الاعتراف بتلازم الجدل والبرهان معاً بقوله "فينبغي أن نفحص عن جميع الأشياء التي جرت

عادة الجدليين أن يفحصوا عنها بالأقاويل المرضية الشريفة أى المشهورة المحمودة، وإنما كان هذا هكذا، لأن صاحب هذا العلم (=الإلهى= ما بعد الطبيعة) يشارك الجدلى فى الفحص عن هذه الأشياء لكون كلتا الصناعتين تنظر فى الموجود المطلق<sup>(١٥٦)</sup>.

### ثانياً: منهج المعالجة الدلالية لمسائل الإلهيات:

بعد أن أصبحت المهمة التشكيكية جزءاً لا يتجزأ من بنية البرهان الفلسفى عند ابن رشد، على ما ظهر فى تفسير ما بعد الطبيعة، كذلك أصبحت المعالجة الدلالية هى أيضاً الجزء الثانى المكمل لبنية البرهان الفلسفى عنده، ليصبح البرهان مكوناً من الجزئين معاً باعتبارهما جزئين لا ينفصلان، أعنى أن البرهان أصبح شاملاً لهما معاً.

والمعالجة الدلالية تعنى ضبط المعانى اللغوية، المستخدمة فى مجال الإلهيات، ضبطاً يؤكد تنوعها وتعدد جهات النظر إلى معانيها كأداة للخروج من الشكوك وحل الإشكالات العويصة، وهو منهج قد أكد عليه أرسطو حين ذهب إلى أن كثيراً من الناس يرى ويظن ضد ما يراه غيره<sup>(١٥٧)</sup>. وتتعدد طرق مواجهة هؤلاء المخالفين ومنها: الإقناع، والمناظرة، وإزالة الشبهة التى دخلت عليهم، بجلّ الشبهات التى عرضت لهم<sup>(١٥٨)</sup>.

أما بالنسبة للسوفسطائيين الذين يزعمون أن الأشياء إنما تثبت بالكلام الصحيح... فإن كلامنا معهم... بأن نصحح أولاً معهم دلالات الأسماء، فإذا اعترفوا أن للأسماء دلالات خاصة: أمكن أن



نقاومهم ونعاندهم حتى ينقطعوا. وهذا هو الذى فعله  
(=أرسطو) (١٥٩) وكذلك ابن رشد فى معارضته للمتكلمين وابن  
سينا.

وعليه إذا كان المنهج -فى تفسير ما بعد الطبيعة- أصبح يبدأ  
بوضع الشكوك فى البداية، فإن وسيلة حل هذه الشكوك هو مراعاة  
التنوع الدلالى لألفاظ اللغة المستخدمة فى علم ما بعد الطبيعة، لذلك  
كان تأكيد ابن رشد -فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب- على  
الطابع التناسبى الدلالى للألفاظ المستخدمة فى الفلسفة، حتى جعل  
التقسيم الدلالى أول خطوة من خطوات البرهان على ما يقول فى  
مقالة اللام حيث يقول "أول ما يشرع فيه من كان مزمعا على  
برهان مطلوب من المطالب هو أن يشرح الاسم المقول على ذلك  
المطلوب إذا كان يدل على معان كثيرة، ولاسيما ما كان منها مقولا  
بتناسب، وهى المطالب التى تخص هذا العلم (=مابعد  
الطبيعة) (١٦٠).

وبات واضحا لنا أنه لا يمكن فهم منهج البحث الفلسفى وبخاصة  
فى الإلهيات عند ابن رشد -ولا مذهبه- دون الوقوف على الأسماء  
الدالة على المعانى المستعملة فى هذا العلم (١٦١). وقد اعتبر ابن  
رشد -متابعا لأرسطو- أن تفصيل دلالات الأسماء على المعانى التى  
ينظر فيها العلم الإلهى "تتنزل منه منزلة موضوع الصناعة من  
الصناعة" (١٦٢). حتى أن إقامة البرهان أصبحت منوطة بأن للألفاظ  
دلالات خاصة، والسؤال الذى يطرح نفسه هو من أين جاءت هذه

الدلالات الخاصة؟ أى ما مصدرها؟ هل بنية اللغة هى التى فرضت هذه الدلالات الخاصة؟ أم فرضتها طبيعة الموضوع ذاته؟ أم جاءت نتيجة تفكير منطقي: أى أنها خاضعة لمنطق الفيلسوف نفسه؟ نرجىء الجواب قليلاً، ونشير إلى أن ابن رشد يرى أن من شروط البرهان التسليم بتلك الدلالات الخاصة، وفى التخصيص بتحديد وتنويع. لذلك يقول: "إن أقر أحد بأن الألفاظ لها دلالات خاصة؛ فقد أقر بالبرهان، وبهذا المبدأ الذى يبنى عليه البرهان، لأنه يقر أن الألفاظ تدل على أشياء محدودة متناهية"<sup>(١٦٣)</sup>. من هنا جاء تأكيد بـ"أن الألفاظ لها دلالات محدودة من قبل أن لها معانى محدودة"<sup>(١٦٤)</sup>، ومن أمثلة الأسماء التى تقال بتناسب: أى بتقديم وتأخير اسم الموجود الذى يقال على أنواع كثيرة، وليس يقال بنوع اشتراك الاسم، مثل العين الذى يقال على الذهب وعلى الجارحة، وعلى النهر الصغير وغير ذلك من الأسماء. ولا هو أيضا بتواطؤ مثل الحيوان والإنسان، وإنما هو من نوع الأسماء التى تقال على أشياء منسوبة إلى شىء واحد، وهى التى تعرف فى صناعة المنطق بالتي تُقال بتقديم وتأخير، لأنها وسط بين المتواطئة والمشاركة... وهذه الأشياء التى تُنسب إلى شىء واحد ليس تنسب إليه من جهة واحدة، بل إنها تنسب إليه بجهات مختلفة. وقد يكون منها ما يُنسب إليه بجهة واحدة، إلا أنها تختلف بالأقل والأكثر، مثل اسم الجواهر المقول على الصور وعلى الشخص"<sup>(١٦٥)</sup>.

وعلى هذا النحو ينبغي أن نفهم أن للأسماء المستخدمة فى

الفلسفة عند ابن رشد دلالات خاصة، دلالات وسط بين المتواطئة والمشتركة، تقوم على التناسب أى أنها تنسب إلى الشيء بجهات مختلفة، كما هو الحال فى المقولات التسع التى تنسب إلى الجوهر بجهات مختلفة، وقد جاء أرسطو بمثال "الصحة" المشهور يوضح فيه اختلاف الجهات كيف يكون: فيقول: فإن من الأشياء ما يُقال مبرئ لحفظه الصحة، ومنها ما يقال: مبرئ لفعله الصحة، ومنها لدلالته على الصحة، ومنها لقبوله الصحة" (١٦٦) ويفسر ابن رشد هذا المثال بقوله: يريد أن "الأشياء التى نقول فيها إنها مبرئة: هى منسوبة إلى البرء بجهات مختلفة؛ فمنها ما ينسب إلى البرء الذى هو الصحة من قبل أنه حافظ لها، كما نقول فى الرياضة، إنها صحيّة لأنها حافظة للصحة، ومنها ما ينسب إليها لأنه فاعل لها، كما نقول للدواء الذى يفعل الصحة فى البدن الصحيح إنه صحى، وكذلك يقال صحى فى العلامة الدالة على حدوث الصحة، ... وكذلك يقال صحى لما من شأنه أن يقبل الصحة سريعاً مثل الأبدان النقية من الأخلاط أو التى فيها أخلاط تقبل البرء بسهولة" (١٦٧).

المقصود من المثال السابق إيضاح الطابع التناسبى فى الشيء المنسوب إلى غاية واحدة، وما ينسب إلى فاعل واحد، وكذلك ما ينسب إلى عنصر واحد كالحال فى المقولات التسع مع مقولة الجوهر (١٦٨).

وعلى غرار المثال السابق، تكون هناك أشياء كثيرة "تتشرك فى تسميتها من قبل نسبتها إلى شيء واحد" (١٦٩) كالأمر أيضاً فى

الهوية التي تقال على أنواع كثيرة، لكن جميع تلك الأنواع تُنسب إلى أول واحد، أى إلى الهوية الأولى، وهى الجوهر، وهذه النسب فى واحد واحد منها، هى مختلفة أيضاً، فالمقولات التى تنسب إلى الجوهر، فهى لا تنسب إليه من قبل أنه فاعل لها، ولا غاية لها، بل لأنها قائمة به، وهو موضوع لها. أى أنها موجودة فى الجوهر باعتبارها أوصافاً للموجود. ويشير ابن رشد إلى أن كثيراً من الناس قد أنكروا وجود هذه الأوصاف على اعتبار أن البياض ليس بموجود، وإنما الموجود هو الشئ الأبيض (١٧٠).

ويستمر ابن رشد فى مقالة الجيم- فى إيضاح هذا الطابع التناسبى للألفاظ المستخدمة فى علم ما بعد الطبيعة بصورة توضح لنا جواب السؤال الذى طرحناه منذ قليل عن مصدر الدلالات الخاصة، ليتبين لنا تنوع المصادر. لتشمل بنية اللغة، وطبيعة الموضوع، وكذلك تنوع جهة النظر إلى الموضوع، والأهم من ذلك أنها تعود إلى النظرية المنطقية التى يضعها الفيلسوف استناداً إلى فروضه المسبقة، ونسق المقولات الذى يأتى به، ونظريته فى التعريف، وتصوره للمعنى، أعنى تصوره لمعنى "المعنى"، هل يستخدم الألفاظ المتواطئة؟ أم المشتركة؟ أم المقولة بتقديم وتأخير، كما هو الحال عند فيلسوفنا.

وهذا يقودنا إلى مقالة "الدال" وهى من أهم المقالات التى تؤكد الطابع الدلالى التناسبى للألفاظ المستخدمة فى الفلسفة، فكانت بمثابة معجم فلسفى لشرح الأسماء الدالة على معنى معنى من المعانى التى

يطلبها البحث في الإلهيات، وبيان نوع دلالة الألفاظ بين اللغة العلمية واللغة الفلسفية لذلك يقول ابن رشد، في بداية المقالة حين يوضح غرض أرسطو منها: "غرضه في هذه المقالة أن يفصل دلالات الأسماء على المعانى التى ينظر فيها فى هذا العلم (ما بعد الطبيعة) وهى التى تنزل منه منزلة موضوع الصناعة من الصناعة، وهذه الأسماء هى التى تقال بالنسبة إلى شىء واحد بجهات مختلفة، ولذلك جعل النظر فى شرح هذه الأسماء جزءاً من هذا العلم، ولم يجعل النظر فى تفصيل الاسم المشترك عند النظر فى المعنى المطلوب الذى يدل عليه ذلك الاسم، حتى لا يكون جزءاً من الصناعة مفرداً، كما فعل ذلك فى العلم الطبيعى، فى مطلوب مطلوب. فإن تفصيل الاسم إنما كان هناك (بمعنى فى العلم الطبيعى) لىتميز المعنى المطلوب من غيره. وهنا (بمعنى فى ما بعد الطبيعة) إنما قصد لتعديد الأمور التى ينظر فيها ها هنا. فالنظر ها هنا فى الأسماء هو من جنس النظر فى أصناف الموضوع الذى ينظر فيه صاحب العلم، وما هذا شأنه فىنبغى أن يفرد بالقول، وأن يتقدم النظر فيه على جميع المطالب التى فى ذلك العلم (ما بعد الطبيعة). وذلك بخلاف الأمر فى تفصيل الاسم الذى يدل على المطلوب من غيره (بمعنى من غير الفلسفة الأولى). فإن ذلك إنما ينبغى أن يتعرض له عند النظر فى المطلوب تحفظاً من الغلط الذى يعرض من اشتراك الاسم. فالغرضان متباينان" (١٧١).

النص السابق يوضح أن كلاً من العلم الطبيعى وما بعد الطبيعى يشتركان فى الواجب الدلالي القائم على ضرورة تحديد معانى

الألفاظ المستخدمة في العلم، غير أنهما يتباينان في مسألة الترتيب، ففي العلم الطبيعي يتم التحديد وتفصيل الأسماء المستخدمة في العلم "عند النظر"، أي مع النظر في كل مطلوب مطلوب على حدة، أما في علم ما بعد الطبيعة: يتم التحديد الدلالي للغة المستخدمة "قبل النظر" في أي مسألة من مسائل هذا العلم، من هنا كان هذا التحديد اللغوي لمعاني الأسماء جزءاً من هذا العلم ذاته، ومقدمة ضرورية قبل النظر في مطالب هذا العلم، حتى أصبح بمثابة موضوع الصناعة من الجهناعة، نظراً لأهميته في علم ما بعد الطبيعة. وعليه قد أفرد أرسطو له مقالة بأكملها هي "مقالة الدال".

**والأسماء التي تقال في علم ما بعد الطبيعة؛ تقال بالنسبة إلى شيء واحد بجهات مختلفة، لذلك كان النظر في تفصيل الاسم يعدّ شرحاً للأسماء المستخدمة في ذلك العلم، ومقدمة ضرورية قبل الدخول في حلّ الشكوك الواردة في العلم ذاته.**

وإذا كان القصد الأول من علم ما بعد الطبيعة النظر في مبادئ الموجود بما هو موجود، بدأ أرسطو -في مقالة الدال- تقسيمه الدلالي بلفظ "المبادئ"، وشرع "يفصل على كم من معنى يقال هذا الاسم ليبين الأول الذي اشتقّ منه لسائر... ما يأتي بعد" (١٧٢) وبدأ أرسطو في عملية التفتيت اللغوي على طول المقالة مؤكداً بذلك أن واجب التفتيت والتقسيم الدلالي لألفاظ اللغة المستخدمة في علم ما بعد الطبيعة هو واجب أولى وضروري يسبق كل المطالب الخاصة بهذا العلم. وهو ما يؤكد عليه ابن رشد، ليس في تفسيره فحسب، بل أيضاً في تطبيقاته المختلفة.

ومقالة "الدال" ذات الطابع التناسبي المشحونة بتعدد الدلالات أكبر تأكيد على ضرورة الوقوف على معنى "المعنى"، وهو أمر يهتم به كل فيلسوف حين يحدد ألفاظه التي يستخدمها في نسقه الخاص، طبقاً لمنطقه الخاص. فلفظ "المبدأ" الذي بدأ به أرسطو مقالة الدال- كما ورد في تفسير ابن رشد- يُقال على وجوه كثيرة، وكل مبدأ إما أن يكون مبدأ وجود، وإما مبدأ تعليم أو هما معاً، "وجميع ما يقال عليها اسم المبدأ، يقال بالنسبة إلى أول فيها، هو أحق بذلك المعنى، لكن نسبتها إلى ذلك الأول نسب مختلفة في القرب والبعد، كالحال في اسم الموجود... وهذا الأول هو الذي يقصد أن يعرف في هذا العلم (=الإلهي) كيف هو في ذاته، وكيف يكون أولاً، وهذا الأول هو السبب الغائي، وذلك أن كل الأسباب إنما كانت أوائل من أجل هذا الأول" (١٧٢).

ويستمر ابن رشد في تأكيد تعدد المعاني، وكثيراً ما يستخدم عبارة: "أرسطو يعنى... كذا..." ويستمر في إيضاح الأسماء التي تُقال بأنحاء متعددة، كالعلل التي تقال بأنواع كثيرة (١٧٤)، وكيف يمكن أن يكون الشيء الواحد بعينه علة للمتضادين، لا بجهة واحدة، لكن بجهتين مختلفتين، مثل الملاح فإن غيبته عن السفينة قد تكون سبباً لعطب السفينة، وحضوره سبباً لسلامتها، وكيف أن هاتين الحالتين من مدبر السفينة هما سببان من جنس الأسباب المحركة والفاعلة (١٧٥)، وكذلك اسم الطبيعة يقال على أنواع، وعلى الفيلسوف أن يفصل على كم نوع يقال الطبيعة، وأن يعرف أى أحق بهذا

الاسم، وأى هو الأول الذى إليه ينسب هذا المعنى<sup>(١٧٦)</sup> وذلك لأن اسم الطبيعة الوارد فى علم ما بعد الطبيعة أعم من اسم الطبيعة الذى يستعمله صاحب العلم الطبيعى، ويستطرد ابن رشد فى الحديث ليدخل فى نقاش مع ابن سينا حول علاقة الطبيعة بما بعد الطبيعة، هل يتسلم صاحب علم الطبيعة مبادئه من صاحب علم ما بعد الطبيعة، أم أن الفيلسوف يصادر على ما جاء فى العلم الطبيعى الذى يبرهن وجود الطبيعة<sup>(١٧٧)</sup> على نحو ما أشرنا فى تصنيف العلوم<sup>(١٧٧)</sup>.

ولا ينسى ابن رشد أن يستخدم المعنى اللغوى كما ورد فى لغة العرب ليوضح أن اسم الطبيعة فى اللغة العربية هو المعنى الذى قصده أرسطو<sup>(١٧٨)</sup> ويستمر فى الحديث عن تعدد معانى الواحد<sup>(١٧٩)</sup>، الذى يقال بنوع العرض، ويقال بالذات، وكذلك الهوية. وكيف أن اسم الهوية يدل على كل ما يدل عليه بالفاظ المقولات<sup>(١٨٠)</sup>، ويوضح بهذه المناسبة خطأ ابن سينا فى خلطه بين دلالة لفظ الهوية والموجود<sup>(١٨١)</sup>، ويفرق ابن رشد بين لفظة الهوية الدالة على الرباط فى الذهن، والدالة على الذات التى خارج الذهن<sup>(١٨٢)</sup>. ليعطينا بذلك درساً فى فلسفة اللغة. يبين فيه مدى ارتباط اللغة بالنسق الفلسفى الخاص من جهة المذهب والمنهج.

وتجدر الإشارة إلى أن الغزالي قد تنبه إلى هذا الطابع التناسبى عند الفلاسفة، لذلك ذهب فى رسالته فى الحدود إلى أنه لا يمكن مناظرة الفلاسفة إلا بلغتهم وعلى حكم اصطلاحهم، وإذا لم يفهم ما



أزادوه: لا يمكن مناظرتهم<sup>(١٨٣)</sup>. وما ذهب إليه الغزالي ما هو إلا تأكيد على اللغة الاصطلاحية الخاصة بكل فيلسوف. لذلك تبه الغزالي على شرط يكون هو المعيار الفاصل بين الحدّ، وبين شرح الاسم، وهذا الشرط هو البرهان، فإذا قام البرهان على أن ما شرحه الفلاسفة في الحدود، له وجود في الواقع الخارجى، يعدّ هذا الشرح حدّاً بحسب الذات، أما إذا لم يدل على وجود الشيء؛ فإنه لا يخرج عن كونه شرحاً للاسم. لذلك يؤكد بقوله إن ما نوردّه من الحدود شرحاً لما أرادته الفلاسفة بالإطلاق، لا حكم بأن ما ذكره هو على ما ذكره؛ فإن ذلك ربما يتوقف على النظر فى موجب البرهان عليه<sup>(١٨٤)</sup>.

وإذا كان الغزالي يرى أن كلّ ماله اسم يمكن تحرير حدّه أو رسمه أو شرح اسمه<sup>(١٨٥)</sup>. وابن رشد فى نهاية مقال الدال (من تفسير ما بعد الطبيعة) يقول: لم يكن قصدنا هنا إلا شرح الأسماء فقط<sup>(١٨٦)</sup>. فهل يعنى هذا أنها مجرد معانى أسماء أطلقها أرسطو، وشارحه الكبير ابن رشد، أى أنها مجرد شرح للأسماء ولم يقم عليها برهان؟

فى الواقع أن ابن رشد كان شديد التأكيد على ضرورة الالتزام بتلك المعانى، وكان يحاكم الآخرين بمعيار هذه المعانى الأرسطية ليعتبر كل من خرج عليها خارجاً على حدّ الفلسفة وحدّ الفيلسوف داخلاً فى مستوى آخر لا يليق بالفلاسفة، وهذا ما حدث مع ابن سينا حين ردّ ابن رشد فلسفته إلى علم الكلام. ومن جهة أخرى كان

ابن رشد يعتبر هذه الأسماء حدوداً قام البرهان على أنها تمثل الموجودات، وذلك لتأكيد الصلة بين الفكر والوجود، لأنه يذهب إلى أن هنالك تطابقاً خاصاً بين الذات والموضوع، وهو يعيد هذا الاعتقاد في مواضع عديدة من تهافت التهافت، مثلاً: "إن سائر المعقولات الصادقة لا بد أن تستدعي أمراً موجوداً خارج النفس إذ كان الصدق كما قيل في حده أنه الذي يوجد في النفس على ما هو عليه خارج النفس"<sup>(١٨٧)</sup>، وأيضا قوله: "أما الموجود الذي بمعنى الصادق فيشترك فيه جميع المقولات على السواء، والموجود الذي بمعنى الصادق هو معنى في الأذهان، وهو كون الشيء خارج النفس على ما هو عليه في النفس"<sup>(١٨٨)</sup>.

وما يعنيننا الآن هو لجوء ابن رشد إلى المنهج "الدلالي" - الإشكالي - على ما أسماه المصباحي -<sup>(١٨٩)</sup>، كوسيلة لحل الإشكالات، وهو في هذا يرى أن جميع من سبقوه قد أخطأوا في فهم مشكلات الدلالة.

فجميع أخطاء الشراح والمفسرين والفلاسفة العرب والمتكلمين ترجع -في نظر ابن رشد- إلى أخطاء في استخدام الدلالات اللغوية للألفاظ الفلسفية، لذلك يرى ابن رشد أن الشكوك التي عرضت للقدماء جاءت نتيجة لاستخدامهم الألفاظ ذات الدلالة المتواطئة، فكانوا -على سبيل المثال- "لا يفهمون من اسم الواحد إلا معنى واحداً مقولاً بتواطؤ"<sup>(١٩٠)</sup>، لذلك يرى ابن رشد أن شكوكهم تحل حين يدركون "أن اسم الواحد والموجود يقالان على أنحاء كثيرة، على

ما عاند به أرسطو برمنيدس فى المقالة الأولى من السماع الطبيعى" (١٩١).

وهكذا لم تعد السمة التى تطبع الأسماء العلمية ذات المعنى الواحد هى السمة الخاصة بالألفاظ الفلسفية - على ما كان يُطالب به ابن رشد فى مرحلة الدعوة إلى الفلسفة العلمية، حين طالب بالنظر فى العلوم الطبيعية، والإلهية على جهة النظر فى التعاليم (١٩٢).

بل أصبح يرى إنه "ليس ينبغى أن يطلب فى كل علم أن يكون الكلام فيه مستقصى مثل استقصاء الكلام فى التعاليم، يريد أنه ليس ينبغى أن يطلب الإنسان كون نوع التصديق الذى يقع له فى البراهين التعاليمية مثل التصديق الذى يقع له فى البراهين الطبيعية، يريد أن البراهين التعاليمية هى فى المرتبة الأولى من اليقين، وأن البراهين الطبيعية تتلوها فى ذلك" (١٩٣) وذلك يعنى أن اليقين يتفاضل على مستوى العلوم المختلفة، كما يتفاضل أيضا على مستوى العلم الواحد ما بين برهان مطلق، وبرهان وجود فقط وهو الذى يُسمى الدليل (١٩٤)، وإذا أضفنا اختلاف درجات التفاضل فى العلوم (على مستوى البراهين) جنبا إلى جنب مع تنوع المستوى الدلالى؛ سيظهر لنا أن الخطأ - فيما يرى ابن رشد - يأتى نتيجة لعدم مراعاة الطابع التناسبى الخاص بمبادئ كل علم، وكذلك الخاص بدلالات اللغة المستخدمة فى كل علم، لذلك "غلط برمنيدس حين لم يفرق بين اسم الموجود الدال على الواحد بالعدد، وعلى الواحد بالجنس، فاعتقد أن الموجود كله واحد بالعدد" (١٩٥)، وأخطأ

فيثاغورس نتيجة للخلط بين مبادئ العلم الطبيعي والعلم الرياضي، أو بين المحسوس والمعقول، بين الواحد الشخصي وما يسمى النوع، لذلك كان تأكيد ابن رشد على اختلاف جهة النظر بحسب طبيعة كل علم، حتى لو كان موضوع العلمين واحداً، "كالحركة" مثلاً- التي هي موضوع بين العلم الطبيعي، وبين العلم التعاليمي (علم الهيئة)- فهي تختلف في العلمين من جهة النظر، لذلك أخطأ الفيثاغوريون حين استعملوا في الأمور الطبيعية مبدأً غير طبيعي"<sup>(١٩٦)</sup> وبذلك جعلوا أسباب الأمور الطبيعية أشياء غير مناسبة، ولا ذاتية للأمور الطبيعية<sup>(١٩٧)</sup>.

ومما هو جدير بالذكر أن الطابع التناسبي لا يحكم الأسماء المستخدمة في الفلسفة فحسب، بل يبدو لي- أن العلوم الطبيعية نفسها تتسم بهذا الطابع، الأمر الذي جعل أرسطو يؤكد على أهمية تحديد المعاني المستخدمة في الفلسفة وفي العلوم الطبيعية في أن معاً، منعاً للشكوك وإزالة اللبس والغموض في العلم. وقد يقال: واجب العلوم أن تحدد معانيها؛ لكن ليس باستخدام التقديم والتأخير، بل باستخدام الدلالة المتواطئة (المتفق عليها): ومن جانبي أقول: إن أرسطو كان قد أكد على تعلم الأقاويل الجدلية في العلم الطبيعي<sup>(١٩٨)</sup>، وذهب إلى أن هذه العلوم فيها أيضاً مسائل وأقاويل مشككة<sup>(١٩٩)</sup>، كما جاءت ممارساته المنهجية في الطبيعيات مؤكدة لهذا المعنى، فالمقالة الثالثة - على سبيل المثال- من مقالات كتاب "السماء والعالم" كلها أقاويل عنادية أكثر منها أقاويل تثبیتیة على ما يقول ابن رشد<sup>(٢٠٠)</sup>.

كما يؤكد ابن رشد أيضا على واجب التقسيم التناسبي في شرحه لهذا الكتاب (السماء والعالم) حيث يقول: "ينبغي أن نجعل مبدأ الفحص عن ذلك، كما فعل أرسطو: بأن نقسم على كم وجه يُقال الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد، فإن عدة المطالب تكون على عدة المعاني التي يدل عليها الاسم إذا كان الاسم مشتركاً، ثم ننظر ما يتلّزم من هذه، وما لا يتلّزم" (٢٠١)، ويستمر ابن رشد في شرح وإيضاح كم الوجوه التي تقال على الألفاظ المستخدمة في هذا العلم الطبيعي، أي: الفاسد والمكون، وغير الفاسد وغير المكون، موضحاً المعنى الذي يقصده أرسطو. ويستخدم ابن رشد ضرب الأمثلة لإيضاح المعنى المقصود (٢٠٢)، كما يشير إلى أن أرسطو يبرهن باستخدام قياس الخلف لإيضاح مطلبه (٢٠٣)، كما أكد ابن رشد -متابعاً أرسطو- (في مقالة الباء من تفسير ما بعد الطبيعة) على ضرورة تحديد المعاني المستخدمة في العلوم، لذلك كان أرسطو -على ما يقول ابن رشد- "يشرح الأسماء الدالة على معنى معنى من المعاني التي يطلبها في ذلك العلم (=الطبيعي) عند النظر في مطلوب مطلوب من المطالب التي يجب أن يشرح ما يدل عليه الاسم فيها" (٢٠٤) على نحو ما أشرنا.

من هنا نتفق مع ما يذهب إليه الدكتور محمد المصباحي حين يقول: "من مفارقات الفكر الرشدي أنه في الوقت الذي لا ينفك فيه عن الدعوة إلى التفتيت الدلالي، نجده لا يملّ من رفع شعار البرهان غاية للقول الفلسفي. والحال أنه إذا كانت غاية البرهان هي الوحدة

في الحكم والدلالة، فإن الممارسة التشكيكية تؤدي على العكس من ذلك إلى مشهد دلالي تعددي اختلافي<sup>(٢٠٥)</sup>.

لكن يبدو لي أن البرهان الذي أراده ابن رشد ليس هو البرهان بمعناه المذكور في كتاب البرهان في المنطق الأرسطي؛ إنما يعنى عند ابن رشد، الطريقة البرهانية الأرسطية، كما استخدمها أرسطو في ممارساته الفعلية، وهنا نسأل هل بالفعل كانت ممارسات أرسطو برهانية؟

لقد كشفت أبحاث حديثة -بالإضافة إلى ما ذكرناه آنفاً! أن منهاج أرسطو في الميتافيزيقا إخراجي بصورة قوية، وأن الأنطولوجية الأرسطية نشأت من التفكير في عدد من الإخراجات. والعلم الأرسطي المتعلق بالموجود بما هو موجود، ليس سوى نسق عام لجل الإخراجات ولا يقتصر هذا الأمر على مقالة "البناء" من كتاب ما بعد الطبيعة، وهي في الحقيقة مجموعة من الإخراجات، بل أن هذا الأمر بارز في عدد كبير من أقسام ما بعد الطبيعة، خاصة مقالة "الزاي"، وتقوم إخراجاته المتعلقة بالتعريفات على هذه العضلة الأساسية وهي: كيف يمكن أن نعرف بأسماء مشتركة ماهية جزئية؟ إن غرض أرسطو دائماً هو أن يصل إلى إخراج، أو نوع من "التساوي" والتوازن بين اعتبارين متضادين، وباختصار إلى شبه قياس جدلي بالنقيض<sup>(٢٠٦)</sup>.

لا يوجد في كتب أرسطو قياسات برهانية، وإنما تنتظم هذه الكتب في البنية التي يسميها جدلية. ودراسة المنهاج عند أرسطو

تتخبر لنا - كما قال لوبوند - مفاجأة قوية، فهذا المعلم الذي قيّمه لنا  
إلوسيطيون بأنه الفيلسوف بمعنى الكلمة، والمعلم الذي يستحيل أن  
نغتر عنه على خطأ، والذي يتناقلون تعابيره وكأنها من المقدسات؛  
تكشف لنا دراسة مؤلفاته إنسانا آخر حقا. ذلك أن وصفه في  
التحليلات لطبيعة المعرفة، لا يتطابق مع ممارسته للعلم. وإن كتبه،  
كما يبدو لنا ذلك من أول نظرة، ليست مدججة بالقياسات البرهانية،  
ولكنها تنتظم في بنية "جدلية". ويتجلى لنا فيها وجه لأرسطو أقل  
صرامة وأكثر مرونة مما وقع تصويره غالباً (٢٠٧).

وكما يقول د. الطاهر وعزيز أنه قد أصبح من المعروف والمبتذل  
تقريبا أن كتب أرسطو الميتافيزيقية، أو الفيزيائية، أو البيولوجية  
ليست، من الوجهة المنهجية، "تطبيقا" خالصا للقواعد المنطقية التي  
تشكل في التحليلات الثانية قانون العلم، وإن أرسطو يسير في أغلب  
الأحوال حسب طرائق فكرية، أو حسب منهاج ليست له صلة كبيرة  
بالمناطق القياسية. وقد كان هيجل -تقريبا- أول من لاحظ -فيما  
يتعلق بالميتافيزيقا على الأقل- ما يوجد من بعد الشقة بين النظريات  
المنطقية عند أرسطو وطريقته في الواقع (٢٠٨).

وإذا كان الأمر كذلك، ولم تكن ممارسات أرسطو برهانية؛ أين  
إذن البرهان؟ يقول د. المصباحي: "لو أردنا أن نبحث عن الوجه  
المنهجي لحدثة ابن رشد، لكان علينا أن نضرب بأيدينا لا إلى  
منهجه البرهاني؛ بل إلى منهجه "الدلالي - الإشكالي" لأنه يجعلنا  
ننتقل فيه بين الجدل والبرهان على صعيد المنهج، وبين التواطؤ

والاشتراك فى الاسم على صعيد الدلالة. ومعنى ذلك أننا بفضل هذا المنهج نصبح قادرين على تجاوز الالتباس فى الدلالة والإشكال فى القول والتعارض بين المذاهب نحو آفاق جديدة<sup>(٢٠٩)</sup> لكن السؤال الذى يطرح نفسه هو: هل كان هناك إلى جانب المنهج الدلالى الإشكالى منهجاً برهانياً عند ابن رشد؟

يقول دكتور ماسيموكامبانينى إن ابن رشد "قد أخفق فى تقديم تصور للفلسفة متماسك ومتكامل من وجهة النظر المعقولة وحدها. وطبقاً لذلك فإن مفهوم العقل الإسلامى الخاص - الذى أُقيم على أسس شرعية وجدلية أكثر من كونها ميتافيزيقية وبرهانية - يمكن أن ندرك قيمته بطريقة أفضل"<sup>(٢١٠)</sup>.

وإذا رجعنا إلى القضية الأساسية التى طرحها الغزالى، والخاصة بمنهج البحث فى الإلهيات، حين أراد أن يثبت أن الفلسفة عاجزة عن البرهنة على قضايا الألوهية، وعاجزة عن تقديم يقين كاليقين الحاصل فى الرياضيات، سنجد أن ابن رشد يؤكد قدرة الفلسفة على تقديم البرهان على أساس المعالجة اللغوية، أى أن الآراء المتعارضة ترتفع إذا أخذنا فى الاعتبار اختلاف جهة النظر على أساس لغوى كأداة للتوفيق بين الآراء المتناقضة فى الظاهر (من وجهة نظر ابن رشد). فهو يردّ الوجود إلى مستوى لغوى ليتجنب بذلك الصعوبات الفلسفية. ففى مسألة هل العالم مُحدث أم قديم؟ يصل إلى نتيجة مفادها إنه فى وسعنا أن نتصور العالم على أنه مخلوق، وعلى أنه قديم على حدّ سواء: مخلوق بالقياس إلى الله، وهو



الموجود الذي وجوده فوق كل وجود، قديم بالقياس إلى الزمان لأن العالم لا يسبقه الزمان حتى وإن كان موجوداً عن شيء<sup>(٢١١)</sup>. وهنا نسأل: هل المعالجة اللغوية الرشدية حلّت إشكالات الإلهيات؟

يقول د. ماسيمو كامبانيني: "إن التساوي الإبستمولوجي بين الوصفين وبين القضيتين ("ق") و("لا ق") هو من حيث وحدة الحقيقة خيبة لغوية. ولما لم يقدر ابن رشد على أن يبرهن على أن العالم مخلوق، حاول أن يشير إلى أن القدم مساو للحدث، ولما لم يقدر على إثبات الحقيقة الأنطولوجية إما للقدم أو للحدث إثباتاً برهانياً، توفّق في أن يظهر أنهما متماثلان من الناحية اللغوية"<sup>(٢١٢)</sup>.

ومن جانبي أقول: إن لجوء ابن رشد إلى تقديم البرهان على أساس المعالجة الدلالية لا يؤدي إلى رفع التعارض بين الآراء، وحلّ الإشكالات المطروحة في العلم، بل على العكس، فإن هذه المعالجة قد تؤدي إلى مشهد دلالي تعددي اختلافي، قد يقود إلى الخلاف، وليس إلى حلّ المسائل العويصة.

والخلاصة: انه لا يمكن فهم منهج البحث الفلسفي وبخاصة في الإلهيات عند ابن رشد، دون الوقوف عند منهجه "الإشكالي-الدلالي"، وهذا هو معنى "البرهان" عنده، على ما تبين لي من خلال ممارساته الفعلية.

## الهوامش

- (١) وهى وجهة النظر التى كان قد عارضها الغزالي فى كتابه تهافت الفلاسفة بل تأسس كتابه على رفض هذه الدعوة.
- (٢) تهافت التهافت، ص ١٠٥.
- (٣) المصدر السابق، ص ١١٠ كذلك تلخيص ما بعد الطبيعة، طبعة حيدر آباد، ص ٥.
- (٤) راجع: ابن رشد: شرح البرهان لأرسطو، وتلخيص البرهان، تحقيق د. عبد الرحمن بدوى، ص ٦٢.
- (٥) تهافت التهافت، ص ٣٧٤.
- (٦) المصدر السابق، ص ٣٧٥.
- (٧) المصدر السابق، ص ٢٨٢، ص ٢٨٣.
- (٨) تهافت الفلاسفة، ص ٤٣.
- (٩) تهافت التهافت، ص ٤١٧.
- (١٠) انظر: تلخيص البرهان، تحقيق د. محمود قاسم، ص ٨٨.
- (١١) المصدر السابق، ص ٨٧.
- (١٢) المصدر السابق، ص ٢٨.
- (١٣) ربعة الطاهر عريبي: فى المنطق، شرح البرهان لابن رشد، الناشر: المركز القومى للبحوث والدراسات العلمية، ليبيا، ط أولى سنة ١٩٩٧، ص ٨.
- (١٤) مثل المبدأ الذى يقول: "إذا أخذت من كميات متساوية كميات متساوية فالبواقي متساوية، فهذه البديهية مشتركة بين العلوم التعاليمية (الرياضيات)، ولكنها فى الحساب لا تفيد إلا بالنسبة للأعداد، وفى الهندسة بالنسبة إلى المقادير المكانية؛ فعمومها ليس كعموم طبيعة واحدة، بل كعموم نسبة واحدة. وهذه المقدمات إذا استعملها صاحب صناعة فقربها وأدناها

من موضوعه الخاص به كانت قوتها قوة المقدمة الخاصة المناسبة، المرجع السابق، ص ١٢، والنص، ص ٢٨.

(١٥) تلخيص البرهان، تحقيق د. محمود قاسم، ص ٧٢.

(١٦) المصدر السابق، ص ٧٣.

(١٧) المصدر السابق، ص ١٢٥.

(١٨) المصدر السابق، ص ١٧٤.

(١٩) انظر المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٢٠) المصدر السابق، ص ٢٨-٢٩، وطبعة أخرى: تحقيق د. بدوي، ص ٤٩-٥٠.

(٢١) تلخيص البرهان، تحقيق: د. بدوي، ص ٥٢.

(٢٢) المصدر السابق، ص ٥٥.

(٢٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها وما بعدها.

(٢٤) انظر: ابن رشد، كتاب السماع الطبيعي، طبعة حيدر آباد، سنة ١٣٦٥هـ، ص ٢.

(٢٥) انظر. ابن رشد، جوامع ما بعد الطبيعة، طبعة حيدر آباد، سنة ١٣٦٥هـ، ص ٢. وأيضا تلخيص ما بعد الطبيعة، نشرة عثمان أمين، ص ١.

(٢٦) انظر، السماع الطبيعي، حيدر آباد، ص ٣.

(٢٧) لقد ذهب ابن رشد إلى ما ذهب إليه ابن باجة من قبل في شروحاته على

السماع الطبيعي حين ذهب الأخير إلى أن الأقدمين الذين تفلسفوا في

الطبيعة قبل أرسطو قد اختلفوا فيما بينهم، وجاعوا بآراء مخالفة لما يشاهد

لقلة خبرتهم بالطرق المنطقية، فجاءت أقاويلهم "مشكلة بعضها سوفسطائية

... وبعضها جدلية واقناعية ... ولذلك اضطره الأمر (يعنى أرسطو) إلى

نقض كل قول وحده. ولما كانت تلك الآراء قد سقطت في زماننا حتى لا تذكر

إلا من جهة أنها في كتب أرسطو، وكان ما يوجد منها اليوم آراء المتكلمين

من أهل هذا الزمان: فليس يعتد بها، لأن هؤلاء القوم لم يقصدوا النظر في

الطباع، حتى أن منهم من يبطل وجودها، بل إنما عرض لهم في مناقضة

خصومهم أن تكلموا في شيء يسير منها! كقول من يقول بالجزء الذي لا

- يتجزأ، غير أن نظرهم في ذلك لا لأجل أن يعطوا أسباب هذه الأمور الطبيعية: بل من أجل ما عثروا عليه في مناقضة بعضهم بعضاً، رأينا أن نطرح هذا الجزء من النظر، ونقصد قصد البرهان (أبو بكر محمد بن يحيى بن ياجعة، شرح على السماع الطبيعي لأرسطوطاليس، تحقيق معن زيادة، بيروت، دار الفكر، سنة ١٩٨١، ص ١٦-١٧.
- أيضاً. د. محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، سنة ١٩٩١، ص ٢٠١.
- (٢٨) انظر جوامع ما بعد الطبيعة، حيدر آباد ص ٢، وتلخيص ما بعد الطبيعة، عثمان أمين ص ١.
- (٢٩) ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الجدل، تحقيق د. محمد سليم سالم، ص ١١.
- (٣٠) المصدر السابق، ص ١٢-١٤.
- (٣١) لذلك قال أرسطو في أول السماع الطبيعي عندما أراد أن يشرع في مخاطبة برمنيديس. نحن نخاطب جدليين، وإن في مخاطبتهم فلسفة ما، هامش (٢) ص ١٤ من المصدر السابق، راجع أيضاً الطبيعة عند أرسطو.
- (٣٢) راجع: تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الجدل، ص ١٢-١٥، ص ٤٠.
- (٣٣) راجع: أرسطو للدكتور عبد الرحمن بدوي، ص ٩٩ فما بعدها.
- (\* المطلوب الجدلي هو ما لم يكن معلوماً صدقه بنفسه بحسب المشهور بل يلحقه شك ما في المشهور (تلخيص الجدل.. ص ٣٦).
- (٣٤) المصدر السابق، ص ٢٧-٢٨.
- (٣٥) السؤال الذي يضعه ابن رشد يُعد سؤالاً جدلياً أي يُكون مقدمة جدلية، على غرار قولنا: هل العالم محدث أم لا؟ وهو هل الفلسفة خلال أم لا؟ وهناك من يرى أن الفلسفة ليست واجبة، والسؤال الجدلي كما يقول ابن رشد هو "الذي للمجيب فيه أن يجيب بنعم أو لا، مثل قولنا: هل العالم محدث أم لا، لا ما ليس للمجيب فيه إلا جواب واحد، مثل جوابه عما هو الإنسان بأنه الحي الناطق" (تلخيص كتاب الجدل ص ٤١٩) وبما أن

موضوع فصل المقال ليس للمجيب فيه جواب واحد فهو جدلي.

(٣٦) فصل المقال، ص ٨٥.

(٣٧) انظر: د. فاطمة إسماعيل: القرآن والنظر العقلي، ص ١٢٣.

(٣٨) فصل المقال.. ص ٨٦.

(٣٩) المصدر السابق، هامش (١٠)، ص ٨٩.

(٤٠) فصل المقال، ص ٨٨.

(٤١) المصدر السابق، ص ٨٩.

(٤٢) انظر: د. الطاهر وعزيز، المناهج الفلسفية، الناشر، المركز الثقافي العربي،

بيروت، الدار البيضاء، ط أولى سنة ١٩٩٠، ص ٥٤.

(٤٣) فصل المقال، ص ٩٥.

(٤٤) فصل المقال، ص ٩٢.

(٤٥) تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الجدل، ص ٦٩.

(٤٦) تلخيص كتاب البرهان، تحقيق د. قاسم، ص ٦٢.

(٤٧) راجع في ذلك: د. زينب محمود الخضيرى: أثر ابن رشد في فلسفة

العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٩٥، الباب الثانى

محاولات التوفيق بين الفلسفة والدين فى العصور الوسطى المسيحية

واليهودية وتأثير ابن رشد فيهما. ص ٩٧-٢٠٧.

(\*) ينفى الدكتور عابد الجابرى القول بأن ابن رشد "يوفق بين الدين والفلسفة"

ويرى أن مقصد ابن رشد كان شيئاً آخر هو التأكيد على توافق وعدم

تعارض الشريعة الإسلامية مع الفلسفة، وهذا غير "التوفيق". [انظر: تقديم

كتاب فصل المقال، ص ٧].

(٤٨) د. عاطف العراقي: النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد، ص ٢٩٥.

(٤٩) تلخيص البرهان، د. بدوى، ص ٥٢.

(٥٠) انظر: د. عاطف العراقي: تجديد فى المذاهب الفلسفية والكلامية، ص ٢٦

فما بعدها.

(٥١) انظر: المنقذ من الضلال، مكتبة الجندي، القاهرة.

(٥٢) الخطابة لابن سينا ص ٢، أيضا: د. عاطف العراقي، المرجع السابق، ص ٢٦-٢٧.

(٥٣) انظر، مناهج الأدلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٠٩-١١١.

(٥٤) المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٥٥) راجع كتابنا: القرآن والنظر العقلي ص ١١٩ فما بعدها.

(٥٦) ابن رشد: تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الجدل، تحقيق، د. محمد سليم سالم، ص ٧.

(٥٧) المصدر السابق، ص ٤٦.

(٥٨) مناهج الأدلة، ص ١٠٢.

(٥٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦٠) انظر المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦١) مناهج الأدلة، ص ١٠٥.

(٦٢) انظر المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦٤) المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٦٥) انظر المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٦٦) مناهج الأدلة، ص ١٠٨.

(٦٧) المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٦٨) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦٩) المصدر السابق، ص ١١١.

(٧٠) تلخيص كتاب الجدل لأرسطوطاليس، ص ١٢.

(٧١) تلخيص الجدل، ص ١١.

(٧٢) تهافت الفلاسفة، ص ٨٥.

(٧٣) يقول الغزالي: غرضنا إبطال دعواهم ... وأما إثبات المذهب الحق

فسنضع فيه كتابا بعد الفراغ من هذا (تهافت الفلاسفة) إن شاء الله.

وتسميه قواعد العقائد. ونعتنى فيه بالإثبات، كما اعتنينا في هذا الكتاب

بالهدم" (تهافت التهافت، ص ١٩٤) تهافت الفلاسفة ص ١٢١. لكن الدكتور الجابري يرجح بأن الكتاب الذي وعد الغزالي بكتابته ليس هو كتاب قواعد العقائد في إحياء علوم الدين، فهو نص قصير نسبياً لا يتناسب مضمونه مع المسائل التي ناقشها. إنما هو كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد" الذي عرض فيه المذهب الأشعري بتفصيل مستعملاً القياس المنطقي الصوري. (راجع: تهافت التهافت، تعليق الجابري، هامش (٨٢)، ص ١٩٤.

(٧٤) انظر: تهافت التهافت، ص ٢٧٣.

(٧٥) المصدر السابق، ص ١٠٥. في موضع آخر يقول الغرض... أن نبين أن ما يحتوى عليه هذا الكتاب من الأقاويل هي أقاويل غير برهانية، وأكثرها سفسطائية، وأعلى مراتبها أن تكون جدلية. فإن الأقاويل البرهانية قليلة جداً (المصدر السابق، ص ٣٦٠). لقد كانت عبارات ابن رشد شديدة اللهجة والتوتر في أن معاً، مما يؤكد مدى حزنه وانفعاله إلى درجة تصل به إلى أن يفقد صوابه في بعض الأحيان، على سبيل المثال يقول عن اعتراضات الغزالي: "ما أخس هذه المغالطة" ص ١٧٧، "هذا قول مغالطى خبيث" (ص ١٦٠)، "عناد سفسطائي خبيث" ص ١٦٦، "قول في غاية الركافة" ص ١٢١، راجع صفحات: ١١٣، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٣١، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٧، ٢١١، ٢١٤، ٢٥٨، ٢٨٨، ٢٨٢، ٢٨٤... الخ.

(٧٦) تهافت التهافت، ص ٣٦٠.

(٧٧) المصدر السابق، ص ١٤٨-٢٠٤-٢٠٥-٤٢١.

(٧٨) تهافت التهافت، ص ٤٢٢. يقول في موضع آخر: وهذا كله فلا تطمع، ها هنا في تعيينه ببرهان، وإن كنت من أهل البرهان، فانظر في مواضعه. واسمع ها هنا أقاويل هي أقنع من أقاويل هؤلاء، فإنها وإن لم تفدك اليقين، فإنها تفيدك غلبة ظن يحركك إلى وقوع اليقين بالنظر في العلوم. (المصدر السابق، ص ١٤٦، وكذلك ص ١٥٥، ١٦٢).

(٧٩) المصدر السابق، ص ٤٢٣.

(٨٠) المصدر السابق، ص ٤١٦، ٤١٧، وكذلك ص ٥٥٩.

(٨١) المصدر السابق، ص ٤٢٢.

(٨٢) المصدر السابق ص ١٤٦، ١٤٨، ١٦٧، ٢٤٦، ٢٠٢... إلخ.

(٨٣) المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٨٤) تهافت التهافت، ص ٢٤٨.

(٨٥) راجع: المصدر السابق: ص ١٤٦، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٦، ١٩٢، ٢٠٠، ٢١٠،

٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٦٩.

وغيرها على طول الكتابة كله.

(٨٦) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٨٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها. وإذا كانت حكمة ابن سينا ليست

برهانية في رأى ابن رشد. وكان الغزالي محققاً في نقده لماذا كل هذه الحملة

على الغزالي، انظر أيضاً تلخيص ما بعد الطبيعة، ص ٤.

(٨٨) تهافت التهافت، ص ٢٩٩.

(٨٩) المصدر السابق، ص ٤١٠.

(٩٠) المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٩١) راجع تهافت التهافت، ص ١٩٩.

(٩٢) المصدر السابق، ص ٢٨٧.

(٩٣) المصدر السابق، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٩٤) المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٩٥) انظر تهافت التهافت، ص ٢٨٩. الموجود الذى بمعنى الصابق هو معنى

فى الأزهان، وهو كون الشيء خارج النفس، على ما هو عليه فى النفس

(راجع: المصدر السابق، ص ٢٢٧-٢٢٨).

(٩٦) المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٩٧) المصدر السابق، ص ٢٠٩، وكذلك الماضى يقال باشتراك الاسم، ص ٢٠٠.

(٩٨) المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(٩٩) المصدر السابق، ص ٣٩٩. راجع حول أسباب التعدد الدلالى لاسم العقل.

د. محمد المصباحى الوجه الآخر لحدائث ابن رشد، ص ١٠ فما بعدها.

(١٠٠) الألفاظ المتواطئة: تدل على معنى واحد يعم بنفس الدرجة جميع الأشياء الواقعة



تحتها، مثل لفظ "الحيوان" فإنه يقال بنفس الدرجة، ومن غير تفاوت على الفرس والحمار والبقرة والقرود والحمام... إلخ. فهو جنس مقول بتواطؤ. اللفظ المشترك: يقال على أشياء مختلفة مثل لفظ "العين" الذي يقال على عضو البصر في الإنسان، وعلى عين الماء إلخ.

أما الألفاظ المشككة: أو التي تقال بتشكيك، أي بتفاوت وتقديم وتأخير مثل "الوجود" فهو يقال على الجوهر، كالبرتقالة، بتقديم، ويقال على العرض، لونها طعمها، بتأخير. ذلك لأنه يجب أن توجد "البرتقالة" كـ"جوهراً" أولاً حتى يوجد لونها وجميع الأعراض التي تخصها. (تهافت التهافت، من تعليق د. الجابري هامش (٣) ص ٣٩٠، ٣٩١).

(١٠١) راجع على سبيل المثال صفحات: ١١٥، ١١٦، ١٢٨، ١٣٩، ١٥١، ١٥٢، ١٦١، ١٦٣، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨٧، ٣٩٠... إلخ.

(١٠٢) تهافت التهافت، ص ٤٣٠ رفض ابن رشد قياس الغائب على الشاهد في مواضع عديدة من كتابه، راجع صفحات: ١٤٠، ١٦٣، ١٨٧، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٦٦، ٣٧٤، ٤٣٠، ٤٤١... إلخ.

(١٠٣) المصدر السابق، ص ٤٥٧.

(١٠٤) المصدر السابق، ص ٤٤٣، ٤٥٥.

(١٠٥) المصدر السابق، ص ٢١٣.

(١٠٦) المصدر السابق، ص ١١٣.

(١٠٧) المصدر السابق، ص ١٨١.

(١٠٨) تهافت التهافت، ص ٣٧٤.

(١٠٩) المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(١١٠) المصدر السابق، ص ٤٣٠.

(١١١) المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(١١٢) تهافت التهافت، ص ٣٠٢.

(١١٣) المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(١١٤) المصدر السابق، ص ٥١٠-٥١١.

(١١٥) المصدر السابق، ص ٥٥٤.

(١١٦) تهافت التهافت، ص ٥٥٥.

(١١٧) المصدر السابق، ص ٥٥٦.

(١١٨) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(١١٩) المصدر السابق، ص ٥٥٧.

(١٢٠) المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(١٢١) هذا ما حدث في مسألة علة الكثرة فلما لم يجد ابن رشد لأرسطو رأياً فيها، ولا لمن اشتهر من قدماء المشائين، فإنه إذا كان القدماء قد قالوا في علة الكثرة آراء ثلاثة هي: إن الكثرة جاءت من الهيولى، وقول آخر يرى أنها جاءت من قبيل الآلات، وقول ثالث قال إنها من قبل التوسط. والرأى الذى أخذ به ابن رشد هو أن سبب الكثرة هو مجموع الأسباب لثلاثة: المتوسطات، والاستعدادات، والآلات. (تهافت التهافت، ص ٢٠٤، ٢٠٥).

(١٢٢) يرى ابن رشد أن الغزالي قد بلغ به الغلو فى المنطق إلى استخراج الأدلة من كتاب الله تبارك وتعالى ومطابقتها بالمنطق الأرسطى، وذلك إشارة منه إلى كتاب القسطاس المستقيم للغزالي. كما يشهد ابن رشد للغزالي بأن المنطق الذى تعلمه عن القدماء هو الذى مكّنه من أن يثبت خطأهم فى الإلهيات (ص ٢٧٦ تهافت التهافت).

(١٢٣) "يحق ما يقول أبو حامد فى غير ما موضع من كتبه. إن علومهم الإلهية هى ظنية المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(١٢٤) راجع تهافت التهافت، ص ١٦٠-١٦١.

(١٢٥) المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(١٢٦) كتاب الميتافيزيقا لأرسطو. يطلق عليه العرب أسماء أربعة هى: مابعد الطبيعة، الإلهيات، الفلسفة الأولى، كتاب الحروف نظراً إلى ترقيمه حسب حروف الهجاء اليونانية. والشائع عند ابن رشد تسميتان هما: الفلسفة

الأولى، وما بعد الطبيعة، وأحياناً يستخدم اسم العلم الإلهي (راجع د. عاطف العراقي، تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، ص ٢٢٠) ويقدم د. عاطف عرضاً وتحليلاً لمحتويات مقالات ما بعد الطبيعة في كتابه المشار إليه، ص ٢٢٤-٢٦٤).

- (١٢٧) ابن رشد: كتاب السماع الطبيعي لأرسطو، طبعة حيدر آباد، ص ٣٠٢.
- (١٢٨) هذا ويؤكد لنا ما أكده أستاذنا الدكتور عاطف العراقي من أهمية الجمع بين المؤلفات والشروح في دراساتها للفلاسفة العرب لكي لا نبتسر فلسفة الفيلسوف ونصل إلى نتائج خاطئة عن الفلاسفة، (راجع في هذا المعنى النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد، ص ١٥، وتصدير مذاهب فلاسفة المشرق، ص ٢٢، وتجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، ص ٢١٧، ٢٢٠).
- (١٢٩) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة "الباء" مجلد ١، ص ١٦٦.
- (١٣٠) المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧٠.
- (١٣١) المصدر السابق، ص ١٧٠.
- (١٣٢) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ١، ص ١٧٠.
- (١٣٣) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ١، ص ١٦٥.
- (١٣٤) المصدر السابق، ص ١٦٦، ١٦٧.
- (١٣٥) المصدر السابق، ص ١٦٧.
- (١٣٦) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ١، ص ١٦٧.
- (١٣٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٣٨) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٣٩) المصدر السابق، مقالة اللام، مجلد ٢، ص ١٢٩٨.
- (١٤٠) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة اللام، مجلد ٢، ص ١٢٩٦.
- (١٤١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٤٢) ابن رشد، تلخيص ما بعد الطبيعة، ص ٥-٦.
- (١٤٣) المصدر السابق، ص ٦.
- (١٤٤) ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الجيم، مجلد ١، ص ٢٩٧-٢٩٨.

- (١٤٥) د. عبد الرحمن بلوى، أرسطو، ص ٩٦-٩٩.
- (١٤٦) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة اللام، مجلد ٢، ص ١٢٩٨.
- (١٤٧) كتاب السماء والعالم لأرسطو (ضمن جوامع العلم الطبيعي) طبعة حيدر  
آباد، ص ٦٥.
- (١٤٨) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الباء، مجلد ١، ص ١٧١.
- (١٤٩) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ١، ص ١٧١.
- (١٥٠) المصدر السابق، ص ١٨١.
- (١٥١) المصدر السابق، ص ١٨٢.
- (١٥٢) المصدر السابق، ص ١٨٣.
- (١٥٣) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الألف الصغرى، مجلد ١، ص ٩، ١٠.
- (١٥٤) ابن رشد، تهاقت التهاقت، ص ١٩٥.
- (١٥٥) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ١٣٩٤.
- (١٥٦) المصدر السابق، مجلد ٢، ص ١٢٩٩.
- (١٥٧) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الباء، مجلد ١، ص ١٧٨.
- (١٥٨) المصدر السابق، مقالة الجيم، مجلد ١، ص ٤٠٥.
- (١٥٩) المصدر السابق، ص ٤٠٦، ٤٠٧.
- (١٦٠) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ١، ص ٤٠٨.
- (١٦١) المصدر السابق، مقالة اللام، مجلد ٢، ص ١٤٠٠.
- (١٦٢) المصدر السابق، مجلد ١ مقالة الباء، ص ١٦٦.
- (١٦٣) المصدر السابق، مقالة الدال، مجلد ٢، ص ٤٧٥.
- (١٦٤) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الجيم، مجلد ١، ص ٢٥٦.
- (١٦٥) المصدر السابق، ص ٢٥٧.
- (١٦٦) المصدر السابق، مقالة الجيم، مجلد ١، ص ٢٠٢.
- (١٦٧) المصدر السابق، مقالة الجيم، مجلد ١، ص ٢٠٣.
- (١٦٨) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الجيم، مجلد ١، ص ٢٠٣، ٢٠٤.
- (١٦٩) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

- (١٧٠) المصدر السابق، ص ٢٠٥.
- (١٧١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٧٢) ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الدال، مجلد ٢، ص ٤٧٥-٤٧٦.
- (١٧٣) المصدر السابق، ص ٤٧٦.
- (١٧٤) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ٤٨٠.
- (١٧٥) المصدر السابق، مجلد ٢، ص ٤٨٢.
- (١٧٦) المصدر السابق، مجلد ٢، ص ٤٨٦-٤٨٧.
- (١٧٧) المصدر السابق، مجلد ٢، ص ٥٠٨.
- (١٧٨) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ٥٠٨.
- (١٧٩) أنظر المصدر السابق، ص ٥٠٨-٥٠٩.
- (١٨٠) المصدر السابق، ص ٥٢٣.
- (١٨١) المصدر السابق، ص ٥٥٣.
- (١٨٢) المصدر السابق، ص ٥٥٩.
- (١٨٣) المصدر السابق، ص ٥٦١-٥٦٢.
- (١٨٤) الحدود للغزالي، ضمن كتاب: رسائل منطقية فى الحدود والرسوم للفلاسفة العرب... للدكتور عبد الأمير الأعمى، ص ١٧٥.
- (١٨٥) الحدود للغزالي، ضمن كتاب: رسائل منطقية فى الحدود... د. عبد الأمير الأعمى، ص ١٧٦.
- (١٨٦) المرجع السابق، ص ١٧٤.
- (١٨٧) ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ٢، ص ٦٩٦.
- (١٨٨) تهافت التهافت، ص ١٨٤.
- (١٨٩) المصدر السابق، ص ٣٢٧.
- (١٩٠) د. محمد المصباحى، الوجه الآخر لحداثة ابن رشد، ص ٣٧.
- (١٩١) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الباء، مجلد ١، ص ٢٧١.
- (١٩٢) المصدر السابق، ص ٢٧٢.
- (١٩٣) راجع: ص ص ٣٦-٣٩ من هذه الدراسة.

- (١٩٤) تفسير ما بعد الطبيعة، مقالة الألف الصغرى، مجلد ١، ص ٥٠.
- (١٩٥) المصدر السابق، ص ٥١.
- (١٩٦) المصدر السابق، مجلد ١، ص ٦٨.
- (١٩٧) المصدر السابق، ص ١٠٢.
- (١٩٨) المصدر السابق، ص ١٠٢.
- (١٩٩) تفسير ما بعد الطبيعة. مقالة الباء، مجلد ١. ص ١٦٧.
- (٢٠٠) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٢٠١) ابن رشد، جوامع الطبيعيات، كتاب السماء والعالم لأرسطو، طبعة حيدر آباد، ص ٦٥.
- (٢٠٢) المصدر السابق، ص ٣١.
- (٢٠٣) المصدر السابق، ص ٣٥.
- (٢٠٤) المصدر السابق، ص ٢٣.
- (٢٠٥) تفسير ما بعد الطبيعة، مجلد ١. ص ١٦٧-١٦٨.
- (٢٠٦) د. محمد المصباحي، الوجه الآخر لحداثة ابن رشد، ص ٦٢.
- (٢٠٧) انظر د. الطاهر وعزيز، المناهج الفلسفية، ص ٨٤-٨٥.
- (208) Blond, (J.-M.): Logique et methode chez aristote, paris: Vrin, 1939. PP. xx11-xx111.
- نقلاً عن د. الطاهر وعزيز، المناهج الفلسفية، ص ١٠٠-١٠١.
- (٢٠٩) د. الطاهر وعزيز، المناهج الفلسفية، ص ١٠٠-١٠١.
- (٢١٠) د. محمد المصباحي، الوجه الآخر لحداثة ابن رشد، ص ٢٧.
- (٢١١) د. ماسيمو كامبانيني، الوجود واللغة في كتاب ابن رشد تهافت التهافت، بحث ضمن كتاب. ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، مجلد ١، ص ١٣٦.
- (٢١٢) انظر فصل المقال، ص ١٠٤-١٠٥.
- (٢١٣) الوجود واللغة في كتاب ابن رشد تهافت التهافت، بحث ضمن كتاب: ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، مجلد ١، ص ١٤٦.

## نتائج الدراسة

### أثبتت الدراسة النتائج التالية:

١ - إنه لا يمكن الحديث عن إبداع فلسفى عند أى فيلسوف ما، بمعزل عن الأخذ فى الاعتبار تطور فكره عبر المراحل التاريخية التى عاشها. وقد مثلت المراحل التاريخية التى عاشها ابن رشد سلماً مكوناً من أربع درجات، تمثل كل درجة فيه مرحلة أعلى من سابقتها. والمراحل الأربع هى: مرحلة المختصرات، ثم مرحلة ثانية تشمل الجوامع والتلخيصات، ثم مرحلة ثالثة: مرحلة الثلاثية الشهيرة (فصل المقال، ومناهج الأدلة، وتهافت التهافت)، والمرحلة الرابعة: شملت الشروح الكبرى، والمقالات الاستدراكية. ومن خلال هذه المراحل برز الترتيب المنطقى لتناول الأمور عند ابن رشد فى صعوده من الأدنى إلى الأعلى فى حركة ارتقائية بدءاً من الضرورى، ثم الأفضل، فالأفضل، وصولاً إلى أعلى ما يمكن أن يصل إليه فكر إنسانى فى عصره.

٢ - إنه لا يوجد إبداع فلسفى دون الرجوع إلى تاريخ الفكر الفلسفى. باعتباره مصدر الإبداع، أى لا إبداع دون نقد، وكل سلب يتضمن إيجاباً، وأعمال ابن رشد بالذات قد تأسست على كل الإنجاز العربى السابق عليه، سواء فى مجال الترجمات أو الشروح المنطقية (على وجه الخصوص عند الفارابى)، فضلاً عن موقفه من المتكلمين والغزالي على وجه التحديد، حتى نستطيع أن نقول: إن مادته التى مارس عليها فعل الفلسفة هى المادة التى قدمها إليه السابقون عليه من الفلاسفة العرب والمتكلمين، فضلاً عن شراح أرسطو المتأخرين. جميعهم يدين إليهم ابن رشد بالفضل.

٣ - لم يعلن ابن رشد اهتمامه بالمنهج صراحة إلا فى مرحلة الجوامع (الشروح الصغرى)، وإن كان فى المختصرات قد قصد الضرورى مما يعنى - فيما أرى - أنه كان يفكر بطريقة منهجية تراعى الترتيب الارتقائى فى تناول الأفكار.

٤ - إنه من الضرورى - لفهم المنهج (والمذهب أيضاً) عند فيلسوف ما، الوقوف عند أعمدة التأسيس المنهجى عنده وهى: الفروض المسبقة، ونسق المقولات، ونظرية التعريف كما يقدمها الفيلسوف داخل نسقه، ومعنى "المعنى" عنده، وتصنيفه للعلوم، وكذلك مصادرات المنهج. كل هذه الأسس تختلف لا محالة من فيلسوف إلى آخر، ومن عصر إلى عصر. مما يؤثر على طبيعة المنهج والمذهب معاً، وعلى نوع الاستدلال.



٥ -- انقسم التفكير المنهجي عند ابن رشد إلى مرحلتين متميزتين ومتعارضتين في الوقت نفسه، همّا: مرحلة الدعوة إلى البرهان في العلوم والفلسفة، ومرحلة تلازم الجدل والبرهان، واستخدام المنهج (الإشكالي - الدلالي). لذلك خضعت أعمال ابن رشد للتطور، وبعض الأعمال شكّلت قطيعة مع الأعمال السابقة عليها. وهذا ظهر بوضوح في الناحية المنهجية، حين تحول ابن رشد من النظر إلى الفلسفة والعلوم على "جهة النظر في التعاليم" إلى الفصل بين النظر العلمي، والنظر الفلسفي من حيث المنهج، حتى أصبح المنهج الفلسفي ذا طابع "إشكالي - دلالي" يقترن فيه الجدل بالبرهان. التحليل بالتركيب، الهدم بالبناء. غير أن مفارقة ابن رشد أنه في الوقت الذي لا يميل فيه الدعوة إلى استخدام النظر البرهاني، كان يمارس المنهج "الإشكالي - الدلالي" الذي يقوم على إحصاء الشكوك، وحلّها بالتفتيت اللغوي، وهذا ما ظهر بوضوح في جميع كتبه بلا استثناء.

٦ - إن الممارسات المنهجية لابن رشد في مرحلة الدعوة إلى البرهان لم تكن برهانية؛ فالمقدمات التي استخدمها ابن رشد في ممارساته المنهجية، لم تكن كلها مقدمات برهانية خالصة (كالبدهيّات، أو الأصول المتعارف عليها، أو المصادرات)، بل بعضها كان يرجع إلى الحس، وبعضها إلى الخبر المتواتر،... إلخ والنتيجة المترتبة على ذلك هي الاستغناء عن المقالة الأولى من كتاب "التحليلات الثانية" لأرسطو وهي التي تبحث في مبادئ البرهان، والمقالة الثانية التي تبحث في الحدود والعلة، فلم تعد الحاجة إليها مرتبطة بالبرهان

بالمعنى الأرسطى، بل سيصبح بعض ما فيها جزءاً من مبحث التصور الذى موضوعه دلالة الألفاظ، ومن هنا سيصبح الحد مرتبباً ببيان دلالة الألفاظ أكثر من ارتباطه بماهية الشئ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن المفاهيم المستخدمة فى نسق المقولات (الذى يرتبط بالموجودات) لا تنطبق على عالم الألوهية، لأنه عالم خاص لا يخضع لمقولات المنطق ولا يخضع لكم أو كيف أو مكان أو زمان... إلخ ولا يخضع لقياس الغائب على الشاهد. إذن نحن أمام منطق لا يستطيع ارتياد عالم الألوهية.

وهذا إن دلّ على شئ فهو يدل على الفجوة بين المنطق الصورى وبين الواقع الحقيقى، ويدل فى الوقت نفسه على أن وضع النظرية المنطقية أسر من تطبيقها، خاصة فى مجال الإلهيات، ويثبت من جهة ثالثة أن الغزالي كان محقاً فى نقده للفلاسفة من هذه الناحية المنهجية.

٧ - إن أى حديث عن "المنهج لا ينفصل عن "المذهب"، والعكس صحيح، غير أنه بدأ لى -منذ بداية بحثى- أن أى حديث عن "منهج" ابن رشد لا يمكن عزله عن المنطق الصورى" الأرسطى، حتى تبين - لى فى نهاية المطاف- أننا ينبغى أن نميز بين "المنطق"، وبين "التفكير النقدى"، وهو تطبيق المنطق فى مجالات أخرى. وابن رشد فى شروحه لكتب أرسطو المنطقية كان مهتماً بالمنطق الصورى، وعندما درس آراء المتكلمين والفلاسفة المسلمين فى الإلهيات؛ بدأ تطبيق المنطق الأرسطى على موضوعاتهم، أى أنه استخدم التفكير النقدى،

والحديث هنا يختلف عن هناك، حتى يمكن القول: إنه لا مجال للمقارنة بين ما يُقال في مجال المنطق الخالص، وبين ما يُقال في تطبيقه على المجالات الأخرى وبخاصة الإلهيات. ويترتب على ذلك أن المقصود بالبرهان ليس هو المعنى المنطقي الصرف، بل يعنى التحليل والتركيب.

٨ - عندما أراد ابن رشد خدمة الفكر العربى فى عصره، اختار أكثر المذاهب إقناعاً وأثبتها حجة، وهو مذهب أرسطو أو بالأحرى منهجه (=منطقه) وهذا إن دلّ على شىء، فإنه يدلّ على وعيه بأهمية "المنهج"، وتأكيداً منه على أن أى إبداع فلسفى ممكن فى المستقبل، لا يتحقق إلا "بمنهج" يتمتع بحجة قوية، وأى حلّ لمشكلات العصر لا يتم إلا باستخدام "منهج" قادر على مواجهة هذه المشكلات والشكوك. وعليه فإن امتلاك "المنهج" مقدم على "المذهب" أى على فعل الفلسفة ذاته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الفكر الوافد لا قيمة له إلا إذا كان "منهجاً" يصلح لحلّ الشكوك والمشكلات التى يفرضها العصر فى البيئة التى وفد إليها.

٩ - بات واضحاً من خلال الدراسة -أنه لا يمكن فهم منهج البحث الفلسفى؛ وبخاصة فى الإلهيات عند ابن رشد -ولا مذهبه- دون الوقوف على الأساليب الجدلية المتنوعة التى استخدمها فى ممارساته الفعلية، وكذلك على الأسماء الدالة على المعانى المستعملة فى هذا العلم، لذلك كان ابن رشد محقاً فى قوله بأن تفصيل دلالات الأسماء على المعانى فى الإلهيات "تتنزل منزلة موضوع الصناعة من

الصناعة حتى أصبح إقامة البرهان عند ابن رشد منوطة بهذا المنهج "الإشكالي-الدلالي". وعليه يصبح معنى البرهان هو هذا المنهج الذي يؤدي إلى مشهد دلالي تعددي اختلافي قد يقود إلى خلاف، وليس إلى حلّ للمشكلات. وهو ما حدث بعد موت ابن رشد. إن ابن رشد- فيما أرى- قد نجح في بيان قصور أدلة الغزالي وعدم بلوغ أكثرها مرتبة اليقين والبرهان، غير أنه لم ينجح- فيما أرى- في إثبات أن اليقين والبرهان هو منهج البحث في الإلهيات!!

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر (مؤلفات ابن رشد)(\*):

- ١- كتاب الآثار العلوية، تحقيق: د. سهير فضل الله أبو وافية، د. سعاد عبد الرازق، مراجعة: د. زينب محمود الخضيرى، تصدير: د. إبراهيم مذكور، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شرح وتحقيق: د. عبد الله العبادى، أربعة أجزاء فى أربعة مجلدات، دار السلام، ط أولى، ١٩٩٥.
- ٣- تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق: موريس بويج، دار المشرق، بيروت، فى أربعة أجزاء: جزء أول سنة ١٩٢٨، جزء (٢) سنة ١٩٤٢، جزء (٣) سنة ١٩٤٩، جزء (٤) سنة ١٩٥٢.
- ٤- تلخيص كتاب البرهان: تحقيق د. محمود قاسم، مراجعة: د. تشارلس بتروث، د. أحمد عبد المجيد هريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٢.
- ٥- تلخيص كتاب أرسطوطاليس فى الجدل، تحقيق وتعليق: د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
- ٦- تلخيص السفسطة، تحقيق: د. محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٣.

(\* ) تم ترتيب كتب ابن رشد هجانيا تبعاً للعنوان مع استبعاد آل (التعريف)،  
وكلمة كتاب.

٧- تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، تحقيق: د. محمد  
سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

٨- تلخيص كتاب القياس، حققه: د. محمود قاسم، راجعه وأكمّله  
وقدم له وعلق عليه: د. تشارلس بترورث، ود. أحمد عبد المجيد  
هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

٩- تلخيص ما بعد الطبيعة، تحقيق وتقديم: عثمان أمين، مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨.

١٠- تلخيص كتاب المقولات، تحقيق: د. محمود قاسم، مراجعة  
تشارلس بترورث، ود. أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية  
العامة للكتاب، ١٩٨٠.

١١- تلخيص منطق أرسطو، المجلد الرابع، كتاب أنالوطيقي  
الأولى، أو كتاب القياس، دراسة وتحقيق: د. جيران جهامي، سلسلة  
علم المنطق، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط أولى، ١٩٩٢.

١٢- تلخيص كتاب النفس، حققه وعلق عليه ألفريد ل. عبري،  
مراجعة: د. محسن مهدي، تصدير: د. إبراهيم مذكور، المكتبة  
العربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٤.

١٣- تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، سلسلة ذخائر  
العرب (٢٧)، دار المعارف، ط الثالثة في مجلدين، (د.ت). طبعة أخرى،  
مشروع سلسلة التراث الفلسفي العربي، مؤلفات ابن رشد (٣)، مع

مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع د. محمد عابد الجابري، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط أولى، ١٩٩٨ (وهذه هي الطبعة التي اعتمدت عليها الباحثة).

١٤- جوامع الآثار العلوية لأرسطو، ضمن رسائل ابن رشد، الطبعة الأولى، حيدر آباد، ١٣٦٥هـ.

١٥- جوامع السماء والعالم لأرسطو، ضمن رسائل ابن رشد، الطبعة الأولى، حيدر آباد، ١٣٦٥هـ.

١٦- جوامع السماع الطبيعي لأرسطو، ضمن رسائل ابن رشد، الطبعة الأولى، حيدر آباد، ١٣٦٥هـ.

١٧- جوامع الكون والفساد لأرسطو، ضمن رسائل ابن رشد، الطبعة الأولى، حيدر آباد، ١٣٦٥هـ.

١٨- جوامع ما بعد الطبيعة، ضمن رسائل ابن رشد، الطبعة الأولى، حيدر آباد، ١٣٦٥هـ.

١٩- جوامع النفس، ضمن رسائل ابن رشد، الطبعة الأولى، حيدر آباد، ١٣٦٥هـ.

٢٠- شرح البرهان لأرسطو، وتلخيص البرهان، حققه وشرحه وقدم له د. عبد الرحمن بدوي، ط أولى، الكويت، ١٩٨٤. أيضا نسخة أخرى بعنوان: في المنطق (شرح البرهان لأرسطو)، تحقيق: د. ربيعة الطاهر عزيبي، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ليبيا، ط أولى، ١٩٩٧.

٢١- الضروري في السياسة، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون،

نقله عن العبرية د. أحمد شحلان، مع مدخل ومقدمة تحليلية للدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة مؤلفات ابن رشد (٤)، ط أولى، ١٩٩٨.

٢٢- فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)، تحقيق: مركز دراسات الوحدة العربية، إشراف د. محمد عابد الجابري، بيروت، ط أولى، ١٩٩٧.

هناك طبعات قديمة، ضمن فلسفة ابن رشد. تصحيح ومراجعة: مصطفى عبد الجواد عثمان، المكتبة المحمودية بالأزهر، ط ٢، ١٩٦٨، طبعة أخرى دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، دار المعارف، ذخائر العرب (٤٧)، ط ٢، (د.ت).

٢٣- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة ....، مؤلفات ابن رشد (٢)، تحقيق: مركز دراسات الوحدة العربية، مع مدخل ومقدمة تحليلية للدكتور محمد عابد الجابري، بيروت، ط أولى، ١٩٩٨.

أيضا طبعة قديمة ضمن فلسفة ابن رشد، تصحيح ومراجعة: مصطفى عبد الجواد عمران، المكتبة المحمودية بالأزهر، ط ٢، ١٩٦٨.

٢٤- الكليات في الطب، تحقيق وتعليق: د. سعيد شيبان، د. عمار الطالبى، مراجعة: د. أبو شادى الروبى، تصدير: د. إبراهيم مذكور، المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للأكاديميات ١٩٨٩.



## ثانياً: المراجع:

### أ - كتب تذكارية عن ابن رشد:

- ١- الفيلسوف ابن رشد مفكراً عربياً ورائداً للاتجاه العقلي، إشراف وتصدير د. عاطف العراقي، إصدار: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٢.
- ٢- ابن رشد والتنوير، تحرير: د. مراد وهبه، ود. منى أبو سنة، تقديم: د. بطرس غالي، الناشر: دار الثقافة الجديدة، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٩٧.
- ٣- ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب في الذكرى المئوية الثامنة لوفاته، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجمع الثقافي، راجعه وأعداه للنشر: د. مقداد عرفة منسية، تونس، ١٩٩٩، مجلدان.

### ب - مراجع أخرى:

- ١- ابن باجة (ابو بكر محمد بن يحيى): شرح السماع الطبيعي لأرسطوطاليس، تحقيق: معن زيادة، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١.
- ٢- ابن حيان (جابر): كتاب الحدود - ضمن مختارات بول كرواس، طبعة القاهرة، ١٣٥٤هـ. أيضاً، ضمن رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، حققها وقدم لها وعلق عليها د. عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، بيروت، ط أولى، ١٩٩٣.
- ٣- ابن خلدون: المقدمة، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤- ابن سينا: تسع رسائل في الحكمة والطبيعات، القاهرة، ط

أولى، ١٩٠٨.

٥- الحدود، ضمن رسائل منطقية فى الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، حققها وقدم لها وعلق عليها د. عبد الأمير الأسم، دار المناهل، بيروت، ط أولى، ١٩٩٢.

٦- أرسطوطاليس: الكون والفساد، ترجمة من الإغريقية إلى الفرنسية بارتلمى سانتهيلير، ونقله إلى العربية د. أحمد لطفى السيد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٢٢.

٧- علم الطبيعة، ترجمه عن الإغريقية إلى الفرنسية بارتلمى سانتهيلير، ونقله إلى العربية د. أحمد لطفى السيد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٥.

٨- كتاب الخطابة لأرسطوطاليس، ترجمة وتحقيق: د. إبراهيم سلامة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.

٩- منطق أرسطو: تحقيق وتقديم د. عبد الرحمن بدوى، الناشر: وكالة المطبوعات بالكويت، دار القلم بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٠.

١٠- إسلام (د. عزمى): دراسات فى المنطق- مع نصوص مختارة، طبعة الكويت، ١٩٨٥.

١١- إسماعيل (د. فاطمة): القرآن والنظر العقلى، منشورات المعهد العالمى للفكر الإسلامى، طبعة أولى، ١٩٩٢.

١٢- منهج البحث عند الكندي، منشورات المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ط أولى، ١٩٩٨.

- ١٣- —: التفكير الفلسفي عند زكي نجيب محمود- منهج وتطبيقه، مكتبة الأسرة، ٢٠١٣.
- ١٤- إمام (د. إمام عبد الفتاح): محاضرات في المنطق، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٥.
- ١٥- —: الميتافيزيقا، دار الثقافة، ١٩٨٦.
- ١٦- —: مدخل إلى الفلسفة، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ط٦، ١٩٩٢.
- ١٧- أوليرئى (ديلاسى): الفكر العربى ومكانه فى التاريخ، ترجمة: تمام حسان، مراجعة: د. محمد مصطفى حلمى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ضمن مشروع الألف كتاب الثانى (٢٠٤)، طبعة ثانية، ١٩٩٧.
- ١٨- بدوى (د. عبد الرحمن): أرسطو، سلسلة الينابيع خلاصة الفكر الأوروبى، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٥٢.
- ١٩- —: موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة أولى، ١٩٨٤.
- ٢٠- التوحيدى (أبو حيان): الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، بيروت، مكتبة الحياة، (د.ت).
- ٢١- الجابرى (د. محمد عابد): التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط أولى، ١٩٩١.
- ٢٢- —: بنية العقل العربى: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة فى الثقافة العربية، المركز الثقافى العربى، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.

- ٢٣- حنفي (د. حسن). دراسات إسلامية، دار التنوير بيروت، ط  
أولى، ١٩٨٢.
- ٢٤- —: دراسات فلسفية، مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة  
أولى، ١٩٨٧.
- ٢٥- الخضيرى (د. زينب محمود): أثر بن رشد فى فلسفة  
العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥.
- ٢٦- الخوارزمى: الحدود الفلسفية، ضمن رسائل منطقية فى  
الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، حققها وقدم لها وعلق عليها د.  
عبد الأمير الأسم، دار المناهل، بيروت، ط أولى، ١٩٩٣.
- ٢٧- الخولى (د. يمنى طريف): فلسفة كارل بوبر، منهج العلم-  
منطق العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.
- ٢٨- ديوى (جون): المنطق نظرية البحث، ترجمة: د. زكى نجيب  
محمود. دار المعارف، ١٩٦٠.
- ٢٩- رشوان (د. محمد مهران): المنطق والموازن القرآنية، قراءة  
لكتاب القسطاس المستقيم للغزالي، المعهد العالمى للفكر الإسلامى،  
ط ١. ١٩٩٦.
- ٣٠- —: المدخل إلى المنطق الصورى، دار قباء، ١٩٩٨.
- ٣١- —: دراسات فى فلسفة اللغة، دار قباء، ١٩٩٨.
- ٣٢- رينان (إرنست): ابن رشد والرشدية، نقله إلى العربية عادل  
زُعَيْتِر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي، القاهرة،  
١٩٥٧.

- ٢٣- الزركلى (خير الدين): الأعلام- ثلاثة أجزاء فى ثلاثة مجلدات، طبعة القاهرة، ١٩٢٨ .
- ٢٤- زيدان (د. محمود فهمى): مناهج البحث الفلسفى، جامعة بيروت، ١٩٧٤ .
- ٢٥- —: المنطق الرمزى - نشأته وتطوره، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩ .
- ٢٦- طاش كبرى زادة: مفتاح السعادة ومصباح السيادة، المجلد الأول، تحقيق: كامل بكرى، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨ م.
- ٢٧- طاهر (د. حامد): الفلسفة الإسلامية - مدخل وقضايا، دار الثقافة العربية، القاهرة. (د.ت).
- ٢٨- —: الفلسفة الإسلامية فى العصر الحديث، مكتبة الزهراء القاهرة، (د.ت).
- ٢٩- —: مدخل إلى علم المنهج "مع ثلاث دراسات مترجمة عن الفرنسية فى المنهج"، مكتبة الزهراء، (د.ت).
- ٤٠- الطويل (د. توفيق): قصة الصراع بين الدين والفلسفة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٩ .
- ٤١- العراقى (د. عاطف): مذاهب فلاسفة المشرق، دار المعارف، ط سابعة، ١٩٧٨ .
- ٤٢- —: ثورة العقل فى الفلسفة العربية، دار المعارف، ط رابعة، ١٩٧٨ .

- ٤٣- —: المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد، دار المعارف،  
طبعة أولى، ١٩٨٠.
- ٤٤- —: تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، دار المعارف،  
ط خامسة، ١٩٨٣.
- ٤٥- —: النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد، دار المعارف،  
القاهرة، ط٤، ١٩٨٤.
- ٤٦- العلوى (د. جمال الدين): المتن الرشدي مدخل لقراءة  
جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط أولى، ١٩٨٦.
- ٤٧- عون (د. فيصل بدير): الفلسفة الإسلامية في المغرب، ج٢،  
الناشر، المؤلف، (د.ت.).
- ٤٨- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد): تهافت الفلاسفة،  
تحقيق وتقديم: د. سليمان دنيا، سلسلة ذخائر العرب، رقم (١٥)،  
دار المعارف، ط٧، بدون تاريخ.
- ٤٩- —: الاقتصاد في الاعتقاد، مطبعة جريدة الإسلام  
بمصر، سنة ١٣٢٠هـ.
- ٥٠- —: معيار العلم في فن المنطق، مطبعة كردستان العلمية،  
القاهرة سنة ١٣٢٩هـ.
- ٥١- —: المنقذ من الضلال، تحقيق: محمد مصطفى أبو العلا،  
محمد محمد جابر، مكتبة الجندي، القاهرة.
- طبعة أخرى: تحقيق د. عبد الحلیم محمود، دار النصر،  
القاهرة. (د.ت.).

- ٥٢- —: مقاصد الفلاسفة، طبع على نفقة محيي الدين الكردى، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، مصر، ط٢، ١٩٣٦.
- ٥٣- —: القسطاس المستقيم، تحقيق: الأب فيكتور شلحت اليسوعى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٥٩م.
- ٥٤- —: محك النظر فى المنطق، دار النهضة الحديثة بيروت، سنة ١٩٦٦م.
- ٥٥- —: قواعد العقائد، ضمن كتاب إحياء علوم الدين، طبعة عيسى البابى الحلبي، القاهرة. (د.ت).
- طبعة أخرى مستقلة بعنوان: كتاب قواعد العقائد (من إحياء علوم الدين) تقديم رضوان السيد، دار اقرأ، بيروت، ط٥، سنة ١٩٨٦م.
- ٥٦- —: الحدود، ضمن رسائل منطقية فى الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، حققها وقدم لها وعلق عليها د. عبد الأمير الأعمش، دار المناهل، بيروت، ط أولى، ١٩٩٣.
- ٥٧- الفارابى: إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، دار الفكر العربى، القاهرة، ط٢، ١٩٤٩.
- ٥٨- فخرى (د. ماجد): ابن رشد فيلسوف قرطبة، دار المشرق، بيروت، ط الثالثة، ١٩٩٢.
- ٥٩- قنصوة (د. صلاح): فلسفة العلم، دار قباء، ١٩٩٨.
- ٦٠- كانط: مقدمة لكل ميتافيزيقا يمكن أن تصير علماً. ترجمة: د. نازلى إسماعيل، مراجعة: د. عبد الرحمن بدوى، دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٧.

- ٦١- الكندي: الحدود والرسوم، ضمن رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، حققها وقدم لها وعلق عليها د. عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، بيروت، ط أولى، ١٩٩٢.
- ٦٢- كوبلستون (فردريك): تاريخ الفلسفة، المجلد الأول (اليونان وروما)، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة (٤٢٦)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة ٢٠٠٢.
- ٦٣- كولنجوود: مقال عن المنهج الفلسفي، ترجمة ودراسة: د. فاطمة إسماعيل. مراجعة: د. إمام عبد الفتاح إمام، المشروع القومي للترجمة، رقم (٣١١)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠٠١.
- ٦٤- محمود (د. زكى نجيب): نحو فلسفة علمية، مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة أولى، ١٩٥٨.
- ٦٥- —: المنطق الوضعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ح ١ سنة ١٩٥١، ح ٢ سنة ١٩٦١.
- ٦٦- المرزوقى (د. أبو يعرب): مفهوم السببية عند الغزالي، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، طبعة أولى، ١٩٧٨.
- ٦٧- المصباحى (د. محمد): إشكالية العقل عند ابن رشد، الناشر: المركز الثقافى العربى، بيروت، الدار البيضاء، ط أولى، سنة ١٩٨٨.
- ٦٨- —: الوجه الآخر لحدائث ابن رشد، دار الطليعة، بيروت، طبعة أولى، ١٩٩٨.



٦٩- موسى (د. جلال محمد عبد الحميد): منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.

٧٠- نالينو، كارلو: علم الفلك، تاريخه عند العرب في العصور الوسطى، روما، ١٩١١.

٧١- النشار (د. مصطفى): نظرية العلم الأرسطية: دراسة في منطق المعرفة العلمية عند ارسطو. دار المعارف، ط أولى، سنة ١٩٨٦.

٧٢- وعزيز (د. الطاهر): المناهج الفلسفية، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط أولى، ١٩٩٠.

Collingwood, R.G., An Essay on Metaphysics, Clarendon 1962-73 Press, Oxford, ed.

### ج- بحوث ومقالات عن ابن رشد:

١- الجابري (د. علي حسين): منطق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي، بحث ضمن: ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، منشورات المجمع الثقافي، المجلد الثاني، تونس، ط أولى، ١٩٩٩.

٢- الخضيرى (د. زينب محمود): مشروع ابن رشد الإسلامى والغرب المسيحى، بحث منشور فى الكتاب التذكارى: الفيلسوف ابن رشد مفكرا غربيا ورائداً للاتجاه العقلى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٣.

٢- —: ابن رشد بين الفكر الغربي الوسيط والفكر العربي الحديث، ضمن كتاب "ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، مجلد ٢، تونس، ط أولى، سنة ١٩٩٩.

٤- رشوان (د. محمد مهران): ابن رشد، هل كان مجرد شارح للمنطق الأرسطي؟ بحث ضمن كتاب: ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، تونس، سنة ١٩٩٩.

٥- السخاوي (د. نبيل) شرح ابن رشد على مقالة الزاى من كتاب "مابعد الطبيعة" لأرسطو، بحث ضمن كتاب: ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، مجلد ٢، تونس، سنة ١٩٩٩.

٦- أبو سنه (د. منى): ابن رشد مؤسس الهرمنيوطيقا، بحث ضمن كتاب: ابن رشد والتنوير، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط أولى، ١٩٩٧.

٧- صبحى (د. أحمد محمود): هل أحكام الفلسفة برهانية؟ دراسة نقدية لقضية التوفيق بين الدين والفلسفة. بحث ضمن: الفيلسوف ابن رشد مفكراً عربياً ورائد للاتجاه العقلي، اشراف وتصدير د. عاطف العراقي، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الفلسفة والاجتماع، القاهرة، سنة ١٩٩٢.

٨- طاهر (د. حامد): قضية العلاقة بين الفلسفة والدين لدى ابن تومرت وابن رشد. بحث ضمن الكتاب التذكارى: الفيلسوف ابن رشد مفكراً عربياً ورائداً للاتجاه العقلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٢.

٩- العراقى (د. عاطف): تصنيف العلوم عند العرب، بحث ضمن مجلة دراسات عربية وإسلامية، إشراف د. حامد طاهر، العدد (١١)، ١٩٩٢.

١٠- —: فلسفة ابن رشد وفكرنا العربى المعاصر، بحث ضمن الكتاب التذكارى: الفيلسوف ابن رشد مفكراً عربياً ورائداً للاتجاه العقلى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٢.

١١- كامبانينى (د. ماسيمو): الوجود واللغة فى كتاب ابن رشد تهافت التهافت، بحث ضمن كتاب ابن رشد فيلسوف الشرق والغرب، مجلداً، تونس سنة ١٩٩٩م.



- 7 - تمهيد.....
- 16 - دوافع اختياري لموضوع البحث.....
- 20 - منهج الدراسة.....
- 21 - هوامش التمهيد.....

### • الفصل الأول:

- مراحل الوعي الفلسفي عند ابن رشد
- 25 - وانعكاساتها على نظريته في المنهج.....
- 27 - المرحلة الأولى : مرحلة تأسيس الوعي ونشأته ( مرحلة المختصرات ) ..
- المرحلة الثانية : مرحلة تطور الوعي الفلسفي :إعادة قراءة التراث الأرسطي  
وشرحه ، وتمثلها : الجوامع والتلخيصات ..... 32
- أولا : الجوامع ( الشروح الصغرى ) ..... 32
- ثانيا : التلخيصات ( الشروح الوسطى ) ..... 40
- المرحلة الثالثة : مرحلة إعادة قراءة التراث الثقافي الإسلامي ونقده ... 45
- 1 - مقاصد "فصل المقال" ( ١١٧٨هـ/١١٧٨م ) ..... 47
- 2 - كتاب "الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة وتعريف ما وقع منها  
بحسب التأويل والشبه المزيفة والبدع المضلة" ( ١١٧٩هـ/١١٧٩م ) ... 50
- 3 - "تهافت التهافت" ( ٥٧٦-٥٧٧هـ ) ..... 52
- المرحلة الرابعة والأخيرة : مرحلة اكتمال الوعي الفلسفي عند ابن رشد  
وبلوغه قمة النضج ..... 56
- خلاصة الفصل الأول..... 59
- هوامش الفصل الأول ..... 61

## • الفصل الثاني :

- الضروري في منهج البحث الفلسفي

- 71 ..... عند ابن رشد
- 72 ..... ١- الفروض المسبقة
- 79 ..... ٢- نسق المقولات
- 82 ..... ٣- نظرية التعريف
- 87 ..... ٤- نظرية المعنى
- 98 ..... ٥- تصنيف العلوم
- 116 ..... ٦- مصادرات المنهج
- 123 ..... هوامش الفصل الثاني

## • الفصل الثالث :

- 135 ..... - الاستدلال المنهجي في الإلهيات عند ابن رشد
- 135 ..... - المرحلة الأولى : مرحلة الدعوة إلى البرهان
- 137 ..... - أولاً : جوهر الطريقة البرهانية
- 138 ..... أ- معنى البرهان
- 139 ..... ب- أنواع المقدمات المستخدمة في البرهان
- 140 ..... ج- شروط مقدمات البرهان
- 142 ..... ثانيا : هل ممارسات ابن رشد المنهجية برهانية؟
- 144 ..... أ- كتاب «فصل المقال»
- 151 ..... ب- منهج «الكشف عن مناهج الأدلة»
- 154 ..... - نماذج من الممارسات الجدلية عند ابن رشد
- 154 ..... - مسألة حدوث العالم عند الأشاعرة
- 158 ..... ج- المنهج في «تهافت التهافت»

- إشكالية المفاهيم بين ابن رشد والسائقين عليه من المتكلمين والفلاسفة.... 162
- حدود العقل الإنساني في مسائل الإلهيات..... 165
- المرحلة الثانية: منهج البحث في الإلهيات من خلال كتاب «تفسير ما بعد الطبيعة»..... 169
- أولاً: تلازم الجدول والبرهان..... 171
- ثانياً: منهج المعالجة الدلالية لمسائل الإلهيات..... 182
- هوامش الفصل الثالث..... 200
- نتائج الدراسة..... 213
- قائمة المصادر والمراجع..... 219



أ. علاء الدين شوقي

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)



## للتشرفى السلسله :

- \* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء . ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن .
- \* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
- \* السلسله غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طبع الكتاب أم لم يطبع .